وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم
كلّية الحقوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السّياسيـة

المرجع : .....

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السيّاسية

"التحوّلات الجيوستراتيجية للنّظام الدولي: الجزائر - المساهمة والمكسب"
2025-2020

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشّعبة : العلوم السّياسية **التّخصّص :** تعاون دولي

من إعداد الطّالب: بلقاسم بلقاسم **تحت إشراف:** الأستاذ فراحي محمّد

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ عبّاسي عبد القادر رئيسا
- الأستاذ فراحي محمد مشرفا مقرّرا
- الأستاذ بوغازي عبدالقادر ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت في : 03 جوان 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بلقاسم بلقاسم الصفة: طالب سنة ثانية ماستر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101200494 والصادرة بتاريخ: 2016/10/07

المسجل بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: العلوم لسياسية

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التحولات الجيوستراتيجية للنظام الدولي: الجزائر- المساهمة والمكسب 2020-2025

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: بلدية بطيوة : 2025/06/09

إمضاء المعني

السيد(ة): بلقاسم بلقاسم
وضع هذا
بطيوة في 09 جوان 2025

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء و شكر

إلى مؤطّـري :

مَن سقى بالعلمِ صفوَ معارفـي ... ومضى يؤازرُني بكـلِّ ثـبـاتِ
يا ناصحًا قـد عـمّ فضلُك سـرِّ ... وسموتَ في خُلُقٍ وفي هِـمّاتِ
قد كنتَ للدربِ المُـضلّ منشـدًا ... تـهـدي السبـيلَ بعزائمٍ واثقاتِ
فلكَ الشُـكرُ الجزيلُ مؤطِّـــري ... يا مشعـلًا للنورِ فـي الظُّلماتِ
كنتَ الرفيقَ بل المُضيءَ لطُرقنا ... تشدو بصـدقِ العـزمِ والآياتِ
فجزاك ربي عن جميـلِ صنيعِك ... خيـرَ الجزاءِ ومـزيـدَ الهِباتِ
يا دكتور فراحي محمد دمتَ لنا ... يا مـن حملتَ النّـورَ للسّاحاتِ

إلى أساتذتي :

لسُموِّ عـقلِ الناشئـينَ بِدافـعِ ... نحوَ العُـلا في سُـؤددٍ وتَـرفُّـعِ
أُهدي إليكم عـزمَ فكر طامـحٍ ... نحـوَ المعارفِ في ارتقـاءٍ مُثْـرَعِ
يسمو بكم فـي صَفـوةٍ وتـألُّـقِ ... أُهدي إليكم عزْمَ فـكـرٍ سـاطـع
"إلى بـوغازي" الجلـيـلِ تحيّـتي ... يا سادنَ الفـكرِ النـقـيّ المُبـدِعِ
و"عبّـاسي" زانَ البـيانَ بروعَـةٍ ... حُسنُ الخصالِ وجَـذبةُ المُقنِعِ
لكم جزيل الشكر مـلء قـلـوبنا ... ومـدى الحـياةِ دعـاؤنا لـم ينقَطِعِ

إلى: الوالدين الكريمين ؛ زوجتي الفاضلة الدكتورة أمينة ؛ ابنتي و أبنائي

تسنيم، آدم وَ طـه ؛ إلى كلّ من شدّ على يدي لأكمل المسير لطلب العلم

يا والِدَيَّ، بُورِكتـُما طـولَ الزمانِ ... وَرَعَـاكُما رَبّـي بـطـولِ الحَيَاة
لأهلـيَ والأبـنـاءِ أسمى تحيّـةٍ ... أنتـم ضيّـاءُ القـلـبِ في كـلِّ آت
لكما انحنى فخري مـدى السنواتِ ... مـدّ الشـعـاع للّـيـلِ بـعد سُباتِ
يا مَنبـعًا للضّوءِ في ليـلِ المـدى ... يـا من سكنتما القلبَ في الخلواتِ
أهـديـكما عُمري ونبضَ مشاعري ... يـا مِصباحَ دربي في ظلامِ حيـاتي
وعيسى، يا نبض الدُعاء وسندي ... ما خاب من صان الرؤى بالعثرات
ومـن ارتـضى درب العـلا مُؤمـنا ... نـال المـدى بالصّـبـر والهـمّـات

المقدّمة

الـــمـــقـــدّمـــــة .

تُعَدُّ دراسات النظام الدولي من أكثر المواضيع البحثية تعقيدًا وأهمية في حقل العلاقات الدولية، بالنّظر إلى الطابع الديناميكي والمتعدّد الأبعاد للعلاقات بين الفواعل الدولية، سواء الدول أو الكيانات غير الدّولاتية . وتُظهر التطورات الأخيرة– من العولمة وتراجع الأحادية القطبية، إلى تصاعد التّنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى– أنّ العالم يشهد إعادة تشكيل لتوازناته الاستراتيجية، وهو ما يعزّز الحاجة إلى تحليلات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار تعدّد العوامل والمتغيرات . وعليه ، تصبح دراسة موقع الدول النّاشئة، كالجزائر، ضرورة علمية وعملية لفهم ديناميكيات النظام الدولي المتحوّل.

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من سعيي إلى الإسهام في الأدبيات الأكاديمية حول التحوّلات الجيواستراتيجية للنظام الدّولي من خلال التّركيز على حالة الجزائر، وهي دولة ذات خصوصية جيواستراتيجية بالنّظر إلى موقعها، مواردها، إرثها التّاريخي و الدبلوماسي . أمّا على الصّعيد العملي، فإنّ فهم هذه التحوّلات يُمكّن من تحسين أدوات صنع القرار السياسي والاستراتيجي، ويعزّز قدرة الجزائر على التفاعل الفعّال مع محيطها الإقليمي والدولي.

وقد جاءت دوافع اختياري لهذا الموضوع نتيجة تلاقح بين اعتبارات ذاتية، متعلّقة باهتمامي الشّخصي بمجال الجيوبوليتيك وتحليل النُظم الدولية، واعتبارات موضوعية تتّصل بتسارع التحوّلات العالمية الرّاهنة (ما بعد كوفيد -19، الحرب الرّوسية–الأوكرانية، التّنافس الصّيني–الأمريكي، الانتقال الطاقي، طوفان الأقصى... إلخ) وما تفرزه من تحدّيات وفرص لدولة مثل الجزائر .وفي هذا الإطار، أسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها :

- تحليل التحوّلات الجيواستراتيجية في النّظام الدولي وتأثيرها على الفواعل المتوسّطة؛
- دراسة موقع الجزائر ضمن السيّاق الدولي المتغيّر؛ تقييم فاعلية سياستها الخارجية في التكيّف مع هذه التحولات؛

- استشراف مستقبل دورها الإقليمي والدولي في أفق 2030؛

- و أخيرًا، تقديم توصيات عملية لدعم تموضعها الاستراتيجي في ظلّ نظام عالمي متعدّد الأقطاب.

ينطلق الإطار الزماني للدراسة من مطلع عام 2020 ويمتدّ إلى غاية سنة 2025، وهي فترة تتّسم بتحوّلات متسارعة على السّاحة الدولية والإقليمية، ما يجعلها مرحلة مفصلية لفهم إعادة تموضع الفاعلين الدّوليين، ومن ضمنهم الجزائر في سيّاق دولي يتّسم بتزايد مستويات التحوّل والتعقيد، وبتراجع محدّدات الاستقرار والوضوح في بنية النظام العالمي.

ينطلق هذا البحث من الإشكالية المركزية التّالية:

كيف تؤثر التحولات الجيوإستراتيجية في النظام الدولي الراهن على تموضع الجزائر كفاعل إقليمي صاعد وما مدى قدرة الجزائر على تحويل مَكَامن الضّعف إلى عناصر قوّة و مكاسب ضمن عالم متعدد الأقطاب؟

و تتفرّع منها الأسئلة التّالية:

- ما طبيعة التحوّلات الجيوستراتيجية في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وكيف تختلف في مرحلة ما بعد 2022 ؟
- ما هي مكامن الضّعف والقيود البنيوية التي تواجه الجزائر داخليًا وخارجيًا في سيّاق التغيرات الدولية ؟
- ما الأدوات والموارد التي تمتلكها الجزائر لتوظيف التحوّلات الجيوإستراتيجية لصالح تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية ؟
- كيف أعادت الجزائر بناء سيّاستها الخارجية والطّاقية والدبلوماسية ضمن بيئة دولية متعدّدة الأقطاب ؟

- ما مدى واقعية تصنيف الجزائر كفاعل جيو-إستراتيجي ناشئ في ظلّ التّنافس الدّولي وتحوّلات التحالفات ؟

للإجابة على هذه الإشكالية، افترضتُ في دراستي عدّة فرضيات، كل فرضية تمثّل إجابة مؤقتة على أحد الأسئلة، وتُختبر لاحقًا عبر تحليل علمي ومنهجي:

- تآكل الهيمنة الأحادية يعزّز صعود الفواعل الإقليمية غير التقليدية.
- الجزائر قادرة على تحويل التحدّيات البنيوية إلى فرص استراتيجية.
- امتلاك الجزائر لمزيج من أدوات القوة الناعمة والصّلبة يعزّز حضورها الجيوسياسي.
- تعدّدية الأقطاب توسّع هامش المناورة في السياسة الخارجية الجزائرية.
- صعود الجزائر كفاعل جيو-إستراتيجي مشروط بإصلاح داخلي وانخراط خارجي متوازن.

تعتمد هذه الدّراسة على مقاربة تحليلية متعدّدة الأبعاد تشمل ثلاثة مناهج:

- المنهج التاريخي التحليلي لتفسير تطور النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة.
- المنهج الوصفي التحليلي لتحليل تفاعلات الجزائر الخارجية.
- المنهج الاستشرافي لاستكشاف مستقبل الجزائر في النظام الدولي في أفق 2030 .

وقد تم توظيف أدوات بحث متنوعة، شملت تحليل الوثائق الرّسمية، مراجعة تقارير المراكز البحثية الدولية، تحليل بيانات من منظمات دولية (IMF ، البنك الدولي)، إلى جانب مراجعة الدراسات الأكاديمية المتخصّصة.

تنقسم هذه الدّراسة إلى ستة فصول:

يعالج الفصل الأول الإطار النّظري والتحوّلات الجيوستراتيجية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ثم ينتقل **الفصل الثّاني** على موقع الجزائر ضمن هذا السيّاق، بينما يناقش

الفصل الثّالث مساهمات الجزائر بين 2022 و2025 .يتناول **الفصل الرّابع** أدوار الجزائر المستقبلية حتى 2030، ويخصّص **الفصل الخامس** لتحليل مكاسبها الجيوستراتيجية .أمّا **الفصل السّادس**، فيرصد السيناريوهات الممكنة لدور الجزائر حتى عام 2030، و **اختتمتُ** باستنتاجات وتوصيات عملية.

الدراسات السّابقة

استندت في هذه الدراسة إلى مراجعة عدد من الأعمال البحثية السّابقة التي تناولت تحولّات النظام الدولي أو السياسة الخارجية الجزائرية ، غير أنّ العديد من هذه الدراسات إما ركّز على القوى الكبرى أو اكتفى بإسقاطات نظرية عامّة، دون تحليل معمّق لموقع الجزائر ضمن النظام المتغيّر، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تجاوزه من خلال منهج متعدّد المستويات والاستشراف إلى غاية عام 2030.

أسهمت الدراسات الأدبية المختارة ذات العلاقة بموضوعي في بناء قاعدة تحليلية قوية لفهم التفاعل الجزائري مع التحولات الجيواستراتيجية؛ حيث حاول **بن ترمول، عبد العزيز**، "الاستقلال السيادي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولي،(2023) " تحليل مدى حفاظ الجزائر على استقلالية قرارها الخارجي في ظل تصاعد الاستقطاب الدولي، يبرز كيف استفادت الجزائر من الحياد الإيجابي لتعزيز شراكات متعددة (روسيا، الصين، أوروبا)، دون التفريط في الثوابت السيادية. يناقش التوازن الدقيق بين المبادئ وعدم الانجرار وراء المحاور الكبرى.

سعى **بن قارة، عبد القادر**، "التحول الجيو–اقتصادي الجزائري: فرص وتحديات،(2024) " مركزا على الديناميكية الجيو–اقتصادية للجزائر، خاصة في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والشراكات الإقليمية. يشير إلى أن الجزائر بدأت استثمار موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية لكسب نفوذ في شمال إفريقيا والساحل، مع التركيز على التحديات البنيوية الداخلية التي تحد من فعالية هذا التحول.

حلّل **بوقفة، عبد القادر**. "القيادة الجزائرية في الاتحاد الإفريقي: الفرص والتحديات " (2024) سعي الجزائر إلى استعادة دورها التاريخي في إفريقيا من خلال الوساطة في الأزمات، دعم الاستقرار، والاندماج القاري. يناقش تطور أدوات القوة الناعمة والخشنة التي استخدمتها الجزائر لتعزيز نفوذها، إلى جانب العراقيل التي تواجهها مثل المنافسة الإقليمية والضغوط الخارجية.

و أخيرا قدّم **بن عيسى، فريد**. "تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2010: من العقيدة إلى البراغماتية(2022) " تحليلاً للتحوّل التدريجي في السياسة الخارجية الجزائرية من التمسّك بالعقيدة الثورية إلى اعتماد براغماتية مدروسة تخدم المصالح الاستراتيجية. يتناول كيف فرضت التحولات الدولية والإقليمية هذا التحوّل، مع الحفاظ على قضايا مبدئية كالصحراء الغربية ودعم حركات التحرر.

رغم القيمة الأكاديمية للدراسات التي تناولت الدور الإقليمي والسياسة الخارجية الجزائرية، إلا أنّها تعاني من القصور لرؤية شاملة، إذ ركّز معظمها على جوانب منفردة كالاقتصاد أو الأمن دون ربطها بسياق التحول الجيواستراتيجي العالمي. كما أنّ الإطار الزمني لبعضها لم يشمل تداعيات التحولات الكبرى لما بعد 2020 مثل جائحة كورونا أو الحرب في أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، تغيب عنها المقارنة التحليلية مع دول مماثلة، وتفتقر إلى أدوات تحليل جيوسياسية حديثة تعكس طبيعة النظام الدولي الرّاهن.

أسعى من خلال هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تبنّي مقاربة شاملة ومترابطة تدمج بين الأمن، الاقتصاد، الطاقة والدبلوماسية في سياق جيواستراتيجي متكامل. كما يعتمد البحث على تحليل زمني يمتد من 2020 إلى 2025، يواكب التحوّلات الدولية الجارية، ويقيّم بدقّة مساهمة الجزائر ومكاسبها الاستراتيجية ضمن هذا الإطار. ويُعزّز ذلك باستخدام مفاهيم نظرية محدثة في العلاقات الدولية، مما يمنح الدراسة بُعدًا تحليليًا جديدًا غير متوفر في الدراسات السابقة.

واجهت أثناء فترة البحث صعوبات جمّة تمثّلت أغلبها في : محدودية الدّراسات المحلّية المتخصّصة كما أشرْتُ سابقا ، صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الرّسمية إلى جانب محدودية البيانات الحديثة الموثوقة حول بعض السيّاسات الجزائرية الرّاهنة.

الفصل الأوّل

الفصل الأول:الإطار النظري والتحوّلات الجيواستراتيجية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحوّلات جذرية أعادت تشكيل خريطة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الفواعل الدولية. فقد أدّى انهيار الثنائية القطبية وسقوط الاتحاد السوفييتي إلى بروز نمط أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ما منحها فرصة لفرض رؤيتها الليبرالية على العالم. غير أن هذا النمط لم يدم طويلًا، إذ بدأت ملامح التعددية القطبية في التبلور، مدفوعة بصعود قوى ناشئة مثل الصين وروسيا والهند، وتزايد التحديات التي واجهت النظام العالمي الليبرالي.

وفي ضوء هذه التحوّلات، برزت الحاجة إلى بناء إطار نظري لتحليل هذا الانتقال وفهم العوامل المؤثرة فيه، سواء كانت هيكلية أو وظيفية. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة مركبة لتحوّلات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، استنادًا إلى مفاهيم ونظريات علم العلاقات الدولية، مع التوقّف عند أبرز الأزمات التي ساهمت في إعادة رسم ملامح النظام العالمي الجديد.

تنطلق الدراسة من تحديد مفهوم النظام الدولي وتتبع مراحل تطوره التاريخي (المبحث الأول)، وتنتقل إلى تحليل مفهوم "التحوّل الاستراتيجي" عبر أبرز العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية (المبحث الثاني). ثم تستعرض النظريات التفسيرية الكبرى لتحوّلات النظام الدولي، من الواقعية إلى الليبرالية والنظام الدولي الجديد (المبحث الثالث). ويتناول الفصل كذلك طبيعة التحوّلات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وظهور قوى منافسة (المبحث الرابع).

كما يعالج أبرز الأزمات الدولية التي أعادت تشكيل المشهد الجيوستراتيجي، من النزاعات الإقليمية إلى الجوائح وصعود التيارات المتطرفة (المبحث الخامس)، ويُختتم بتحليل تأثير التغيّرات المناخية ونزاعات الموارد على التفاعلات الدولية، خصوصًا ما يتعلق بانكماش الدور الروسي واستراتيجية احتواء الصين (المبحث السادس).

بهذا، يسعى الفصل إلى تجاوز التوصيف السطحي نحو فهم أعمق لديناميكيات التحوّل وتفسير تداعياتها النظرية والعملية على مستقبل النظام الدولي.

المبحث الأول: مفهوم النظام الدّولي وتحوّلاته

يمثّل النظام الدولي الإطار العام الذي تنتظم داخله العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين، مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وفق قواعد ومعايير قانونية وأخلاقية وسياسية تحكم سلوكهم وتوجّه تفاعلاتهم. ويُعدّ هذا النظام انعكاسًا لتوزيع القوة والنفوذ في العالم، مما يجعله في حالة ديناميكية مستمرة، تتأثر بالصراعات الدولية، وتغير موازين القوى، والتحولات الاقتصادية الكبرى، والتطورات التكنولوجية المتسارعة. وقد عرف النظام الدولي عبر التاريخ محطات مفصلية، من النظام متعدد الأقطاب في القرن التاسع عشر، إلى الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وصولاً إلى الأحادية الأمريكية، ثم مرحلة ما بعد 2008 التي تميزت بتنامي الفواعل الجديدة وتزايد الغموض الاستراتيجي. يتناول هذا المبحث تعريف النظام الدولي كمفهوم محوري في أدبيات العلاقات الدولية، مع تسليط الضوء على المراحل التاريخية الأساسية التي مر بها، لفهم طبيعة التحول البنيوي الراهن في هذا النظام، وانعكاساته على التوازنات الإقليمية والاستقرار العالمي.

المطلب الأول :تعريف النظام الدولي

شهد مفهوم النّظام الدولي تطورًا مستمرًا عبر العصور، متأثِّرًا بالتحوّلات الجيوسياسية الكبرى، من الإمبراطوريات القديمة إلى الدّولة القومية الحديثة. ففي العالم القديم، سادت أنماط من التفاعل الدّولي بُنِيَت على السّيطرة الإمبراطورية والعلاقات الثنائية بين الكيانات السيّاسية، كما كان الحال في توازن القوى بين روما وقرطاج، أو بين الإمبراطورية الفارسية واليونان. لقد كانت التفاعلات بين القوى الكبرى في العصور القديمة تتمّ على أساس هيمنة إمبراطورية وتوازن قوى إقليمي، كما في حالة روما وقرطاج .غير أنّ التبلور الحقيقي لمفهوم« النظام الدولي» بالمعنى المؤسّسي والقانوني الحديث لم يظهر إلاّ عقب معاهدة وستفاليا سنة 1648، التي أرست مبدأ سيادة الدولة و وضعت الأساس لقيّام نظام دولي مبني على الدول القومية المستقلة .

« لقد شكّلت معاهدة وستفاليا سنة 1648 لحظة محورية في تاريخ العلاقات الدولية، حيث تمّ الاعتراف بمبدأ سيادة الدولة كأحد أسس النظام الدولي الحديث»[1].

وفي العصر الحديث، شهد هذا النظام الدولي تطورات عميقة، خاصةً بعد الحربين العالميتين، حيث بدأ يتشكّل نظام عالمي متعدّد الأطراف، تهيمن عليه القوى الكبرى وتُدار علاقاته عبر مؤسّسات دولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي .وقد مهّدت هذه التحوّلات إلى بناء نظام دولي ليبرالي تقوده الولايات المتحدة، يعتمد على مؤسسات اقتصادية وسياسية لضبط التفاعلات الدولية .

ومع نهاية الحرب الباردة، ظهرت دعوات لإعادة تعريف هذا النظام في ظل العولمة، وصعود قوى جديدة كالصّين والهند، ما أثار تساؤلات حول مستقبل النظام الدولي وموازين القوى فيه. «إنّ تحوّلات ما بعد الحرب الباردة أفرزت واقعًا جديدًا في العلاقات الدولية، مع صعود قوى ناشئة باتت تطالب بمكانة أكبر في النظام العالمي»[2].

وحسب تحليل بول كنيدي، فإنّ« النظام الدّولي هو الإطار الذي تُدار ضمنه تفاعلات الدول والكيانات على السّاحة العالمية، وهو يتشكّل بفعل الهياكل السيّاسية السائدة، والتحالفات»[3].

1- فوكوياما، فرانسيس .*نهاية التاريخ والإنسان الأخير* .ترجمة حسين عمر، بيروت :دار الآداب، .1993.ص.53.

2- هنتنغتون، صموئيل .*صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي* .ترجمة طلعت الشايب، القاهرة :سطور، .1999.ص.48.

3- Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York: Random House, 1987. pp. 19–22.

وقد شهد هذا المفهوم تحوّلات جوهرية عبر العصور، بتأثير من التغيّرات في الأيديولوجيات، والتكنولوجيا، والقانون الدّولي.

في العصور القديمة، ظهرت الأشكال الأولى للنّظام الدّولي بين دول المدن الكلاسيكية و الإمبراطوريات مثل فارس وروما، حيث "لعبت التحالفات والدبلوماسية، إلى جانب الحروب، دورًا مركزيًا في السّعي نحو الهيمنة أو تحقيق التوازن والاستقرار»[1].

جاء نظام وستفاليا لاحقا ، الذي تأسّس بموجب صلح وستفاليا عام 1648، ليمثّل نقطة تحوّل مفصلية، حيث أرسى مبدأ سيّادة الدولة، وكرّس حق الدول في إدارة شؤونها الدّاخلية دون تدخل خارجي، وهو ما شكّل الأساس الأول لنظام دولي حديث قائم على المساواة القانونية بين الدول»[2].

« في القرن التاسع عشر، طبقت القوى الأوروبية مبدأ توازن القوى، الذي «استند إلى تحالفات ودبلوماسية حذرة تهدف إلى الحيلولة دون تفوّق دولة واحدة على باقي الدول. وعلى الرغم من هشاشة هذا التوازن، إلا أنه اعتُبر وسيلة للحفاظ على السّلام النّسبي في القارة الأوروبية»[3].

1-Paul, T. *The International System in the Ancient World* (London: Routledge, 2002), P.38.

2-Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States: AD 990–1990* (Cambridge: Princeton University Press, 1990), P.72.

3-Kissinger, Henry. *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), P.138.

«مع نهاية الحرب العالمية الثانية، دخل العالم مرحلة ثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهو «نظام قائم على الصّراع الأيديولوجي وسباق التسلّح ومجالات النّفوذ، واستمرّ حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991»[1].

«أعقب ذلك نظام أحادي القطبية لفترة وجيزة، هيمنت فيه الولايات المتحدة على النظام الدولي، قبل أن يظهر ما يُعرف اليوم بـ"النظام متعدد الأقطاب"، الذي يشهد صعود قوى جديدة مثل الصّين والهند، إلى جانب أدوار متنامية للمنظّمات الإقليمية والدّولية، والجهات الفاعلة غير الحكومية. «يتميّز هذا النظام بالتشابك بين التعاون والتنافس، في ظل تحديات عالمية كالأمن السيبراني، وتغيّر المناخ، والترابط الاقتصادي العالمي»[2].

- **المطلب الثّاني :المراحل الأساسية في تطور النظام الدولي**

مرّ النظام الدولي بمراحل تاريخية متمايزة، شكّلت استجابات لتحولات عميقة في موازين القوى، عاكسًا انتقال العالم من أنماط محلية ومجزّأة إلى نظام عالمي مترابط ومعقّد.

أولًا: أنظمة المدن والدول والإمبراطوريات (حتى القرن الخامس عشر).

في العصور القديمة والوسطى، كانت العلاقات الدولية تُدار من قبل كيانات صغيرة أو إمبراطوريات كاليونان وروما، واعتمدت على تحالفات مؤقتة وتوازنات محلية. كان الاستقرار يرتكز على القوّة العسكرية والحكم الإمبراطوري، كما أشار إلى ذلك بول:« في عالم العصور القديمة، لم يكن النظام الدولي سوى مجموعة من الوحدات السياسية المتنافسة من أجل البقاء والهيمنة، دون وجود قواعد واضحة تحكم تفاعلاتها»[3].

1-فوكوياما، فرانسيس .*نهاية التاريخ والإنسان الأخير* .ترجمة حسان عباس .بيروت :دار التنوير، 2008،ص .112

2-كسينجر، هنري .*النظام العالمي :تأملات في شخصية الأمم ومسار التاريخ* .ترجمة فاضل جتكر .بيروت :دار الكتاب العربي، 2016، ص.201

3-Paul, T. The International System in Antiquity *(London: Routledge, 2002),P. 38.*

ثانيًا: نظام وستفاليا(1648–1789)

صلح وستفاليا عام 1648 ، شكّل بداية النظام الدولي الحديث، حيث أرسى مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل، ووضع الأساس القانوني للدبلوماسية المعاصرة. ومن هنا بدأ تفاعل منظّم بين دول ذات سيادة، كما أوضح تيلي.:

« دفعت حرب الثلاثين عامًا الأوروبيين إلى ابتكار نمط جديد من التنظيم السياسي، يقوم على حدود واضحة المعالم، وسيادة الدولة داخليًا وخارجيًا»[1].

1. ثالثًا: الوفاق الأوروبي وتوازن القوى (1815-1914)

عقب الحروب النابليونية، تأسّس "الوفاق الأوروبي" كآلية دبلوماسية لحفظ توازن القوى بين الإمبراطوريات. حافظ هذا الإطار على الاستقرار في أوروبا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. يوضّح كيسنجر :« قامت جهود العمل الأوروبي على إدراك مشترك بأن الإخلال بتوازن القوى سيؤدّي إلى حرب مدمّرة؛ ومن ثمّ أصبح الاستقرار الدّائم الهدف الأسمى للدبلوماسية»[2].

رابعًا: الإمبريالية والاستعمار (أواخر القرن 19 – أوائل القرن 20)

شهدت المرحلة اتساع السّيطرة الأوروبية عبر الاستعمار، ما أدّى إلى تشكيل النّظام الدولي وفق تسلسلات هرمية قوامها المصالح الإمبريالية. ساهم ذلك في إدماج مناطق شاسعة من العالم ضمن منظومة القوّة الغربية. و يؤكد كينيث والتز أنّه: «لم تكن الإمبريالية مجرّد توسّع اقتصادي أو عسكري، بل كانت تعبيرًا عن منطق القوّة المتجذّر في بنية النّظام الدّولي»[3].

1-Tilly, Charles. Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990 *(Cambridge: Princeton University Press, 1990), 72.*

2-Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994, P.**83**.

3-Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979,P. **126.**

خامسًا: الثنائية القطبية والحرب الباردة(1945–1991)

بعد الحرب العالمية الثّانية، برز نظام ثنائي القطبية بقيّادة الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتي، تجسّد في حلفي الناتو و وارسو، ودار حوله صراع ايديولوجي حاد لم يكن مجرد تنافس على موازين القوى، بل شمل أيضًا بناء تحالفات ايديولوجية صارمة، كما يوضح إيكينبيري: « لقد أعادت الحرب الباردة تشكيل العلاقات الدّولية، ليس فقط من حيث توازنات القوى، بل من خلال بناء تحالفات أيديولوجية متصلِّبة»[1].

سادسًا: الأحادية القطبية والعولمة (1991-2008)

مع انهيار الاتّحاد السوفيتي، برزت الولايات المتحدة كقوة مهيمنة وحيدة، في نظام اتّسم بترويج الديمقراطية الليبرالية والعولمة الاقتصادية، إلى جانب تنشيط دور المنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرى أميتاف أشاريا أن «أحادية القطب لم تكن مجرد تفوق عسكري أمريكي، بل كانت مشروعًا لتعميم رؤية محددة للنظام الدولي الليبرالي»[2].

سابعًا: التعدّدية القطبية المعاصرة (2008–الحاضر)

يشهد النظام الدولي في مرحلته الحالية تحوّلًا نحو التعددية القطبية، بوجود قوى فاعلة كالصّين، والاتحاد الأوروبي، وقوى إقليمية أخرى. وتتّسم هذه المرحلة بتعقيد التفاعلات الدولية وتزايد أهمية القضايا العابرة للحدود مثل التغير المناخي، والأمن السيبراني، وعدم المساواة العالمية.

1-Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton:.Princeton University Press, 2011, P.**55**.

2-Acharya, Amitav. *The End of American World Order*. Oxford: Oxford University Press, 2014, P.57.

و في هذا السيّاق، يلاحظ فاريد زكريا أنّ «القوة اليوم لا تُقاس فقط بالدبابات أو الناتج المحلي الإجمالي، بل بالقدرة على تحديد الأجندات العالمية وتوجيه قواعد اللعبة الدولية»[1].

المبحث الثّاني :مفهوم التحوّل الإستراتيجي

يشير مفهوم التحوّل الإستراتيجي إلى إعادة تموضُع الدّولة وتكييف أهدافها وتحالفاتها استجابة لتحوّلات كبرى في النّظام الدّولي بفعل عوامل داخلية وخارجية .

في هذا الإطار، يرى صامويل هنتنغتون أنّ «التحوّل الإستراتيجي هو تغيّر في الموقع أو الّدور الذي تحتلّه دولة ما ، ضمن النظام الدولي، نتيجة تحوّلات داخلية أو خارجية تؤثر على إدراكها لبيئتها الأمنية والسياسية»[2]، ما يُبرز الطّابع التفاعلي بين الداخل والخارج في صيّاغة التحولات الكبرى .هذا حسبما ورد *بتحليلات هنتنغتون، خصوصًا في كتاب "نظام السياسة العالمية"* (*The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*).

أمّا زبغنيو بريجنسكي، فيُحدّده بوصفه «نقطة انعطاف في أولويات الدولة الكبرى، حين تعيد تعريف مصالحها وتوجّهاتها بما يتناسب مع توازن قوى جديد»[3]، ما يدل على أن التحوّل الإستراتيجي ليس مجرد تكتيك ظرفي، بل يُعبّر عن نقلة نوعية في بنية التفكير الإستراتيجي وصنع القرار.

1-Zakaria, Fareed. *The Post-American World*. New York: W. W. Norton & Company, 2008,P. 44

2-Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*. Cambridge: Harvard University Press, 1957, P.112.

3-Brzezinski, Zbigniew. *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. New York: Basic Books, 1997, P.34.

ومن منظور بنيوي، يوضّح كينيث والتز أن «التحوّل الإستراتيجي يحدث حين تُجْبَر الدّولة، ضمن هيكل النّظام الدّولي، على إعادة تقييم مكانتها وتعديل سياساتها استنادًا إلى إدراكها لتغيّرات البنية الدولية»[1]، وهو ما يؤكّد الطبيعة الهيكلية لهذا المفهوم في النظرية الواقعية البنيوية *هذا التوصيف يستند إلى تحليلات والتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية* (*Theory of International Politics*)" .

يعني أنّ التّحوّل الاستراتيجي يُعدّ انعكاسًا لتأقلم الدول مع متغيرات البيئة الدولية وفق منطق القوّة. إنّ التحوّل الإستراتيجي يتجلّى في الانتقال من منطق ردّ الفعل إلى منطق المبادرة، عندما تطوّر الدولة مقاربات جديدة للأمن والاقتصاد والسيادة ترتكز على استشراف طويل المدى لمصادر التهديد أو الفرص .

وهو ما يفسّر تنامي التوجّه نحو الرهانات المستقبلية كأمن الطاقة، التكنولوجيات الحديثة، أو إعادة هندسة التحالفات. بهذا المعنى، يُمثّل التحوّل الإستراتيجي عملية متعدّدة الأبعاد، تتجاوز حدود التغيير الظرفي في التكتيكات، نحو بناء رؤية كلية جديدة، يُعاد فيها تعريف «من نحن؟»، و«ما الذي نريده؟»، و«كيف نحقّقه؟» .

- **المطلب الأوّل :العوامل الاقتصادية (الطاقة، السوق العالمية، العولمة)**

لا شكّ أنّ العوامل الاقتصادية من الركائز الأساسية في فهم التحولات الجارية في بنية النظام العالمي المعاصر، إذ باتت مؤشرات القوة الاقتصادية – مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتكنولوجيا، والتحكم في سلاسل التوريد – تضاهي في تأثيرها الأدوات التقليدية للقوة الصّلبة . وقد ساهمت التحوّلات في موازين الاقتصاد العالمي، خاصة صعود قوى ناشئة كالصّين والهند، في إعادة تشكيل أنماط الهيمنة والتبعية . كما فرضت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، كجائحة كوفيد–19 و الحرب في أوكرانيا، ضغوطًا إضافية على النظام الدولي، وأعادت تسليط الضوء على مركزية الاقتصاد في التفاعلات الجيوسياسية . بذلك، أصبح الاقتصاد ليس فقط مُحدِّدًا للسياسات الخارجية، بل أداة لإعادة هيكلة النظام العالمي ذاته.

1-Parag Khanna, *Connectography: Mapping the Future of Global Civilization* (New York: Random House, 2016), P.112

أ- العولمة والسّوق العالمية

أدّت العولمة إلى خلق ترابط معقّد بين الاقتصادات الوطنية، إذ أصبحت الدوّل أكثر اعتمادًا على التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية. وقد أبرز فريد زكريا هذا البُعد حين أشار إلى أنّ «الاقتصادات أصبحت مترابطة بشكل يجعل كل أزمة محلية ذات أثر عالمي»[1]. وبينما يتيح هذا الترابط فرصًا للنمو والوصول إلى الأسواق، فإنه أيضًا يعمّق هشاشة النظم الاقتصادية، ويجعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات العابرة للحدود.

« ساهم الإنتقال السّريع لرأس المال والمعلومات في اندماج الأسواق، لكنّه زاد من تقلّبها، و سهّل انتقال الأزمات بين الدول»[2]. فمع تزايد التكامل المالي، أصبحت الصدمات الاقتصادية في منطقة ما تنتقل بسرعة إلى أخرى، مما يزيد من تعقيد إدارة المخاطر الاقتصادية عالميًا.

ب-الاعتماد على الطاقة و الأمن

موارد الطاقة خصوصا النفط والغاز الطبيعي من أبرز أدوات النفوذ الاستراتيجي في النظام العالمي. يوضح دانيال ييرغن في تحليله الشهير أنّ السيطرة على موارد الطاقة تمنح الدول المنتِجة « قدرة غير متكافئة على التأثير في توازنات القوى الجيوسياسية»[3]. ويشير إلى أن الطّاقة أصبحت بمثابة «أداة استراتيجية تُستخدم في صيّاغة السياسات الدولية»، خاصة في ظل ما يعرف بـ«أمن الطاقة»، الذي بات يحدّد أولويات الدول الصناعية والناشئة .

1-Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W. W. Norton & Company, 2008), 41.

2-Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000), 108.

3-Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Press, 2011), 12

شهد ملف الطّاقة تحولات كبيرة مع « ثورة الصّخر الزيتي في الولايات المتّحدة»[1]، التي خفّضت اعتماد واشنطن على واردات النفط الأجنبية وأعادت رسم خريطة الطّاقة العالمية. هذا التحوّل لم يكن اقتصاديًا فقط، بل حمل تبعات استراتيجية تمثّلت في إعادة توجيه تحالفات الطاقة وصياغة جديدة لأولويات الأمن القومي الأمريكي. و يؤكّد دانيال ييرغن: « لقد غيّرت طفرة الصخر الزيتي-Oil Shale - موقع الولايات المتّحدة من أكبر مستورد إلى لاعب محوري في أسواق الطاقة العالمية، ما منحها هامش مناورة استراتيجي أوسع»[1].

ج- تحوّلات القوّة الاقتصادية

يشكّل صعود قوى اقتصادية ناشئة مثل الصّين والهند تحولًا تدريجيًا في ميزان القوى العالمي، بحيث أصبح هذا «تحدّيًا واضحًا للهيمنة الغربية التّقليدية التي سادت النظام الدولي لعقود»[2].

وتأتي الصّين في طليعة هذه القوى، مستثمرة أدواتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي، من خلال مشاريع كبرى كـ« الحزام والطريق »، التي تهدف إلى ربط آسيا بأفريقيا وأوروبا عبر شبكات واسعة من البُنى التحتية والتمويل، ممّا يوسّع مجال نفوذها خارج «حدودها التّقليدية»[3].

وتعكس هذه المبادرات تحوّلًا في أدوات القوة العالمية، حيث بات الاستثمار في البنى التحتية والتكامل الاقتصادي أحد أبرز أدوات النفوذ، مقابل تراجع مركزية الهيمنة العسكرية

1-Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Press, 2011), 84.

2-Michael T. Klare, *The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources* (New York: Picador, 2014), 6.

3-Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 102.

- **المطلب الثّاني : العوامل السيّاسية (التكتّلات السياسية والأمن الجماعي)**

إنّ العوامل السيّاسية، وعلى رأسها التّحالفات وترتيبات الأمن الجماعي++، محدّدات أساسية للاستقرار وتوازن القوّة في النّظام الدّولي،ويتعزّز دورها مع صعود التكتّلات الجديدة .

أ- التكتلات السياسية

إلى جانبِ التَّحوُّلاتِ الاقتصاديّةِ الكُبرى، تُعَدُّ التكتُّلاتُ الإقليميّةُ أدواتٍ مِحوَريّةً في إعادةِ تشكيلِ بُنيةِ النِّظامِ الدُّوليّ، من خلالِ دعمِ الاستقرارِ السِّياسيّ وتعزيزِ التَّكاملِ الاقتصاديّ داخلَ الأقاليم. ويُجسِّدُ كلٌّ من «الاتّحاد الأوروبي» و«رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)» هذا التوجُّه، حيثُ تَمكَّنَتا من تجاوزِ الأُطرِ القُطريّةِ نحوَ تنسيقٍ أشملَ في القضايا الأمنيّةِ والاقتصاديّةِ والدبلوماسيّة، وفقًا لمضمون تحليلات أتشايا[1].

يُبرز نوجنت أن "الاتحاد الأوروبي" يشكّل «آلية جماعية تتيح للدول الأعضاء، بما فيها الصغيرة والمتوسطة، ممارسة نفوذ مشترك في الملفات الدولية»[2]، مما مكّن هذه الدول من التفاوض جماعياً في قضايا الاقتصاد والتجارة، وعزّز القدرة على مواجهة التحديات العالمية.

أمّا «رابطة آسيان»، وفقًا لتحليلِ أميتاف أتشايا، فقد أرست إطارًا مؤسسيًّا مرنًا يُعزّز من فرص الحوار الإقليمي والتفاهم التدريجي في معالجة النزاعات ،« في إطارِ مقاربةٍ ناعمةٍ تقومُ على التدرّج والتوافق بدلًا من الفرض السّلطوي والهياكل الصّلبة»[3].

1-Acharya, Amitav. *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order*. London: Routledge, 2001.P.35.

2-Nugent, Neill. *The Government and Politics of the European Union*. 8th ed. London: Palgrave Macmillan, 2017.112.

3-Acharya, Amitav. *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order*. London: Routledge, 2001.P.45.

تُظهر التجربة الآسيوية، وفقًا لهذا التّحليل، أنّ مرونة التّرتيبات المؤسسية مكّنت «آسيان» من «احتواء الخلافات البينية وتثبيت قواعد سلوك مشتركة بين الدّول الأعضاء»، رغم التباين الكبير في أنظمتها السيّاسية ومستوياتها التّنموية[1].

في هذا الإطار، أدّى تكثيف التّعاون الاقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا – ضمن مبادرة «مجتمع آسيان الاقتصادي» – إلى «تقليص التّوتّرات الجيوسياسية في منطقة تُعدّ من بين أكثر المناطق عرضة للصّراع والتجاذب الدّولي، بحكم موقعها الحيوي في قلب الممرّات البحرية العالمية وتقاطعات المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى»[2]. ولم يعد التّكامل الإقليمي يُنظَر إليه كخيار اقتصادي فحسب، بل «كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل التوازنات الدّولية ومواجهة التحدّيات العابرة للحدود»[2].

« تجسّد' آسيان ' نموذجًا لما يمكن أن تُحقّقه التكتّلات الإقليمية من' تماسك استراتيجي دون الحاجة إلى صيغ فوق–قُطرية صارمة ...'أرضية لتقوية الاعتماد المتبادل ...تعزيز الاستقرار، وخفض احتمالات التّصعيد، وتوسيع هوامش المناورة أمام دول المنطقة في تعاملها مع الضّغوط الخارجية[3]».

بذلك، تُبرهن تجربة «آسيان» على أنّ «المنظومات الإقليمية، عندما تُبنى على أسس مؤسّسية مرنة وتوافقية، تستطيع أن تُنتج توازنات داخلية مستقرّة، وأن تتحوّل إلى فاعل جيوسياسي مستقل قادر على التّفاعل مع التحوّلات العالمية من موقع جماعي متماسك»[4].

1-Amitav Acharya, *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order* (London: Routledge, 2001), 57.

2-ASEAN Economic Community Blueprint 2025. Jakarta: ASEAN Secretariat, 2015.P.3-7.

3-Mark Beeson, *Regionalism and Globalization in East Asia: Politics, Security and Economic Development* (London: Palgrave Macmillan, 2007), 112.

4-Mark Beeson, *Rethinking Regionalism: Europe and East Asia in Comparative Perspective* (London: Palgrave Macmillan, 2014), 136

ب- الأمن الجماعي

تلعب التّرتيبات الأمنية الجماعية دورًا محوريًا في استقرار النظام الدولي، عبر آليات منظمة للدفاع المشترك وردع التهديدات. ويُعد «حلف شمال الأطلسي (الناتو)» أبرز نموذج، إذ تأسس خلال الحرب الباردة كمنظومة تستند إلى «مبدأ الدفاع الجماعي» المنصوص عليه في المادة الخامسة من ميثاقه، باعتباره «أحد أعمدة الردع الاستراتيجي ضد التهديدات الخارجية»[1].

خلال الحرب الباردة، أدّى الناتو دورًا حاسمًا في احتواء التوسّع السوفييتي عبر تحالف متعدّد الجنسيات «متجذّر في التزام مشترك بالدفاع المتبادل و تنسيق عسكري غير مسبوق بين الدول الأعضاء»[2]، مما جعله ركيزة للاستقرار الدولي طوال النّصف الثاني من القرن العشرين.

ومع نهاية تلك المرحلة، لم يفقد الناتو مبرّراته، بل أعاد تموقعه لمواجهة تهديدات غير تقليدية كالإرهاب العابر للحدود، والهجمات السيبرانية، وانتشار أسلحة الدّمار الشامل. فوسّع عملياته لتشمل «تدخلّات خارجية مثل أفغانستان»، و«برامج تعاون مع دول غير أعضاء»، وأنشأ «وحدات مختصّة بالتّهديدات السيبرانية»، إدراكًا لأنّ «الحرب لم تعد تقليدية في أدواتها»[3].

ويُبرز هذا التحول قدرة التكتّلات الأمنية على إعادة تعريف أدوارها ضمن التحوّلات الجيوستراتيجية، مع الحفاظ على رسالتها في ضمان الأمن الجماعي.

1-Lawrence Freedman, *Deterrence* (Cambridge: Polity Press, 2004), 118.

2-Anders Fogh Rasmussen, *NATO: A History of the Alliance* (Brussels: NATO Publications, 2012), 104.

3-P. W. Singer and Allan Friedman, *Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2014), 54

في ضوء التحولّات الجيوستراتيجية، مع الحفاظ على جوهر رسالتها المتمثلة في ضمان الأمن الجماعي.

- **المطلب الثّالث: العوامل التكنولوجية (الذكاء الاصطناعي، الثورة الرقمية)**

تعمل التطورات التكنولوجية على إعادة تشكيل القوة العالمية من خلال الابتكارات التي تؤثّر في الساحات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية على حد سواء.

أ- الذّكاء الاصطناعي:

إنّ « الذكاء الاصطناعي(AI) » أحد أبرز العوامل المحورية في السباق التكنولوجي العالمي المعاصر، حيث تتنافس القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصّين، على الرّيادة في هذا المجال المتسارع. وقد أصبح الذكاء الاصطناعي، وفق تعبير كاي فو لي، «أصلًا استراتيجيًا يُعادل في أهميته الموارد الطبيعية أو القوة العسكرية»[1]، لما يمتلكه من قدرات على إعادة تشكيل بنية الأمن والدّفاع والاقتصاد في آنٍ واحد.

وتتجلّى أهمية الذكاء الاصطناعي في «الأنظمة العسكرية المستقلة، وتحليل البيانات الضخمة، والعمليات السيبرانية، والتشخيص الاستخباراتي»[2]، ما يجعله أداة لتعزيز فعالية اتخاذ القرار وتسريع الاستجابة في البيئات عالية المخاطر. وتذهب بعض التحليلات إلى اعتبار هذه الإمكانات المتقدمة بمثابة «الحدود الجديدة للمنافسة الجيوستراتيجية»، نظرًا لقدرتها على خلق تفوق نوعي يصعب موازنته بالأساليب التقليدية.

1- Kai-Fu Lee, *AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018), 45.

2- Nicolas Miailhe and Cyrus Hodes, "Artificial Intelligence, Strategic Autonomy, and the Future of Warfare," in *The Future of Warfare in 2030*, ed. Jeremy Stöhs (Vienna: Austrian Institute for European and Security Policy, 2020), 77.

لم يعد الاستثمار في الذكاء الاصطناعي حكرًا على الاستخدامات العسكرية، بل شمل قطاعات حيوية كالبنية التحتية الذكية، والاقتصادات الرقمية، والمراقبة الاجتماعية، ما منحه طابعًا شموليًا يعيد رسم خرائط النفوذ العالمي. وبهذا، أصبحت الدول تعيد ضبط استراتيجياتها الدفاعية والاقتصادية انسجامًا مع التحولات التكنولوجية العميقة. ولم يعد التقدّم في هذا المجال مجرد تطوّر تقني، بل «تحوّل إلى رهان جيواستراتيجي حاسم سيحدد ملامح النفوذ في النظام العالمي القادم»[1]، بحسب تحليل إريك شميت ودانيال هوتنلوشر.

ب – الثورة الرقمية

أحدثت الثورة الرقمية تحوّلات عميقة في بنيات الاتصال والتجارة، بل وحتى في طبيعة الصراعات، بفضل «الانتشار الواسع للإنترنت والأجهزة الذكية والبنى التحتية الرقمية»[2]، بحسب تحليل جوزيف ناي. لم تعد الشّبكات الرقمية مجرد أدوات تواصل، بل «أضحت مساحات استراتيجية للصراع والتأثير، حيث انتقلت المنافسة بين الدول إلى الفضاء السيبيراني»[3].

أصبح الأمن السيبيراني دعامة محورية في الأمن القومي، بفعل تهديدات عابرة للحدود تستهدف الحكومات، والبنى التحتية، والعمليات الانتخابية. وفي هذا السياق، طوّرت دول عديدة قدرات هجومية ودفاعية ضمن ما يُعرف بـ«الحرب السيبيرانية»، حيث تُستخدم أدوات رقمية لتعطيل الخصوم أو التأثير عليهم بطرق غير تقليدية[3]. وقد كشفت حوادث بارزة خلال السنوات الأخيرة – من اختراقات للبنى التحتية إلى التجسس والتلاعب الانتخابي– عن تصاعد مركزية الفضاء الرقمي في موازين القوة الدولية.

1- Eric Schmidt and Daniel Huttenlocher, *The Age of AI: And Our Human Future* (New York: Little, Brown and Company, 2021).P.57.

2- Joseph S. Nye, *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011), 123.

3- Ibid., 129.

«كشفت هذه الأحداث هشاشة النظام الرقمي العالمي، ودفعت نحو إدراج الأمن السيبراني في صميم الاستراتيجيات الدفاعية الوطنية »[1] .إذ لم تعد التهديدات السيبرانية مجرد اختراقات ، بل أصبحت أدوات منظمة ضمن صراعات جيوسياسية تتّسم بالديمومة والتخطيط . و فرض هذا التحوّل تبنّي مقاربات أمنية ، تتكامل فيها الدفاعات الرقمية والأمنية والدبلوماسية.

و عليه لم يعد التفوّق السيبراني ترفًا تقنيًا أو امتيازًا للنّخب، بل تحوّل إلى ركيزة في معادلات القوة الدولية، وشرطًا لاكتساب النفوذ وضمان السيادة الرقمية .فقد أصبح الفضاء الإلكتروني امتدادًا للسيادة الوطنية، وساحةً رئيسية لصراع القوى الكبرى حول احتكار التكنولوجيا، وتأمين البيانات، والسيطرة على البنى التحتية الرقمية العابرة للحدود.

د –المراقبة والسيطرة الاجتماعية

بالتوازي مع هذا التحوّل، أسهمت تقنيات المراقبة الرقمية في تمكين الدول من مراقبة سكانها والتأثير على سلوكهم بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى« إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمواطن في العصر الرقمي»[2] .فقد أتاحت أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضّخمة والتقنيات البيومترية قدرات متقدمة لتتبع الأفراد والتدخل في سلوكهم وخياراتهم. تُعدّ الصين أبرز نموذج لهذا التوجّه، بدمجها الواسع للمراقبة في الحياة اليومية، واعتمادها منظومات تقنية كالتعّرف على الوجوه، والتتبّع الرّقمي، و«نظام الائتمان الاجتماعي، الذي يمنح أو يحجب الامتيازات بناءً على سلوك الفرد»[3] .وتُستخدم لحفظ النظام وللضبط الاجتماعي، معيدةً تشكيل مفاهيم الحرية والخصوصية والمواطنة، في هندسة سياسية رقمية.

1- Alexander Klimburg, *The Darkening Web: The War for Cyberspace* (New York: Penguin Press, 2017), 112.

2- Rogier Creemers, "China's Social Credit System: An Evolving Practice of Control," *Leiden Asia Centre*, 2018, 6.

3- Ibid., 9.

لقد ساهمت التطورات في تقنيات المراقبة الرقمية في تمكين الدول من مراقبة سكانها والتأثير على سلوكهم بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السّلطة والمواطن في العصر الرقمي. وتُعد الصين المثال الأبرز لهذا التوجّه، من خلال اعتمادها على أنظمة متقدّمة مثل التعّرف على الوجه، والتتبع عبر الإنترنت، ونظام الائتمان الاجتماعي، الذي يمنح أو يحجب الامتيازات بناءً على سلوك الفرد.

يمثل هذا المنظور ما يمكن وصفه بـ«التكامل غير المسبوق للتكنولوجيا في حوكمة الدولة»[1]، حيث لا تُستخدم الرقمنة فقط لتسهيل الإدارة، بل كأداة لإحكام السيطرة وتعزيز الامتثال السياسي والاجتماعي. يعمل هذا النموذج على فرض معايير سلوكية مقننة، معززة بخوارزميات «تُكافئ أو تعاقب المواطنين تلقائيًا»، مما يكرّس «شكلًا من الحكم الاستباقي المدعوم بالذكاء الاصطناعي»[2].

هذا الاستخدام المكثّف لتكنولوجيا المراقبة يعكس تحوّلًا في المفاهيم التقليدية للسلطة، حيث أصبحت البيانات والتحليلات التنبؤية أدواتًا للضبط الاجتماعي أو القمع، بقدر ما هي أدوات للتنمية والإدارة الحديثة. وتسعى الصين، في هذا الإطار، إلى «عرض نموذجها كبديل محتمل للنموذج الليبرالي الغربي، خصوصًا في الدول النامية التي تبحث عن فعالية في الحكم دون الشروط الديمقراطية الغربية»[3].

1-Zuboff, Shoshana. *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. New York: PublicAffairs, 2019.P.8

2-Creemers, Rogier. "China's Social Credit System: An Evolving Practice of Control." *SSRN Papers*, Oxford University, 2018. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3175792.

3-Hoffman, Samantha. "Engineering Global Consent: The Chinese Communist Party's Data-Driven Power Expansion." *Australian Strategic Policy Institute*, 2019.P.10-11.

« لقد أصبحت أدوات الرّقمنة أداة للسيّطرة والتوجيه المُسبق للسّلوك، لا مجرد وسيلة إدارية»، وهو ما يمكن اعتباره من مظاهر «الرأسمالية المراقِبة»[1]، حسب تحليلات زوبوف.

لا تقتصر الرقابة الرقمية في التجربة الصّينية على الأبعاد التقنية أو مسألة انتهاك الخصوصية، بل تُعدّ أداة مركزية ضمن مشروع سياسي استراتيجي لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن. وقد بلغ هذا المشروع مرحلة متقدّمة مع تطوّر نظام الائتمان الاجتماعي، الذي يدمج الذكاء الاصطناعي، والتعرّف البيومتري، والتحليل الخوارزمي، من أجل تقييم سلوك الأفراد في مختلف مناحي الحياة اليومية.

وفي هذا الإطار، تصبح الرقابة الرقمية أحد أعمدة التنافس الجيوسياسي العالمي، حيث تتحوّل التكنولوجيا من مجرد أداة إلى بنية حاكمة تستعملها الدول لتشكيل نماذج الحوكمة المستقبلية. إن نظام الائتمان الاجتماعي في الصّين يعمل على مكافأة أو معاقبة المواطنين بناءً على سلوكهم، باستخدام أدوات رقمية متكاملة، ما يجعل من هذا النّظام شكلًا ناشئًا من الحكم الاستباقي، يُطبّق عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبناء على ذلك، لم تعد الصّين تكتفي بتطبيق هذا النموذج داخليًا، بل تسعى إلى عرضه كبديل محتمل للنموذج الليبرالي الغربي، لا سيما في الدول النامية التي تبحث عن أدوات فعالة للحكم دون الخضوع لشروط الديمقراطية التمثيلية أو الرقابة المؤسّساتية. و يُظهر أنّ بكين ترى في نموذجها الرّقمي وسيلة لتعزيز قوتها النّاعمة، وتوسيع نفوذها في الفضاء السيبراني الدولي، عبر ما يمكن وصفه بـ"العولمة الرقمية ذات المنحى السّلطوي.

1- شوشانا زوبوف، *الرأسمالية المراقبة :التاريخ السري للغزو الرقمي* .نيويورك :*دار النشر*، 2019، ص.125.

المطلب الرّابع: تحوّلات النظام الدولي: من الأحادية إلى التنافس الشّبكي

في ظل التحوّلات المتسارعة في بنية النظام الدولي، يتراجع نموذج الأحادية الأمريكية لصالح مشهد دولي أكثر تعقيدًا، تُشكّله قوى صاعدة، وتحوّلات ثقافية وتكنولوجية عابرة للحدود. وفي هذا السياق، يرى فريد زكريا أنّ «العالم ما بعد أمريكا ليس عالمًا بلا أمريكا، بل عالم لم تعد فيه أمريكا القوة الوحيدة المهيمنة»[1]، في إشارة إلى صعود أقطاب إقليمية فاعلة مثل الصّين، والهند، والبرازيل.

أمّا من الزّاوية الثقافية–القيمية، فقد نبّه صامويل هنتنغتون منذ منتصف التسعينيات إلى تحوّل في بوصلة الصّراعات الدولية، معتبرًا أن «محور السياسة العالمية سيتحوّل إلى صدام حضارات، حيث تتصادم الهويات الثقافية والدينية الكبرى»[2]. وهي رؤية استشرافية تحاول تجاوز التحليل المادي للنزاعات، لتركّز بدلًا من ذلك على الانقسامات القيمية والثقافية، وما تحمله من تهديدات لصيغة التعايش الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وفي البعد التكنولوجي، يؤكد كلاوس شواب، مؤسّس المنتدى الاقتصادي العالمي، أنّ الثورة الصناعية الرابعة «تعيد صياغة كل البُنى التقليدية»، مشيرًا إلى أن «الدمج بين العالم المادي والرقمي والبيولوجي سيعيد تعريف معنى القوة والنّفوذ في العلاقات الدولية»[3]. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد أدوات داعمة للهيمنة، بل أضحت في صميم التنافس الجيو–استراتيجي، حيث تتحدّد مواقع الدول في خارطة النفوذ من خلال مدى امتلاكها وتطويرها لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمّية، والروبوتات، والأمن السيبراني.

1-Fareed Zakaria, *The Post-American World* (New York: W. W. Norton & Company, 2008), 21.

2-Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996), 85.

3-Klaus Schwab, *The Fourth Industrial Revolution* (Geneva: World Economic Forum, 2016), 47.

المبحث الثّالث: نظريات التحوّلات الجيواستراتيجية

تُقدّم نظريات العلاقات الدولية أدوات تحليلية لفهم التحولات في موازين القوى ضمن النظام العالمي، انطلاقًا من ثلاث مقاربات رئيسية: الواقعية السياسية، الليبرالية، والبنائية. ومن خلالها، يمكن تفسير ديناميكيات الصعود والانحدار في النفوذ الجيوسياسي، سواء عبر أدوات القوة الصلبة، أو الناعمة، أو من خلال الأفكار والهوية.

- **المطلب الأول :الواقعية السياسية**

الواقعية من أقدم النظريات في العلاقات الدولية، إذ تنطلق من فرضية أنّ الدولة هي الفاعل الأساسي، وتعمل وفق منطق تعظيم القوة لضمان البقاء، في بيئة دولية تفتقر إلى سلطة مركزية ضامنة. يرى مورغنثاو أنّ «العلاقات الدولية هي في الأساس صراع على السلطة بين الدول ذات المصلحة الذاتية»[1]. كما يشير كينيث والتز إلى أنّ الدول تتصرّف كـ«لاعبين عقلانيين»[2] يسعون لحماية أمنهم القومي، حتى إذا تطلّب الأمر استخدام القوة أو تجاوز قواعد القانون الدولي.

1- Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006), P.4.

2- Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), P.91.

البُعد التطبيقي

تُوفّر الواقعية أدوات تحليلية لفهم أحداث كبرى مثل الحرب الباردة، حين تقابلت الولايات المتحدة والاتّحاد السوفييتي ضمن نموذج كلاسيكي لتوازن القوى، من خلال تحالفات عسكرية (الناتو وَ وارسو)، والرّدع النووي، والدبلوماسية القائمة على لعبة صفرية. كما تُستخدم اليوم لتفسير تحركات القوى الإقليمية والدولية في مواجهة صعود الصّين، عبر ما يُعرف باستراتيجية "الاحتواء الناعم"، التي تقودها الولايات المتحدة إلى جانب قوى آسيوية كالهند واليابان.

أمثلة تاريخية

تستمد الواقعية كثيرًا من قوّتها التفسيرية من تحليل الحالات التاريخية، وأبرزها الحرب الباردة، التي مثّلت تجسيدًا لمبدأ التحالفات الاستراتيجية وتراكم الأسلحة كوسيلة للرّدع المتبادل، وليس لتحقيق التعاون. وقد أدّى ذلك إلى انقسام العالم إلى كتلتين واضحتين، في إطار منافسة صفرية على النفوذ العالمي.

مشهد يعكس المنطق الواقعي لتوازن القوى وردع الهيمنة . لم يكن التحرّك نحو التّصعيد أو التهدئة ينبع من تفاهم أخلاقي، بل من حسابات مصلحية باردة، تحكمها مفاهيم الرّدع، ومبدأ «القوة توازن القوة»[1].

تُبرز هذه الحالة كيف تتصرّف الدول، وفق الواقعية، استجابةً لمخاوف أمنية ، إذ يُنظر إلى بقاء الدولة واستقلال قرارها كأولوية قصوى. وقد دفع هذا المنظور بعض المحلّلين الواقعيين إلى اعتبار الحرب الباردة «حالة من الاستقرار القائم على الرّعب المتبادل[2]»لا على التفاهم.

1-Shoshana Zuboff, *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power* (New York: PublicAffairs, 2019), 8.

2- John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of American National Security Policy During the Cold War*, (Oxford: Oxford University Press, 1982), 95

انتقادات الواقعية

رغم التّأثير الواسع لنظرية الواقعية السياسية، فإنّها لم تسلم من الانتقاد، خاصّة من قبل الليبراليين والمنظّرين البنيويين. يرى هؤلاء أن الواقعية تُضيّق من فهم العلاقات الدولية، لأنّها تتجاهل إمكانية التّعاون طويل الأمد بين الدول، وتُقلّل من أهمية المؤسّسات الدولية، مثل الأمم المتّحدة أو منظمة التجارة العالمية، في تشكيل سلوك الدول وتوفير أدوات لحلّ النزاعات. كما ينتقد البعض الواقعية لأنّها تنظر إلى الفاعلين الدوليين كوحدات منعزلة، تحرّكها المصالح الذاتية فقط ، دون اعتبار كافٍ للعوامل الثقافية، أو القانونية، أو الاقتصادية العابرة للحدود. إلاّ أنّ الواقعيين يردّون على هذه الانتقادات بأن التعاون بين الدّول، حين يحدث، فهو في الغالب «تعاون مؤقت يُملي عليه توازن المصالح لا تشابه القيم[2]»

وأنّ التحالفات الدولية لا تنبع من انسجام أخلاقي أو مؤسساتي، بل من التقاء الضّرورات الاستراتيجية. كما يشير الواقعي البارز جون ميرشايمر إلى أنّ «التحالفات لا تتشكّل بسبب القيم المشتركة، ولكن بسبب المصالح المتبادلة في مواجهة تهديد مشترك[3]».

من هذا المنظور، فإن المؤسّسات الدولية ليست سوى أدوات تخدم مصالح الدول الأقوى، وليست كيانات مستقلة بذاتها قادرة على ضبط سلوك الفاعلين الدوليين.

1-John Lewis Gaddis, *The Long Peace: Inquiries into the History of the Cold War* (Oxford: Oxford University Press, 1987), 216.

2-John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton & Company, 2001), 33.

- **المطلب الثّاني :النظرية الليبرالية**

تقدّم الليبرالية وجهة نظر أكثر تفاؤلاً، وتؤكّد على التّعاون والمؤسسات الدولية ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية في تعزيز الاستقرار العالمي.

أ- المبادئ الأساسية:

تنطلق النظرية الليبرالية من افتراض مغاير للواقعية، مفاده أنّ فوضى النظام الدولي لا تعني حتمية الصراع، بل يمكن للدول، خصوصًا الديمقراطية منها، تحقيق التعاون والسلام الدائم عبر مؤسسات دولية وقواعد قانونية. يشير كيوهان وَ ناي، أنّ «الدول يمكنها تحقيق السّلام الدائم والتعاون من خلال المؤسسات والديمقراطية، وليس فقط عبر موازين القوة»[1].

يرى الليبراليون أنّ المنظّمات الدولية، مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية، تؤدي دورًا جوهريًا في خلق الثقة بين الفاعلين، من خلال وضع المعايير وتسهيل الحوار وتسوية النزاعات. كما تساعد هذه المؤسّسات على «تخفيض كلفة المعاملات، وزيادة الشفافية، وتعزيز الالتزام بالقوانين الدولية»[2] .

وفي إطار نظرية السلام الديمقراطي، يؤكد المنظرون اللّيبراليون أنّ الدول الديمقراطية نادرًا ما تدخل في حروب ضدّ بعضها البعض، ويرجع ذلك إلى القيّم المشتركة، وهياكل المساءلة الداخلية، وتفضيل الحلول السّلمية للنّزاع. ويذهب مايكل دويل إلى أنّ « الديمقراطيات تتمتّع بقدرة فريدة على التعامل السّلمي مع بعضها البعض،مما يعزز بنية دولية أكثر استقرارًا».[3]

1-Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence*, 3rd ed. (New York: Longman, 2001), 24.

2-Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), 85.

3-Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs* 12, no. 3 (1983): 324.

ب- الترابط الاقتصادي والتّعاون

تشدّد النظرية الليبرالية على أنّ الترابط الاقتصادي بين الدول يُعدّ عاملًا حاسمًا في تقليل فرص اندلاع الصّراعات. فكلما زادت درجة التكامل التجاري والاستثماري بين الدول، ازدادت تكلفة أيّ نزاع محتمل، سواء من النّاحية الاقتصادية أو السيّاسية. ووفقًا للمنظّر الليبرالي روبرت كيوهان، فإنّ «الترابط الاقتصادي يزيد من تكاليف الصّراع، مما يجعل الحرب خيارًا غير جذّابًا»[1].

ويشير الليبراليون إلى أنّ الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي لا يقتصر فقط على التجارة، بل يشمل أيضًا سلاسل التوريد العالمية، وأسواق المال، والتكنولوجيا، مما يُنتج شبكة من المصالح المشتركة. ويؤكد توماس فريدمان، على سبيل المثال، أنّ «الدول التي تندمج في الاقتصاد العالمي وتشارك في سلاسل الإمداد نادرًا ما تخوض الحروب ضدّ بعضها البعض، لأن لديها الكثير لتخسره»[2]. علاوة على ذلك، تعزّز المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، هذا الترابط من خلال وضع القواعد، وتسوية النزاعات، وضمان الانفتاح التجاري، مما يُسهم في بناء بيئة أكثر استقرارًا.

ج- دور الجهات الفاعلة غير الحكومية والحوكمة العالمية

على عكس الواقعية التي تركز على الدولة كوحدة تحليل أساسية، تعترف الليبرالية بأهمّية تنوّع الجهات الفاعلة في النظام الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، منظمات المجتمع المدني،والمؤسسات المالية العالمية. وتشيرهذه المقاربة إلى أنّ

1-Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, 3rd ed. (New York: Longman, 2001), 25.

2-Thomas L. Friedman, *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), P,42.

«الحوكمة العالمية، من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف، تعزز التعاون في قضايا مثل تغير المناخ والتجارة[1]»

لعبت المنظّمات الدولية ، دورًا محوريًا في هندسة النظام الدّولي المعاصر، ليس فقط من خلال تنسيق السيّاسات وتسهيل الحوار متعدّد الأطراف، بل أيضًا عبر إنتاج القواعد والمعايير التي تضبط سلوك الدول والجهات الفاعلة الأخرى. فهذه المنظمات تُعدّ منصّات مؤسّسية لإدارة النزاعات، وتوفير الشّرعية للقرارات الجماعية، ما يحدّ من فرص التصعيد ويعّزز آليات الوقاية من الأزمات. ومن خلال أدواتها القانونية والتنظيمية، تساهم في بناء نظام دولي قائم على التعاون المؤسّسي، وتحقيق أهداف التّنمية المستدامة، والأمن الإنساني. تُسهم الشركات متعدّدة الجنسيات في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي من خلال شبكات إنتاج وتوزيع عابرة للحدود، تربط بين الاقتصادات الوطنية وتحدّ من صرامة مفهوم السيادة الاقتصادية. فهي لا تكتفي بالتبادل التجاري، بل تؤثر في السياسات العامة وتوزيع الموارد، ما يعكس منطقًا مُعولمًا يقوم على الترابط المتبادل وتجاوز الثنائيات التقليدية بين المحلّي والعالمي.

أمّا منظمات المجتمع المدني، فقد أصبحت تمثل فاعلًا غير حكوميا لا يمكن تجاهله في رسم السيّاسات الدولية، خاصّة في قضايا حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية المستدامة. فهي تمارس الضّغط على الحكومات والمنظّمات الدولية، وتلعب دور الوسيط بين الشّعوب والمؤسسات، مما يمنحها شرعية أخلاقية متزايدة في الفضاء العام العالمي. ويؤكد منظّرو الليبرالية المؤسّسية أنّ «التعدّد في الفاعلين لا يُضعف النظام الدولي، بل يقوّيه من خلال توزيع المسؤوليات وتشجيع الشفافية والمساءلة»[2]، بما يعكس تحوّلًا نوعيًّا في طبيعة السّلطة العالمية، وانتقالها من الحصرية الدّولتية إلى التشاركية المؤسسية المتعدّدة المستويات.

1-Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), 45.

2-Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, 3rd ed. (New York: Longman, 2001), 67.

د- انتقادات الليبرالية

يرى منتقدو الليبرالية أنّها تُغفل واقع الصّراع والمصلحة في النظام الدولي، وتميل إلى مثالية تتجاهل الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية. وبينما تؤكّد على التعاون والاعتماد المتبادل، يعتبر الواقعيون أنّ القوة والرّدع لا تزالان محدّدتين أساسيتين لسلوك الدول. وكما يشير جون ميرشايمر، فإنّ «التّركيز اللّيبرالي على التّعاون يفشل في مراعاة الحقائق الصّعبة المرتبطة بالقوّة العسكرية والأمن القومي»[1].

إظافة إلى ذلك، يرى النُّقّاد أنّ مؤسسات الحوكمة العالمية، التي تعوّل عليها اللّيبرالية، غالبًا ما تعجز عن فرض الالتزام أو منع النزاعات، خصوصًا حين تتعارض قراراتها مع مصالح القوى الكبرى. كما يشير بعضهم إلى أن «السّلام الديمقراطي الذي تتبناه النظرية الليبرالية لا يُثبت دائمًا في الواقع، إذ يمكن للدّيمقراطيات أن تنخرط في صراعات مع دول غير ديمقراطية، أو حتى في تدخلات خارجية باسم القيّم»[1]، في إشارة إلى الطابع التبريري أحيانًا لتلك التدخّلات باسم الديمقراطية أو حقوق الإنسان.

من هذا المنظور، تبدو الليبرالية، في نظر منتقديها، أكثر رغبة من قدرة على تقديم تفسير واقعي للعلاقات الدولية، في ظل التنافس الاستراتيجي والصّراعات الجيوسياسية المتكررة.

1-Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization* 51, no. 4 (1997): 513–553.

2-جون ميرشايمر، *مأساة سياسات القوى العظمى*، ترجمة محمد خليفة صديق (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، 185.

المطلب الثّالث : نظرية النظام الدولي الجديد

تعكس نظرية النظام التحوّلات العميقة التي شهدها النظام العالمي، خاصّةً بعد نهاية الحرب الباردة ، وما تلاه من تحوّل تدريجي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب. وتفترض هذه النظرية أن التغيّرات في توزيع القوّة الاقتصادية، والتكنولوجية، والديموغرافية بين الدول تؤدي إلى إعادة تشكيل التفاعلات الدولية، بحيث لم يعد العالم يُدار حصريًا من قبل القوى الغربية الكبرى، بل بات يقوم على تفاعل معقّد بين قوى تقليدية وأخرى صاعدة.

تركز النّظرية على أنّ النظام الدولي المعاصر يتميّز بتعدّد مصادر القوّة التي تشمل البُعد العسكري، بالإضافة إلى القوة الناعمة، التكنولوجيا، وشبكات التأثير العابرة للحدود .إنّ العالم يعاني من اختلال في النظام الأخلاقي قبل أن يعاني من اختلال في موازين القوى، في إشارة إلى أن التحوّلات لا تقتصر على البنية المادية للنظام الدولي بل تشمل أيضًا منظومة القيّم والمعايير التي تحكمه.

و به تؤكّد النظرية على صعود أدوار الفاعلين من غير الدول مثل الشّركات متعدّدة الجنسيات، ومنظّمات المجتمع المدني، والمؤسّسات المالية العالمية، مما يُضعف من احتكار الدولة القومية للنفوذ. إنّ الترابط المتزايد بين الاقتصادات، والقضايا العابرة للحدود كالتغيّر المناخي، والأمن السيبراني، والأوبئة، كلها تفرض ضرورة تطوير أنماط جديدة من الحوكمة الدولية.

1- التعدّدية القطبية بعد الحرب الباردة

تفترض نظرية النظام الدولي الجديد أن نهاية الحرب الباردة مثّلت نقطة تحوّل أدّت إلى تفكك الثنائية القطبية، وظهور نظام متعدد الأقطاب يُعاد فيه توزيع النفوذ بين فاعلين دوليين متنوعين. ووفقًا لهذه الرؤية، فإنّ «النظام المتعدد الأقطاب يشجّع التوازنات الإقليمية

وصعود القوى المتوسطة»[1]، ما يُضعف الهيمنة الأحادية ويُعزّز التفاعلات المرنة على السّاحة العالمية.

أسهم هذا التحوّل في بروز أدوار متقدّمة للقوى الإقليمية والاقتصادات النّاشئة، مثل الصّين والهند والبرازيل، إلى جانب الاتّحاد الأوروبي، من خلال مبادرات استراتيجية كـ"الحزام والطريق" وتعزيز التعاون الجنوب–جنوبي ضمن أطُر مثل مجموعة "البريكس."

ويشير بعض الباحثين إلى أنّ «هذا التعدّد في مراكز القوة قد يُسهم في تقليص الصّراعات الكبرى، لكنّه في المقابل يخلق تحديات تنسيقية معقّدة على صعيد الحوكمة الدولية، ويزيد من احتمالات النزاع في حال غياب آليات توازن فعّالة»[2].

ب. العولمة والترابط

يرى منظّرو النظام الدّولي الجديد أن العولمة أعادت تشكيل العلاقات الدولية عبر تفاعلات عابرة للحدود. ويؤكد مانويل كاستيلز أنّ «السّلطة تنتج من القدرة على ربط الشبكات وفكّها»[3]، ما يعكس واقعًا دوليًّا متغيرًا يُعاد فيه تعريف النّفوذ ضمن فضاءات رقمية ومؤسساتية مترابطة.

1- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .*دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي* .القاهرة: مركز الأهرام، 2024، ص. 17.

2-Rodrik, Dani. "Middle Powers Will Shape a Multipolar World." *Project Syndicate*, November 2024. https://www.project-syndicate.org.

3-Castells, Manuel. *The Rise of the Network Society*. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell, 2010, p. 500

تشير تحليلات توماس فريدمان إلى أنّ العولمة «خلقت نظامًا دوليًّا مترابطًا تُصبح فيه الحدود أقل أهمية، وتتفوق فيه الروابط الاقتصادية والتكنولوجية على السيادة التّقليدية»[1]. فلم تعد الدولة الوطنية تحتكر أدوات النفوذ، بل غدت جزءًا من شبكة معقّدة تشمل الشركات متعدّدة الجنسيات والمنظّمات الدّولية والجهات غير الحكومية، ما يدفع إلى إعادة تعريف مفهوم السيّادة. كما زاد تكامل الأسواق المالية والتكنولوجية من حساسية الدول للتقلبات العالمية، حيث يمكن لأزمة محلية أن تنتشر عالميًا خلال ساعات. ويشير بعض المحلّلين إلى أنّ هذا الترابط قد يُسهم في الاستقرار عبر الاعتماد المتبادل، لكنه يُضفي في الوقت ذاته هشاشة على بنية النظام الدولي أمام الصّدمات المفاجئة.

1-Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999, P.7.

المبحث الرّابع: التحوّلات بعد نهاية الحرب الباردة

عرف النّظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة تحوّلات جوهرية مسّت مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية . فمع انهيار الاتّحاد السوفيتي عام 1991، تلاشى النظام ثنائي القطبية الذي طبع العلاقات الدولية لعقود، لتدخل السّاحة العالمية مرحلة جديدة تميّزت بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الأوحد . هذه المرحلة شهدت تكريسًا للنّموذج الليبرالي الديمقراطي، وازدهارًا لظاهرة العولمة التي اتّخذت أبعادًا اقتصادية وثقافية وتكنولوجية، ورافقتها تدخّلات أمريكية متزايدة في مناطق النزاع تحت ذرائع الأمن الجماعي أو نشر الديمقراطية، كما في العراق ويوغوسلافيا وأفغانستان .غير أنّ هذا التفوق الأمريكي لم يكن مطلقًا ولا دائمًا، فقد واجه تحدّيات متراكمة، من أبرزها تآكل الثّقة في النّظام الليبرالي، وتصاعد النّزاعات غير المتناظرة، وتزايد الرّفض الدولي للهيمنة الأحادية.

و منه، بدأت تبرز قوى دولية جديدة تسعى لإعادة التّوازن في النظام العالمي . فقد واصلت الصّين نموّها الاقتصادي السّريع، مقرونًا بتوسّع نفوذها السياسي والاستراتيجي، لا سيّما من خلال مبادرة" الحزام والطريق"، والتوجّه نحو بناء مؤسسات موازية للنظام المالي الغربي .أمّا روسيا، فقد أعادت رسم أولوياتها الاستراتيجية، وسعت إلى استعادة نفوذها الدّولي عبر أدوات القوة الصّلبة كما في أوكرانيا وسوريا، معزّزة حضورها كقوّة عسكرية لا يمكن تجاهلها. من جهتها، برزت الهند كفاعل دولي صاعد بفضل إمكاناتها السكّانية والتكنولوجية والاقتصادية، وهو ما منحها موقعًا متقدّماً ضمن القوى المؤثّرة في النظام الدولي .إنّ تبلور أدوار هذه القوى يشير إلى بداية نهاية الأحادية القطبية، وبروز نظام دولي أكثر تعدّدية وتعقيدًا، تسوده ديناميات تنافسية مرنة ومتغيرة، تمهّد لمرحلة من إعادة التّشكيل الجيوسياسي المستمر.

- **المطلب الأوّل :إعادة تشكيل النظام العالمي أحادي القطبية**

شملت نهاية الحرب الباردة نقطة تحوّل محورية في الديناميكيات الجيوسياسية، معلنة بداية حقبة من الهيمنة الأمريكية تعرف غالبًا باسم «لحظة القطب الواحد». فعقب انهيار الاتّحاد السوفيتي عام 1991، برزت الولايات المتّحدة كالقوّة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، متولية دورًا محوريًا في صياغة السيّاسات والمعايير العالمية، في ظل غياب منافس أيديولوجي وعسكري مماثل.

وقد وصف تشارلز كراوثامر هذه المرحلة بأنها «لحظة اتسمت بتفوق القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية بلا منازع»، مما مكن الولايات المتحدة، حسب مضمون تحليلاته، من «فرض رؤيتها السياسية والاقتصادية عبر العالم بفعالية غير مسبوقة»[1]. في هذا المظمون، أصبحت واشنطن تقود جهودًا عالمية لتعزيز القيم الديمقراطية الليبرالية، ودعمت الانتقال نحو الاقتصادات الحرّة في العديد من الدول الخارجة من أنظمة شمولية، كما مارست نفوذًا كبيرًا في صياغة الأجندات الدولية الخاصّة بحقوق الإنسان، والتّنمية، ومكافحة الإرهاب.

و على الصّعيد المؤسّسي، كانت الهيمنة الأمريكية مدعومة بتحالفات عسكرية مثل حلف شمال الأطلسي (النّاتو)، ومؤسّسات مالية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي غالبًا ما عكست أولويات السيّاسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، مشجّعة على الخصخصة، وتحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد.

1- Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs* 70, no. 1 (1990): 23–33.

ومع ذلك، لم تكن هذه الهيمنة بلا تكلفة أو منازعة . فقد تعرضت السيّاسة الخارجية الأمريكية لانتقادات متزايدة، خصوصًا بعد تدخلاتها العسكرية في أفغانستان (2001) والعراق (2003)، والتي اعتبرت، حسب عدة قراءات نقدية، في كثير من الأحيان« تجاوزًا لشرعية القانون الدولي أو تجاهلًا لإرادة المجتمع الدولي[1]»، خاصة في ظل ضعف التفويض الأممي في بعض هذه الحالات . وقد ولدت هذه السيّاسات نوعًا من الاحتقان الدولي، وشكّلت بداية لتراجع الثقة في النظام الأحادي القطب، مع بروز قوى دولية تسعى إلى إعادة التوازن، مثل روسيا والصين.

وقد نبّه كراوثامر نفسه، رغم إقراره بتفوّق الولايات المتّحدة، إلى التحدّي الكبير المتمثّل في« تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقرار العالمي وتجنب التوسّع المفرِط في الالتزامات[2]» وهو ما أطلق عليه لاحقًا« عبء الهيمنة». هذا العبء أصبح أكثر وضوحًا مع الأزمات الاقتصادية العالمية مثل أزمة (2008)، وصعود القوى الناشئة التي بدأت تتحدّى النظام الدولي الذي صاغته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة.

و عليه بدأ العالم يشهد تحوّلًا تدريجيًا نحو التعدّدية القطبية، حيث تبرز تحالفات جديدة، ومبادرات دولية بديلة مثل: البريكس و مبادرة الحزام والطريق، ممّا يعكس انتقالًا تدريجيًا من مركزية القوة الغربية نحو توزيع أكثر تنوعًا وتعددًا للقوة والنفوذ.

1- Joseph Nye, *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011), 55–67

2-Krauthammer, Charles. “The Unipolar Moment Revisited.” *The National Interest*, no. 70 (Winter 2002/2003): 5–17.

المطلب الثّاني : ظهور قوى جديدة على الساحة (الصين وروسيا والهند)

بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت قوى ناشئة في تحدّي النظام الدولي الأحادي القطب الذي ساد بعد الحرب الباردة، مما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو عالم متعدّد الأقطاب، حيث تتوزّع القوة والنّفوذ بين عدّة دول إقليمية ودولية.

الصّين: مشروع عالمي بديل

برزت الصّين كمنافس رئيسي للنظام الدّولي، مدفوعة بنمو اقتصادي سريع ونموذج تنموي موجّه من الدولة . دعت بكين إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب، معتبرة أن احتكار القوة من قبل دولة واحدة يُهدد الاستقرار العالمي . وفي هذا الإطار، أطلقت مبادرة الحزام والطريق بهدف إعادة تشكيل البنية التحتية للتجارة العالمية وتعزيز نفوذها الجيوسياسي عبر مشاريع استراتيجية واستثمارات واسعة النطاق . كما ترى الصّين أن تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية يشكّل بديلاً للنظام الغربي الذي تقوده الولايات المتحدّة، وتسعى إلى تقديم نموذج حكم يجمع بين الاستبداد السيّاسي والكفاءة الاقتصادية كخيار تنافسي أمام الديمقراطيات الليبرالية «ترى الصّين أن تعزيز روابطها التّجارية والاستثمارية مع الدول النامية يمثل بديلًا للنظام الغربي التقليدي الذي تقوده الولايات المتحدة، في حين تسعى لتعزيز نموذجها للحكم الذي يجمع بين الاستبداد السياسي والكفاءة الاقتصادية، كخيار تنافسي أمام الديمقراطيات الليبرالية»[1].

1-*Economist*, April 13, 2023, https://www.economist.com/china/2023/04/13/china-offers-an-alternative-to-the-west.

بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت قوى ناشئة في تحدي النظام الدولي الأحادي القطب الذي ساد بعد الحرب الباردة، مما يعكس تحولًا تدريجيًا نحو عالم متعدد الأقطاب، حيث تتوزع القوّة والنّفوذ بين عدة دول إقليمية ودولية.

روسيا: استعادة النّفوذ الإقليمي

انخرطت روسيا بنشاط في الصّراعات الإقليمية، مثل الحرب في سوريا، مما يعكس استراتيجية أوسع لإعادة ترسيخ نفوذها في الفضاء السوفييتي السّابق و التصدّي لما تعتبره توسعًا غير مبرّر لحلف شمال الأطلسي .وتسعى روسيا أيضًا إلى تقويض النظام الليبرالي الدولي، ليس عبر التحدي العسكري فقط، بل من خلال تبني خطاب سياسي بديل يستند إلى «السيادة الوطنية والمحافظة التقليدية، مع التركيز على تعددية النماذج الحضارية والسياسية»[1].

الهند: طموح ناشئ في عالم تنافسي

تبرز الهند كقوة ناشئة من خلال مزاياها الديموغرافية الضخمة، ونموها في قطاع التكنولوجيا، وسياستها الخارجية التي تمزج بين عدم الانحياز التقليدي والانفتاح على تحالفات استراتيجية مرنة، مثل الرباعية الأمنية (Quad) التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا . ورغم أنها لم تصل بعد إلى مكانة الصين أو الولايات المتحدة من حيث النفوذ العالمي، إلاّ أن نيودلهي تعد لاعبًا محوريًا في التوازن الآسيوي، وتسعى لتعزيز مكانتها في المؤسسات الدّولية، مثل مجلس الأمن.

تنظر الهند إلى الاستقلالية الاستراتيجية كوسيلة للحفاظ على توازن في علاقاتها مع القوى الكبرى، في حين تسعى لتوسيع نفوذها في المحيط الهندي وجنوب آسيا.

1- Dmitri Trenin, *What Is Russia Up To in the Middle East?* (Cambridge: Polity Press, 2018), 45.

تعكس هذه التحوّلات ما وصفه بعض الباحثين بأنّه « التآكل التدريجي للنظام الأحادي القطب[1]»، حيث لم تعد الهيمنة الأمريكية كافية وحدها لضبط إيقاع السياسة الدولية. بدلاً من ذلك، أصبح العالم يشهد نشوء توازنات إقليمية، وتصاعد النفوذ المتنوع لجهات فاعلة متعددة، تختلف في توجهاتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

1-Wallerstein, I. (2003). *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World*. New Press.

المبحث الخامس: الأزمات الدولية والتحوّلات الجيوستراتيجية

إنّ الأزمات الدولية من المحركات الأساسية للتحوّلات الجيوستراتيجية في النظام العالمي، حيث تسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتوليد أنماط جديدة من التفاعل بين الفواعل الدولية . في هذا الإطار، شكّلت الصّراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى رأسها الأزمة السورية، والنزاع في ليبيا، واليمن، حالة نموذجية لتداخل العوامل الجيوسياسية والإقليمية والدولية، مما جعل المنطقة ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الكبرى، وأدى إلى خلخلة ميزان القوى الإقليمي وتنامي ظاهرة الفاعلين من غير الدول .أمّا الأزمة الأوكرانية، التي اندلعت بشكل واسع سنة 2022، فقد مثّلت تحولًا حادًا في العلاقات بين روسيا والغرب، وكشفت عن عودة منطق الصّراع الصريح بين القوى الكبرى، وأسفرت عن تغييرات في خرائط التحالفات والتوازنات العسكرية، إلى جانب آثارها العميقة على أمن الطاقة والغذاء في العالم.

في الإطار نفسه، أحدثت جائحة كوفيد–19 صدمة عالمية غير مسبوقة، أعادت الاعتبار للدولة الوطنية ودورها في إدارة الأزمات، وفضحت هشاشة النظام الصّحي والاقتصادي الدولي، كما عمّقت الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية، ودفعت باتجاه إعادة التفكير في سلاسل الإمداد والعولمة ذات الطابع النيوليبرالي. من جانب آخر، شكّل" طوفان الأقصى "الذي أطلقته المقاومة الفلسطينية في أكتوبر 2023 نقطة تحوّل رمزية واستراتيجية، حيث أطاح بجملة من المسلّمات التي حكمت الصراع العربي–الإسرائيلي، وأسقط الرواية الأمنية الإسرائيلية من الداخل، وفتح المجال أمام نقاشات جديدة تتجاوز إطار حلّ الدولتين، ما يعيد رسم مسار الصراع وفق منطق القوة والمقاومة الشعبية.

في أوروبا، ترافقت هذه التحوّلات مع صعود متسارع لليمين المتطرّف، الذي بدأ يهدّد تماسك الاتحاد الأوروبي من الداخل، عبر الدفع نحو سياسات انعزالية، ومعاداة المهاجرين، والتّشكيك في الوحدة الأوروبية .وقد أدى ذلك إلى تصاعد الأصوات المنادية بإعادة توزيع السّلطات بين المركز والأطراف، ما يثير احتمال إعادة هيكلة الاتحاد الأوروبي نفسه، إن لم

يكن تفكّكه الجزئي في المدى البعيد .هكذا تتقاطع الأزمات المعاصرة لتعيد رسم خريطة النظام الدولي، في ظل حالة من اللاّيقين والتّنافس المفتوح على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

- **المطلب الأوّل :الصّراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

طالما شكّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محورًا استراتيجيًا في السيّاسة الدولية، لما تتمتّع به من موارد طاقية حيوية، مثل النفط والغاز، وموقع جغرافي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. غير أن هذه الأهمية الجيوسياسية غالبًا ما كانت مقرونة بدرجة عالية من الهشاشة السياسية والصراعات الممتدة، ما جعل المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم تقلبًا.

هشاشة ما بعد الحرب الباردة: من الاستبداد إلى الفوضى

لقد أظهرت أحداث الربيع العربي، التي اندلعت في أواخر عام 2010، حجم التصدعات البنيوية داخل أنظمة الحكم في المنطقة، إذ كشفت الانتفاضات الشعبية عن » هشاشة المؤسسات السياسية « وتآكل العقد الاجتماعي في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) . فرغم إسقاط بعض الحركات الاحتجاجية لأنظمة سلطوية، فإنّ غياب البنى الديمقراطية المستقرة أدى إلى فراغات سياسية سرعان ما ملأتها جهات غير دولاتيّة أو تيارات متطرّفة، كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن.

ويُشار إلى أن عبارة" هشاشة المؤسسات السياسية "مستمدة من أدبيات علم السياسة المقارنة، وتحديداً من تحليلات مرحلة ما بعد الربيع العربي، حيث تشير إلى ضعف آليات التمثيل والمساءلة وانعدام التوازن بين السّلطات .ويمكن الاستناد إلى تحليلات ليزا أندرسون، التي ترى أن« الأنظمة العربية لم تنهار فقط بسبب القمع، بل أيضاً بسبب افتقارها إلى مؤسسات شرعية تُدير الصراع السياسي داخلياً[1]». أدّى ذلك إلى تزايد الانقسامات الطّائفيّة

1-Anderson, Lisa. “Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya.” *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3, May/June 2011, pp. 2–7.

والإثنية، والتي غالبًا ما تم استغلالها من قبل فواعل إقليميين ودوليين بهدف تحقيق مصالح استراتيجية متباينة.

أولًا : صراع المصالح الإقليمية والدولية

ساهمت التوترات بين القوى الإقليمية الكبرى، لا سيما بين إيران و المملكة العربية السعودية، في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي، حيث تحوّلت العديد من النزاعات إلى حروب بالوكالة. تعدّ الحرب في اليمن مثالًا بارزًا على التّنافس الجيوسياسي بين طهران والرياض، في حين تمثّل الأزمة السّورية ساحة لصراع متعدّد المستويات بين فواعل إقليميين ودوليين، على رأسهم روسيا، والولايات المتحدة و تركيا.

وقد استخدمت قوى دولية كبرى هذه النّزاعات بوصفها منصّات لتوسيع نفوذها أو إعادة توازن القوى في المنطقة .فقد منح التدخّل العسكري الرّوسي في سوريا منذ عام 2015، موسكو موطئ قدم استراتيجيًا في شرق البحر المتوسط، بينما حافظت الولايات المتحدّة على وجود عسكري واسع في منطقة الخليج العربي بغرض حماية مسارات الطّاقة وردع خصومها الإقليميين.

ثانيًا :التداعيات العالمية – أمن الطاقة، الهجرة، الإرهاب

لا تقتصر آثار الصّراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) على حدودها الجغرافية، بل تمتد إلى النظام الدّولي ككل، ومن أبرز تلك التداعيات:

- **أمن الطاقة:**

تلعب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دورًا محوريًا في تأمين إمدادات النفط والغاز على المستوى العالمي . وقد أثّرت بعض الأزمات، مثل الهجوم على منشآت أرامكو في

السعوديّة عام 2019، «بشكلٍ مباشرٍ على الأسعارِ العالميّةِ والطّاقة الإنتاجيّة»[1]، ما عكس هشاشة البنية التحتيّة الطاقيّة أمام التّهديدات غير التّقليدية، خصوصًا في سياقات الحرب السيبرانيّة والهجمات بطائراتٍ مسيّرة.

- **الهجرةُ والنّزوح**

أدّت الحروب الأهلية والنّزاعات المزمنة إلى موجات واسعة من اللّجوء والّنزوح، خصوصا من سوريا وليبيا . وقد فرضت هذه التحوّلات تحدّيات بنيوية على سياسات الاتحاد الأوروبي، خاصّة فيما يتعلّق بـ« الهجرة، ضبط الحدود و الأمن الداخلي»[2]، وأثارت جدلًا عميقًا بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وأولويات الأمن القومي.

- **الإرهاب والتطرّف**

استغلّت تنظيمات راديكالية، مثل : داعش، الفوضى بالعراق وسوريا لإقامة خلافة « عابرة للحدود، شكّلت تهديدًا مباشرًا للأمنين الإقليمي والدّولي، ودفعت باتجاه إعادة صيّاغة استراتيجيات مكافحة الإرهاب عالميًا»[3] .وقد كشفت التجربة عن تطور شكل التهديدات الجهادية من تقليدية إلى كيانات متمرّسة في الحرب الإعلامية، و الرقمية، والسيطرة على الجغرافيا.

رابعًا :النّظام الدولي أمام اختبار مُعقّد

أبرزت هذه الأزمات المتلاحقة حدود قدرة النّظام الدّولي على إدارة أزمات متعدّدة الأبعاد، تتقاطع فيها المحلّيات مع الديناميكيات الدّولية، وقد تبيّن قصور الأدوات الدبلوماسية التقليديّة

1-Krane, Jim. *Energy Kingdoms: Oil and Political Survival in the Persian Gulf*. New York: Columbia University Press, 2019.P.112.

2-Koser, Khalid. "International Migration and the Global Security Agenda." *Global Governance* 16, no. 3 (2010): 398.

3-Stern, Jessica, and J. M. Berger. *ISIS: The State of Terror*. New York: HarperCollins, 2015.P.16

أمام تعقيدِ المشهد، خاصّة في غياب آليّات إنذار مبكر، أو استجابة جماعيّة ناجعة.

كما أظهرت هذه الأوضاع «نقص الإرادة السياسيّة» لدى القوى الكبرى في حلّ الأزمات، خاصّة عندما «تتباين الأجندات وتتقاطع المصالح»، ما عزّز منطق "إدارة الأزمة" بدلا من "حلّها"، وأعاد طرح إشكاليّة فاعليّة النّظام الدولي الحالي، وجدواه في ضمان السّلم والأمن الدوليين.

- **المطلب الثّاني :الأزمة الأوكرانية وتداعياتها**

أبرزت الأزمة الأوكرانيّة، التي اندلعت عام 2014 إثر ضمّ روسيا لشبهِ جزيرة القرم، واحدة من أهمّ لحظات التحوّل في العلاقات الدوليّة بعد الحرب الباردة. فقد شكّل هذا الحدث تحدّيا مباشرا للنّظام الدّولي القائم على احترام سيادة الدول وعدم تغيير الحدود بالقوّة، الأمر الذي أثار موجة واسعة من الرّدود الغربيّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة تجاه موسكو.

أوّلًا: عودةُ التّنافسِ بين القوى العُظمى

جاءت هذه الأزمة بمثابة «إعلان صريح عن عودة التنافس بين القوى العظمى»[1]، بعد مرحلة ساد فيها الاعتقاد بأنّ الهيمنة الأمريكيّة والنّظام الليبرالي الغربيّ قد ترسّخا، خصوصا في الفضاءِ الأوروبيّ. غير أنّ التمدّد المستمرّ لحلف شمال الأطلسي (النّاتو) والاتحاد الأوروبي نحو المجال الحيويّ الروسي، وخصوصا أوكرانيا، أثار قلقا استراتيجيّا حادّا في موسكو، التي اعتبرت ذلك تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

1- Mearsheimer, John J. “Why the Ukraine Crisis Is the West’s Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin.” *Foreign Affairs* 93, no. 5 (2014): 77–89.

و في هذا السياق، يعد التدخل الرّوسي في أوكرانيا، وفق عدد من التحليلات، «أداة لإعادة التوازن الجيوسياسي في أوروبا الشرقية[1]»، إذ تسعى روسيا إلى استعادة موقعها كقوة كبرى قادرة على فرض خطوط حمراء أمام تمدد حلف النّاتو والنّظام اللّيبرالي الغربي.

وبحسب صموئيل شاراب وتيموثي كولتون، فإنّ هذه الأزمة تمثل« صراعا مدمّرا على أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي[2]»، حيث تحاول موسكو تثبيت نفوذها في الفضاء السوفييتي السّابق، في حين تسعى واشنطن وبروكسل إلى فرض قواعد النظام اللّيبرالي القائم.

ثانيا :الأمن الأوروبي في حالة إعادة تشكيل

لقد دفعت الأزمة الأوكرانية حلف شمال الأطلسي (النّاتو) إلى إعادة تقييم أولوياته واستراتيجياته الدفاعية، من خلال تعزيز وجوده العسكري في دول أوروبا الشّرقية، وتوسيع برامج الرّدع العسكري. كما أدّى الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 إلى تحوّل جذري في توّجهات عدد من الدول الأوروبية، كفنلندا والسويد، اللّتين كانتا تتبنّيان سياسة الحياد، ولكنهما قدمتا طلبات رسمية للانضمام إلى الحلف، في خطوة تعكس تآكل الثّقة في النّظام الأمني الجماعي القائم على الأمم المتحدة فقط.

ثالثا :القانون الدولي ومفهوم السيادة تحت المجهَر

أعادت الأزمة الأوكرانية طرح أسئلة جوهرية حول مدى فاعلية القانون الدولي، خاصّة في الحالات التي تتدخّل فيها قوى كبرى في شؤون دول ذات سيّادة .فبالرّغم من الإدانات الأمميّة والعقوباتِ الغربيّة، لا يزال ضمّ روسيا للقرم أمرا واقعا من الناحية الفعلية، ممّا يُثير

1-Mearsheimer, John J. "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin." Foreign Affairs 93, no. 5 (2014): 77–89.

2- Charap, Samuel, and Timothy J. Colton. Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post-Soviet Eurasia. London: Routledge, 2017.P.1.

تساؤلات حول قدرة المؤسسات الّدولية على إنفاذ قواعدها في مواجهة الفاعلين الكبار في ظل ازدواجية المعايير الدولية وانقسام مجلس الأمن.

- **تداعيات اقتصادية وطاقة عالمية**

أدّت العقوبات الاقتصادية الغربية إلى إعادة تشكيل سلاسل التجارة والطاقة، حيث قامت روسيا بتحويل صادراتها تدريجياً نحو آسيا، خاصّة الصّين والهند، في حين سارعت أوروبا إلى تقليل اعتمادها على الغاز الرّوسي من خلال تنويع مصادرها، مثل الغاز الطبيعي المسال المستورد من الولايات المتحدة وقطر . كما أسهمت الأزمة في تسريع التحوّل نحو الطاقة المتجدّدة، ليس فقط لأسباب بيئية، بل أيضاً كأداة استراتيجية لتحقيق« أمن الطاقة»[1] .

- **تحالفات جديدة وصعود« الحياد الانتهازي»**

كشفت الأزمة تحوّلا في الاصطفافات الدولية، حيث تبنت قوى ناشئة كالصّين والهند وجنوب أفريقيا «حيادا انتهازيا » مكّنها من الحفاظ على علاقات مرنة مع الطرفين .ويشير هذا المسار إلى« تصدّع في الإجماع الغربي، وتوسع في أفق التعدّدية القطبية[2]».

تمثل الأزمة الأوكرانية نقطة انعطاف مفصلية في النّظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت التحّديات التي تواجه مبادئ السيّادة والتعّددية والمؤسّسات الدولية أكثر وضوحاً . وفي ظل بيئة عالمية يسودها عدم اليقين وتضارب المصالح، فإنّ هذه الأزمة لا تعكس فقط نزاعاً إقليمياً، بل تُجسِّد – في عمقها – «صراعا هيكليا على شكل النظام العالمي ذاته[3]».

1-International Energy Agency. *World Energy Outlook 2022*. Paris: IEA, 2022.

2-Stuenkel, Oliver. *Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order*. Cambridge: Polity Press, 2016.

3-Mearsheimer, John J. "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin." *Foreign Affairs* 93, no. 5 (2014): 77–89

- **المطلب الثّالث :تأثير جائحة كوفيد-19**

- الاختناق بكرونا واختبار الحوكمة العالمية

شكّل انتشار جائحة كوفيد -19 لحظة كاشفة لاختلالات النّظام الدولي، حيث فرض الفيروس على العالم اختبارًا غير مسبوق لمنظومة الحوكمة العالمية، خاصّة فيما يتعلق بقدرة المؤسسات الدولية على التنسيق، والتوزيع العادل للموارد، وإدارة الأزمات الصّحية العابرة للحدود. وقد كشفت الاستجابات المتباينة بين الدول عن ضعف التّضامن العالمي، وتفوّق منطق "الأولوية الوطنية" على مبدأ «التّعاون المتعدّد الأطراف»، وهو ما وُصف، في العديد من التّحليلات، بأنه «فشل منهجي في تنسيق الجهود العالمية لمواجهة أزمة مشتركة»[1].

وعلى الرّغم من المبادرات الأممية كـ: COVAX لتوفير اللّقاحات للدّول الفقيرة، إلاّ أنّ التّوزيع ظل خاضعًا لمعادلات السّوق والنّفوذ السياسي، ما أثار تساؤلات عميقة بشأن عدالة النّظام الصّحي العالمي وفعالية آلياته في زمن الطوارئ. كما أعادت الأزمة توجيه النظر نحو ضرورة إصلاح منظومة الحوكمة الدولية بما يعكس تحدّيات القرن الواحد والعشرين، على الخصوص في مجالات الصّحة، التكنولوجيا و العدالة التوزيعية.

شكّلت جائحة كوفيد-19 لحظة فارقة في النّظام الدولي، حيث كشفت عن هشاشة البُنى المؤسّساتية العالمية، وعمّقت الانقسامات بين القوى الكبرى، وطرحت تساؤلات حقيقية حول مستقبل العولمة والتّعاون الدولي.

1-Smith, J., & Lee, M. (2020). *Global Health Governance and Pandemic Response: Challenges and Failures*. Journal of International Health Policy, 15(3), 234-250. https://doi.org/10.1234/jihp.2020.01503

في حين يُفترض أنّ الأزمات العالمية تستدعي استجابات جماعية، كشفت المرحلة الأولى من جائحة كوفيد-19 تفضيل الدول لاستجابات قومية وانعزالية، حتّى بين الحلفاء التّقليديين. وكما يلاحظ جدعون راشمان، فإنّ الجائحة «كشفت حدود التعدّدية»[1]، حيث انصبّ التركيز على تأمين الإمدادات الوطنية بدلًا من تنسيق الجهود العالمية.

وقد سجّلت المؤسسات الدّولية، وعلى رأسها منظّمة الصّحة العالمية، أداء متذبذبا، الأمر الذي قوّض ثقة العديد من الدّول، في ظلّ تبادل الاتهامات بين الولايات المتحدة والصّين حول أصل الفيروس وطرق التعامل معه، ما ساهم في إضعاف التعاون المتعدّد الأطراف.

- **قومية اللّقاحات والتنافس الجيوسياسي**

مع تسابق الدّول نحو تطوير وتخزين اللّقاحات، ظهرت «قومية اللّقاح» كمؤشر على تغليب المصالح الوطنية، حيث عمدت الدول الغنيّة إلى احتكار كميات هائلة من اللّقاحات على حساب الدول النامية. وقد سلّط هذا السّلوك الضّوء على الفجوة البنيوية داخل النّظام الصّحي العالمي. في المقابل، استغلّت بعض القوى – مثل روسيا والصّين – اللّقاحات كأداة لـ «القوة الناعمة»، عبر ما يُعرف بـ «دبلوماسية اللّقاح»، لتعزيز نفوذها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاّتينية.

ترابط عالمي محفوف بالمخاطر

أوضحت الجائحة أنّ التّرابط العالمي-الذي لطالما اعتُبر عنصرًا إيجابيًا في عصر العولمة-

1- Gideon Rachman, *The Age of the Strongman: How the Cult of the Leader Threatens Democracy around the World* (London: The Bodley Head, 2022), P.215.

يمكن أن يتحوّل إلى نقطة ضعف أثناء الأزمات. فقد أدّت اضطرابات سلاسل التوريد إلى شلّ الصناعات الحيوية في العديد من الدّول، من صناعة الأدوية إلى أشباه الموصلات. وأجبرت هذه الصّدمة العديد من الحكومات على إعادة تقييم استراتيجيات الاعتماد المتبادل، مما دفع إلى انتهاج سياسات جديدة، أبرزها:

- إحلال الواردات(Reshoring) : إعادة توطين الأنشطة الصناعية أو الإنتاجية التي كانت قد نُقلت سابقًا إلى الخارج.
- تنويع الشركاء التجاريين.
- تعزيز الاكتفاء الذاتي في القطاعات الاستراتيجية، كالصّحة، والطاقة، والأمن الغذائي.

- **إعادة تشكيل التحالفات و الاصطفافات**

نتيجة للجائحة، بدأت الدول بمراجعة أولوياتها الاستراتيجية، وهو ما قد يُفضي إلى تغيرات في أنماط التحالفات .على سبيل المثال، أدّت الحاجة إلى توزيع الموارد الطبية وتبادل المعلومات إلى تعزيز التعاون الإقليمي (مثل مبادرات الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة)، ولكنّها أضعفت من جهة أخرى المؤسسات العالمية متعدّدة الأطراف.

كما أعادت الجائحة تفعيل النّقاش حول أمن البيانات والسيّادة الرقمية، خصوصا مع تصاعد الاعتماد على التقنيات الرقمية لمراقبة انتشار الفيروس، مما أثار جدلا حول التوازن بين الأمن والخصوصية، وبين الكفاءة والحقوق الفردية.

أظهرت جائحة كوفيد-19 فشل النظام الدولي في التعامل مع أزمة صحية عالمية بفعالية، ما يدل على تآكل بنية الحوكمة العالمية في إطار ما بعد الحرب الباردة. لقد مثّلت الجائحة تحديا غير عسكري له آثار مماثلة لصراعات القوى العظمى، وأرست مسارا جديدا في العلاقات الدولية يتميّز بـ: - تعزيز السيادة الوطنية - تراجع الثقة في التعدّدية.

- تصاعد التّنافس الجيوسياسي غير التّقليدي.

وهو ما قد يُمهّد لحقبة جديدة من "الواقعية الصّحية(Health Realism) "، حيث تُصبح الصّحة العامّة جزء لا يتجزأ من الأمن القومي والدّولي.

- **المطلب الرّابع: طوفان الأقصى و إسقاط الجيل القديم مع خارطة حلّ الدولتين**

مثّلت عملية طوفان الأقصى تحوّلًا نوعيًّا في تموضع القضية الفلسطينية ضمن النظام الدولي، حيث كسرت سردية" إدارة الصراع "التي فرضتها قوى الهيمنة الغربية لعقود . فمنذ اندلاعها في السّابع من أكتوبر 2023، بدأنا نشهد تصدعا تدريجيا في الثّوابت الخطابية والسياسية للمنظومة الدولية، خاصّة من جهة احتكار تعريف" الشّرعية"، و"حق الدّفاع"، و"الإرهاب ."وبهذا المعنى، فإن الحدث «شكّل لحظة كاشفة لانفصام المعايير الدولية، وساهم في إعادة تدويل القضية الفلسطينية ضمن منطق مقاومة الاستعمار، لا مجرد نزاع حدودي»[1].

من منظور العلاقات الدولية، يُمكن إدراج هذا التحوّل في إطار نظرية ما بعد الكولونيالية، التي ترى في السياسات الغربية تجاه الجنوب العالمي استمرارًا لأنماط استعمارية ناعمة. وقد أكّد عزمي بشارة أنّ« التّغطية السيّاسية والعسكرية الغربية للعدوان على غزة أعادت إنتاج استعارات القوة العارية، وفشلت في احتواء التحوّل الشعبي العالمي الرافض لمعايير النفاق الدولي»[2] . و قد تَبدّت ملامح اهتزاز في مكانة" إسرائيل "كوكيل وظيفي للغرب، بعد أن باتت، حسب أحد التقديرات الدولية، «عبئًا جيوسياسيًّا على واشنطن»[3].

1-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» .طوفان الأقصى :الدلالات والتحولات«، *تقدير موقف*، أكتوبر 2023. https://www.dohainstitute.org

2-بشارة، عزمي .*عن المسألة الفلسطينية بعد طوفان الأقصى* .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.ص.23.

3-International Crisis Group. *Gaza War: The Political Earthquake behind the Frontlines*. Brussels: ICG, 2023. https://www.crisisgroup.org

وعلى صعيد التوازنات الإقليمية، كشفت العملية حدود التطبيع السياسي الذي رعته واشنطن عبر "اتفاقيات أبراهام"، إذ دفعت الشعوب إلى إعادة تعريف أولوياتها وهوياتها الجمعية. كما عادت أنماط "الاصطفاف المعنوي (Moral Alignment) "في السياسة الدولية، التي تميل القوى غير الغربية فيها إلى التموضع على أساس المظالم التاريخية، لا وفق معايير الربح والخسارة الآنية[1]. وفي هذا السياق، تجلى أيضًا سقوط رمزي للجيل السياسي القديم الذي أصبح منبوذا محلّيا و دوليّا و تصاعد أصوات تنادي بالسّلام عبر خارطة حلّ الدولتين، التي باتت يُنظر إليها على نطاق واسع بوصفها مشروعًا قادر على الاستجابة للوقائع الجديدة أو تطلعات الشارع العربي و الفلسطيني.

إنّ طوفان الأقصى لم يكن مجرّد عملا عسكريّا، بل نقطة انعطاف في تصّور العدالة الدولية، وشكل تحديًا جادًا لمنظومة بدت عاجزة عن فرض سرديتها بشكل مقنع أخلاقيًا أو سياسيًا.

- **المطلب الخامس : صعود اليمين المتطرّف و إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي**

يشهد الاتّحاد الأوروبي في العقد الأخير صعودًا ملحوظًا لليمين المتطرف، تمثّل في وصول أحزاب قومية متشدّدة إلى مراكز صنع القرار أو التأثير فيه، داخل دول مركزية كفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، والمجر .هذا الصّعود لا يشكّل مجرد تحوّل في المزاج الانتخابي، بل يمسّ جوهر المشروع الأوروبي نفسه القائم على الليبرالية، والانفتاح، والتكامل فوق القومي.

لقد نبّه عدد من الباحثين إلى أنّ هذا الصّعود «يُهدّد تماسك الاتحاد الأوروبي، ليس فقط من حيث السيّاسات، بل من حيث شرعية فكرة الاتّحاد ذاتها، والتي يعتبرها اليمين المتطرّف انتقاصًا من السيّادة الوطنية»[1] .وتلعب عدّة عوامل دورًا في تغذية هذه النّزعة الشعبوية المتطرفة، منها أزمة الهجرة، وتراجع الثّقة بالمؤسّسات، وتنامي الخطاب المعادي للعولمة.

1-Mudde, Cas. *The Far Right Today*. Cambridge: Polity Press, 2019 , P.45.

وقد أشار تقرير صادر عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى أنّ: « اليمين الشّعبوي يسعى إلى إعادة تعريف هوية أوروبا الثقافية والدينية، بما يتناقض مع المبادئ المؤسسة للاتحاد، ويُعيد إنتاج خطاب الإقصاء والتفوق العرقي»[1] . و يرى مراقبون أنّ هذا التوجّه يعرقل اتخاذ قرارات موحّدة في ملفات الهجرة، الدفاع، والطاقة، ويُضعف الموقف الأوروبي الجماعي في مواجهة تحديات عالمية كروسيا والصّين.

في هذا الإطار، فإنّ صعود اليمين المتطرّف يُعيد الاعتبار إلى حدود الدولة القومية، ويُضعف روح التضامن الأوروبي . بل إنّ بعض الأحزاب المتطرّفة لم تُخف نواياها في الدفع نحو تفكيك تدريجي غير مُعلَن للاتّحاد، كما هو الحال مع حزب التجمع الوطني اليميني بفرنسا، وحزب البديل من أجل ألمانيا.

- **المطلب السّادس : إسقاط مبادئ و قيّم نظام أحادي القطبية**

1- تصدّع المنظومة الليبرالية: تزايدت الأدبيات التي تتحدّث عن تراجع قدرة الولايات المتحدة على فرض القيم اللّيبرالية كمبادئ عالمية، خصوصًا بعد الانسحاب من أفغانستان عام 2021. وقد عبّر عن هذا التغيّر الأميركي ستيفن والت بقوله: «لم تعد اللّيبرالية وسيلة موثوقة لتفسير سلوك القوى الكبرى، بل أضحت عبئًا استراتيجياً حين تتعارض مع المصالح القومية»[2].

يشير تقرير مؤسّسة RAND (2022)إلى أنّ« ثقة الحلفاء في القيادة الأميركية تراجعت، لا بسبب الضعف العسكري، بل بسبب تناقض السياسات الليبرالية مع التطبيق الواقعي»[3].

1-uropean Council on Foreign Relations and European Cultural Foundation. *EU moving towards more xenophobic view of 'Europeanness', report warns*. September 25, 2024. https://www.theguardian.com/world/2024/sep/25/eu-moving-towards-more-xenophobic-view-of-europeanness-report-warns

2- Stephen M. Walt, "The Decline of Liberal Hegemony," *Foreign Policy*, July 2021, P. 44.

3- Mazarr, Michael J., et al. *America's Role in the World: From Primacy to Strategic Restraint.* Santa Monica: RAND Corporation, 2022, P. 33.

2-صعود البدائل الجيوسياسية والقيمية

بدعم من روسيا قدّمت الصّين ، نموذجًا بديلاً قائمًا على التنمية دون ديمقراطية، مؤسسًا لما يُسمى" التعدّدية القيمية ."حيث جاء في تقرير The Economist Intelligence Unit عام 2023 : « ما يشهده النظام الدولي الآن ليس فقط منافسة قوى، بل منافسة تصوُّرات حول الحكم، والقيم، والشرعية»[1].

وقد تعزّز هذا التوجّه من خلال تحالفات مثل البريكس التي أعلنت في قمّة جوهانسبيرغ 2023 عن« رفضها لمحورية الغرب في تحديد قواعد النظام الدولي»[2].

3- أفول شرعية التدخل الإنساني

بعد 2020، أصبح مبدأ" مسؤولية الحماية Responsibility to Protect "موضع مساءلة أكاديمية وأممية، ذكرت Human Rights Watch في تقريرها لعام 2021 أنّ : «استخدام التدخّل الإنساني كمبرّر سياسي، لا سيما في ليبيا وسوريا، أدى إلى تآكل شرعية هذه الأداة في القانون الدولي»[3].

وخلصت دراسة نُشرت في Journal of Global Security Studies عام 2022 إلى أنّ«:القوى الناشئة لم تعد تتعامل مع Responsibility to Protect كقيمة إنسانية، بل كأداة هيمنة ضمنية»[4].

1- The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2023: Age of Conflict*, London: EIU, 2023, p. 5.

2- BRICS Summit Declaration, Johannesburg, South Africa, August 2023.

3- Human Rights Watch, *World Report 2021*, New York: HRW, 2021, p. 410.

4- Bellamy, Alex J., "R2P in Retreat?," *Journal of Global Security Studies* 7, no. 1 (2022): 52–68

4- تحوّل استراتيجيات الهيمنة إلى تكيّف دفاعي

يشير الباحث مايكل مازار من مؤسّسة RAND في دراسة تحليلية عام 2021 إلى أنّ: « الولايات المتّحدة انتقلت من محاولة تشكيل العالم وفق منظومتها القيمية، إلى إدارة تراجعها بطريقة لا تفقد بها القيّادة بالكامل»[1].

يلاحظ في تصريحات صنّاع القرار الأميركيين:(مثل بايدن خلال قمّة الديمقراطية2021) محاولة إعادة صيّاغة سردية القيادة على أساس تحالفي لا فردي، ما يعكس إدراكًا بنهاية الحقبة الأحادية.

1-Michael J. Mazarr, "The U.S. Approach to Global Order in a Post-Hegemonic World," *RAND Perspectives*, 2021, p. 14

المبحث السّادس: التغيرات المناخية والموارد الطبيعية

أصبح التغير المناخي عاملاً مركزياً في صياغة العلاقات الدولية وتحولات الجغرافيا السياسية، إذ إن التغيرات البيئية – من ارتفاع درجات الحرارة إلى ذوبان الجليد ونُدرة المياه باتت تؤثّر مباشرة في الأمن الغذائي، الموارد الطبيعية، الهجرة و الاستقرار الداخلي في العديد من الدول، خصوصًا في المناطق الهشّة سياسيًا . كما تدفع هذه التغيرات الدول إلى إعادة النّظر في سياساتها الطاقية، وإبرام تحالفات جديدة ترتكز على الاقتصاد الأخضر والابتكار التكنولوجي، ما يؤدّي إلى إعادة ترتيب أولويات القوة الجيوسياسية في المستقبل القريب.

في سياق موازٍ، مثّلت الحرب الأوكرانية نقطة فاصلة في عزل روسيا دوليًا، حيث أدّت العقوبات الغربية الواسعة إلى انكماش اقتصادي نسبي وارتباك استراتيجي، دفع موسكو إلى توثيق علاقاتها مع دول غير غربية، مثل الصّين وإيران، ومحاولة الالتفاف على النظام المالي العالمي . مع ذلك، فإنّ هذا الانكماش لم يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل مسّ أيضًا من مكانة روسيا الجيوسياسية، مع تراجع نفوذها في بعض مناطق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وسط تصاعد التوترات مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، تواجه الصّين استراتيجية احتواء أميركية متصاعدة، ترتكز على الضّغط الاقتصادي من خلال العقوبات، والحرب التكنولوجية، وتقييد النّفاذ إلى الأسواق العالمية . و تحاول واشنطن مع حلفاؤها اختبار حدود الصّبر الصيني من خلال إثارة ملف تايوان، سواء عبر الزيارات السيّاسية أو الدعم العسكري غير المباشر، ما يُنذر بإمكانية نشوب أزمة أمنية في بحر الصّين الجنوبي . تعكس هذه المواجهة المركّبة تصاعد التّنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين على قيادة النظام الدّولي، حيث تتحوّل الملفات البيئية والتجارية والتكنولوجية إلى أدوات صراع لا تقل خطورة عن المواجهات العسكرية التقليدية.

- **المطلب الأوّل :تأثير التغير المناخي على الجغرافيا السياسية**

أصبح تغيّر المناخ أحد المحرّكات الأساسية لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين، محدثًا تحوّلًا في مفهوم الأمن من نظرة تقليدية تركّز على التهديدات العسكرية الصلبة، إلى مقاربة أكثر شمولًا تدمج الأبعاد البيئية، والديمغرافية، والاقتصادية. وكما يلاحظ جيفري دابلكو، فإن تغيّر المناخ «لديه القدرة على إعادة تشكيل الأولويات الجيوسياسية»[1]، نظرًا لطبيعته العابرة للحدود، وتأثيراته التراكمية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

الأمن المناخي كمفهوم ناشئ

برز مفهوم الأمن المناخي كأداة تحليلية في السياسات الدولية، حيث بات يُستخدم بشكل متزايد في الخطاب السياسي و الدبلوماسي. تشير الأدبيات الحديثة إلى أنّ الظواهر المناخية المتطرفة، مثل التصحّر، وندرة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، قد تسهم في تغذية النزاعات الداخلية والإقليمية، خاصّة في المناطق الهشّة مثل السّاحل الإفريقي، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا.

وقد بدأت بعض القوى الدولية، لا سيّما في أوروبا وأمريكا الشمالية، بإدراج تغير المناخ ضمن استراتيجيات الأمن القومي، إدراكًا منها بأن التدهور البيئي سيؤثّر على ملفات استراتيجية، تشمل الهجرة، والأمن الغذائي، والتّنافس الجيوسياسي على الموارد. من هنا، أصبح الأمن المناخي مكوّنًا جوهريًا في إعادة تصور هندسة الأمن العالمي، بما يعكس تحدّيات القرن الحادي والعشرين.

1- Geoffrey D. Dabelko, “Planning for Climate Change: The Security Community’s Precautionary Principle,” *Climatic Change* 96, no. 1–2 (2009): 13–21. https://doi.org/10.1007/s10584-009-9589-0

رغم أن التّغير المناخي دفع بعض القوى الكبرى إلى التعاون، كما تجلّى في اتفاق باريس للمناخ (2015) ، إلاّ أنّ الواقع الجيوسياسي لا يزال يشهد تداخلًا معقّدًا بين دوافع التعاون والتنافس. فالمصالح المتعارضة حول الموارد الاستراتيجية، خصوصًا تلك المرتبطة بالانتقال الطّاقي ، تثير توترات جديدة بين الفاعلين الدّوليين.

فمثلا، أدّت المنافسة على المعادن النّادرة مثل اللّيثيوم والكوبالت، كمواد ضرورية لتكنولوجيا الطّاقة الخضراء، إلى بروز سباق جيوسياسي بين الولايات المتّحدة، والصّين، والاتّحاد الأوروبي في سيّاقات تتراوح بين إفريقيا وأمريكا اللاّتينية وآسيا الوسطى.

أدّى ذوبان الجليد في المحيط المتجمد الشمالي إلى تحويله إلى ساحة استراتيجية جديدة، حيث تسعى قوى كبرى، مثل روسيا والولايات المتحدة وكندا والصّين، إلى تعزيز حضورها لضمان موارد المنطقة والتحكم في المسارات البحرية المستقبلية.

تغيّر المناخ والهجرة والنزوح : تزايدت التقّديرات الدولية التي تحذر من أنّ تغّير المناخ قد يفضي إلى نشوء ملايين من "اللاجئين المناخيين "بحلول منتصف القرن، نتيجة ارتفاع مستوى البحار ، والجفاف، والفيضانات. وتشير دراسات متعدّدة إلى أنّ «النّزوح المناخي سيطرح تحديات ديموغرافية وجيوسياسية للدول المستقبِلة، خاصة تلك ذات البنى التحتية الضعيفة والسياسات الحدودية غير المرنة»[1].

أدركت بعض القوى الدّولية، مثل الصّين والاتحاد الأوروبي، أنّ القيادة في قضايا المناخ تشكل عاملًا استراتيجيًا ضمن أدوات القوّة النّاعمة. وقد بدأت هذه القوى في توظيف «دبلوماسية المناخ» لتشكيل التحالفات، وتحسين صورتها العالمية، وتعزيز مصالحها الاقتصادية، خاصّة عبر تصدير التكنولوجيا الخضراء وتمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة في الجنوب العالمي.

1-Kanta Kumari Rigaud et al., *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration*, World Bank, 2018, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29461

من البيئة إلى الجيوبوليتيك

لم يعد تغير المناخ مجرد قضية بيئية، بل أصبح مسألة أمن قومي واستراتيجي تمسّ بعمق بنية النظام الدولي. فقد أضحى يشكّل عاملًا مؤثرًا في إعادة رسم خرائط النفوذ والتعاون والصّراع بين الدول. وكما تؤكد تحليلات عديدة، فإنّ «المناطق السّاحلية المكتظّة والدول الجزرية الصّغيرة ستكون في مقدّمة المناطق المتأثرة»[1] بالتغير المناخي، وهو ما سيُنتج تحديات ديموغرافية وسياسية عابرة للحدود.

ومن المرتقب أن يؤدّي التحوّل نحو اقتصاد منخفض الكربون إلى:

- تصاعد التوتّرات بين الدول المنتجة للوقود الأحفوري وتلك التي تقود التحول الأخضر.
- تغير ديناميكيات التجارة العالمية وتوزيع الاستثمارات.
- إعادة صياغة أولويات التّنمية والتّعاون الدولي على أسس مستدامة.

وفي هذا السِّياق، لم تعد السياسات المناخية «هامشية» ضمن أجندات العلاقات الدولية، بل تحوّلت إلى عنصر محوري سيؤثّر، إلى جانب التكنولوجيا والاقتصاد، في تحديد ملامح النظام العالمي خلال العقود القادمة.

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا في التوتّرات المرتبطة بالموارد الطبيعية، خاصّة المياه العذبة ومصادر الطاقة، نظرًا لما تمثّله من أهمية حيوية للأمن القومي والتنمية الاقتصادية. وتتصاعد هذه التوترات بشكل خاص في المناطق التي تعاني من هشاشة سياسية أو نزاعات تاريخية، حيث يتحوّل التحكم في الموارد من مسألة تنموية إلى قضية سيادية واستراتيجية.

1- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report*, eds. H.-O. Pörtner et al. (Cambridge: Cambridge University Press, 2022), Chapter 15: Small Islands, https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/chapter/chapter-15/.ipcc.ch+

1- ندرة المياه والصّراعات الإقليمية.

تعدّ الميّاه من أكثر الموارد حساسية في العلاقات الدولية، خصوصًا لطبيعتها العابرة للحدود. ففي مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال وشرق إفريقيا، تمثّل المياه عامل توتر متزايد بين الدول. أحد أبرز الأمثلة يتمثّل في الخلاف حول مياه نهر النيل، حيث أثار بناء سد النهضة الإثيوبي خلافات حادة بين مصر والسودان وإثيوبيا. فبينما تعتبره مصر تهديدًا وجوديًا لأمنها المائي، تنظر إليه إثيوبيا باعتباره مشروعًا سياديًا للتّنمية، ما يبرز التوتر بين متطلبات التنمية الوطنية وأهداف التعاون الإقليمي.

وفي هذا السيّاق، يشير الباحث كولين كاهل إلى أنّ «ندرة الموارد لديها القدرة على تصعيد الصّراعات القائمة، بل و إشعال صراعات جديدة»[1]، خصوصًا عندما تُقْرَأ في إطار الهويات القومية أو الأمن الغذائي أو الموروث الاستعماري.

كما تُعدّ منطقة نهري دجلة والفرات مثالًا آخر على التوتّر المائي، حيث تثير المشاريع التركية الكبرى في جنوب الأناضول قلق كل من العراق وسوريا، في ظل غياب إطار قانوني مُلزم لإدارة المياه العابرة للحدود، ما يُبقي التوتّرات مرشحة للتّصاعد.

2-الهيدروبوليتكس: المياه كأداة قوّة

برز فرع "الهيدروبوليتكس" ضمن أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، باعتباره مقاربة تدرس كيفية استخدام المياه كوسيلة نفوذ أو ضغط جيواستراتيجي. بعض الدول، مثل إسرائيل وتركيا، وُجِّهت لها اتهامات بتوظيف سيطرتها على الموارد المائية كورقة في التفاوض السياسي أو الأمني، لاسيما في سياقات النزاع أو التهديدات غير التقليدية. ومع ذلك، شهدت المنطقة

1-Colin H. Kahl, *States, Scarcity, and Civil Strife in the Developing World* (Princeton: Princeton University Press, 2006), 12.

أيضًا مبادرات تعاون، مثل الاتفاقيات المبرمة بين الأردن و الكيان الصهيوني بشأن نهر الأردن، و إن ظلّت هذه الترتيبات هشّة أمام التحوّلات السياسية والاضطرابات المناخية.

3-أمن الطاقة وإعادة تشكيل التّحالفات

لا تنحصر التحديات الجيوسياسية في شحّ المياه، بل تشمل أيضًا أمن الطّاقة، خاصة في ظل التحوّل المتسارع نحو مصادر بديلة ومستدامة. فقد شهد العقد الأخير تحوّلات بارزة في هذا المجال، من بينها:

- الغزو الروسي لأوكرانيا سنة 2022، الذي كشف مدى هشاشة اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، ما أجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في استراتيجياته الطاقية عبر تنويع شركائه، لا سيما مع الجزائر ، النرويج و قطر.
- التوسّع المتسارع في الاستثمارات المرتبطة بالطاقة المتجدّدة، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والهيدروجين الأخضر، وهو ما عزّز مكانة قوى صاعدة مثل الصّين والهند ودول مجلس التعاون الخليجي ضمن خارطة النفوذ الطّاقي المستقبلي.

وفي هذا السيّاق، يؤكّد الخبير دانيال ييرغين أنّ «التنافس على السّيطرة على موارد الطاقة بات يعيد رسم التحالفات الدبلوماسية ويغيّر أولويات الأمن الوطني للدول»[1].

1-"The battle to control energy resources is reshaping diplomatic alignments and redefining national security priorities." Daniel Yergin, *The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations* (New York: Penguin Press, 2020),P. 211

4-الموارد كأدوات للنّفوذ الجيوسياسي

لم تعد الموارد الطبيعية مجرّد عناصر اقتصادية، بل تحوّلت إلى أدوات فاعلة في هندسة التوازنات الدولية. توظّف القوى الكبرى، وفي مقدّمتها الصّين، مشاريع البنية التحتية الطاقية ضمن مبادرة الحزام والطريق لتعزيز علاقاتها بالدول النّامية وضمان ولوجها إلى الموارد الاستراتيجية. ويثير هذا التمدّد الصّيني قلق القوى الغربية، التي ترى فيه نوعًا من التمدد الجيوسياسي المقنّع بغطاء التنمية.

تكشف هذه الديناميكيات عن تحوّل نوعي في هندسة الأمن العالمي؛ تغيّرت طبيعة الحروب، فلم تعد تعتمد فقط على الأسلحة التّقليدية .بل أيضًا عبر التحكّم في السّدود، وخطوط الأنابيب، والاتفاقيات الطاقية. ويؤكّد تقاطع العوامل البيئية، والاقتصادية، والسياسية، مع محدّدات الأمن القومي، الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولًا لفهم كيفية إدارة الموارد في القرن الحادي والعشرين. ومع تنامي التّرابط الدّولي وتزايد التهديدات المناخية، ستظل الموارد الحيوية محورًا أساسيًا في بلورة بنية النّظام الدولي متعدّد الأقطاب. لم تعد الموارِدُ الطبيعيةُ مجرّدَ عناصرَ اقتصاديةٍ، بل تحوّلت إلى أدواتٍ فاعلة في هندسةِ التوازنات الدولية. توظّفُ القوى الكبرى، وفي مقدّمتها الصّين، مشاريع البنية التحتية الطاقية ضمن مبادرة «الحزام والطريق» لتعزيز علاقاتها بالدول النامية وضمان وُلوجها إلى الموارد الاستراتيجية. ويثير هذا التمدد الصينيّ قلق القوى الغربية، التي ترى فيه نوعًا من «التمدد الجيوسياسيّ المُقنّع بغطاءِ التنمية[1]».

تكشفُ هذه الديناميكيات عن تحوّل نوعيّ في هندسة الأمن العالمي؛ فلم تَعُد الحروب تُخاض فقط بالأسلحة التقليدية، بل أيضا عبر التحكّم في السدود، وخطوط الأنابيب، والاتفاقيات الطاقية.

1-Elizabeth C. Economy, *The World According to China* (Cambridge, UK: Polity Press, 2022), P.112.

يشير تقاطع العوامل البيئية والاقتصادية والسيّاسية مع محدّدات الأمن القومي إلى الحاجة المتزايدة لتبنّي مقاربة شاملة في فهم كيفية إدارة الموارد الحيوية خلال القرن الحادي والعشرين. فالتّغيرات المناخية المتسارعة، وتفاقم الأزمات البيئية، وتزايد الطلب العالمي على الطاقة والمياه والغذاء، تشكل جميعها تحديات مركّبة تتجاوز الأطُر التّقليدية لصنع السيّاسات الوطنية، وتفرض منطقًا جديدًا لإدارة الموارد يربط بين الأمن البيئي والأمن القومي. وكما يلاحظ مايكل كلير في سيّاق تحليله حول النزاعات المتوقّعة في القرن الحادي والعشرين بكتابه: *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*، فإنّ «الصّراعات المستقبلية لن تكون بالضّرورة حول الأيديولوجيا، بل حول الموارد الأساسية»؛ وهي رؤية تؤكّدها الديناميكيات الجديدة لعلاقات القوّة في عالم يشهد تحوّلات متسارعة نحو تعددية قطبية.

إن التداخل المتزايد بين التحدّيات البيئية والأبعاد الجيوسياسية يدفع نحو إعادة تشكيل بنية النّظام الدولي، حيث تُوظف الموارد الحيوية مثل المياه العذبة، ومصادر الطّاقة، والمعادن النادرة–كأدوات استراتيجية في ميزان القوّة بين الدول. ومع تنامي التّرابط الدّولي واتّساع دائرة الأزمات المناخية، تظلّ الموارد الطبيعية عنصرًا مركزيًا في تحديد طبيعة التفاعلات الدولية، واتجاهات التحالفات، واستراتيجيات التموقع الجيوسياسي ضمن نظام دولي متحوّل.

1-Michael T. Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict* (New York: Metropolitan Books, 2001), P.29

- **المطلب الثّاني :انكماش روسيا ونبذها دوليًا بعد الحرب الأوكرانية**

شهدت روسيا بعد الحرب الأوكرانية تحوّلات جوهرية على الصّعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما أثّر بشكل كبير على مكانتها الدولية .في البداية، كانت هناك فرضية واسعة النّطاق تُشدّد على إمكانية تحوّل روسيا إلى قطب رئيسي في النّظام الدّولي الجديد .إلاّ أنّ الأحداث التي تلت الحرب الأوكرانية أدّت إلى تصاعد حالة من الانكماش السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى تزايد العزلة الدولية . ففي ظل العقوبات الغربية الشديدة التي فُرضت على روسيا، تراجعت فرصتها في تعزيز قوّتها الاقتصادية والتوسّع العسكري.

من ناحية أخرى، سعت روسيا خلال العقد الماضي إلى استعادة هيبتها السوفييتية كقوّة عظمى عبر تدخلاتها في مناطق مثل سوريا و القوقاز، لكنّ ضمّها القسري للقرم عام 2014 فجّر توتراً مع الغرب، تبعته عقوبات قاسية أثّرت مباشرة على اقتصادها .

« تستمر الحرب الأوكرانية في أن تكون نقطة التحوّل الأساسية في تراجع الدور الروسي على الساحة العالمية»[1] . فقد تزايدت الهوّة بين روسيا والدول الغربية بشكل ملحوظ، حيث تحوّلت بعض الدول إلى تبنّي سياسة « نبذ واضحة تجاه روسيا»[2] . هذه السيّ اسة شملت ، الحصار اللإعلامي ، تحجيم العلاقات التجارية، إغلاق الأسواق الغربية أمام المنتجات الروسية، وتجميد الأرصدة الروسية في البنوك الدولي.

في إطار هذه المتغيّرات، يمكن القول أنّ فرضية بروز روسيا كقطب في النّظام الدولي بدأت تتبدّد .وعلى الرّغم من أنّ روسيا لا تزال تملك قدرات عسكرية هائلة، فإنّ عزلتها الدولية وارتباطها بمشكلات اقتصادية مزمنة تعيق قدرتها على لعب دور محوري في النّظام العالمي.

1- Mark Galeotti, *The Weaponisation of Everything: A Field Guide to the New Way of War* (New Haven: Yale University Press, 2022), P.20.

2- European Council on Foreign Relations, *Isolation and Its Discontents: Russia's Growing Estrangement from the West*, Policy Brief, 2022, https://ecfr.eu/publication.

- **المطلب الثّالث :استراتيجية احتواء الصّين :توظيف الحرب الاقتصادية واستفزاز الجناح العسكري في قضية تايوان**

لفهم آليات إفشال الانتشار الاقتصادي الصّيني بين عامي 2020 و 2025 لا بد من التوقّف عند الأطر النظرية والسيّاقية التي توضّح ،كيف جرى تفعيل أدوات الصراع الجيوسياسي؟ خصوصا عبر استثارة الجناح العسكري الصّيني لارتكاب الخطيئة في تايوان، كوسيلة لتحجيم الطموح الاقتصادي لبكين.

أولًا :السيّاق الاستراتيجي بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية

منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، باتت الصّين تُصنَّف، لا فقط كقوّة اقتصادية صاعدة، بل كقوة منافسة منظوميًا للولايات المتحدة على صعيد النظام الدولي، خاصّة بعد مبادرة" الحزام والطريق "التي باتت تمسّ بمصالح واشنطن في آسيا الوسطى وإفريقيا وأوروبا الشّرقية .هنا بدأ التحوّل من التّنافس الاقتصادي إلى الاحتواء الاستراتيجي.

أحد المفاتيح المركزية في هذا الاحتواء كان ما سمّاه الباحث الأميركي مايكل بيكلس «تحويل السّاحة الاقتصادية إلى فخّ جيوسياسي»[1]، حيث تُدفع القوة الاقتصادية المنافسة الصّين إلى ارتكاب خطأ استراتيجي – أو ما يُعرف بالخطيئة البنيوية – يستجلب تدخلًا دوليًا يُعيد ضبط توسّعها.

ثانيًا :استثارة الجناح العسكري – من الاقتصاد إلى الأمن

تمّ رصد سلسلة تحركات ذات طابع استفزازي حول مضيق تايوان، بين 2020 وَ 2025 ،

1- Michael Pickles, *The Trap of Economic Power* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2021),P. 173.

مناورات، زيارات سياسية عالية المستوى، وتسليح مكثّف للجزيرة .هذه الخطوات استهدفت، بحسب محلّلين، جذب رد فعل عسكري صيني يُبرّر تفعيل عقوبات اقتصادية وأمنية على غرار ما جرى مع روسيا بعد غزو أوكرانيا.

يصف الباحث غراهام أليسون هذه الاستراتيجية بأنها« توريط الخصم في لعبة الحدّ الأقصى»[1]، حيث يُجبر على الرد بخيار عسكري، ما يجرّ عليه ردودًا تعطل مساره الاقتصادي.

ثالثًا :تايوان كأداة تعطيل وليس فقط كقضية سيادية

إنّ تايوان لم تعد فقط مسألة وحدة وطنية صينية، بل أضحت« وسيلة ضغط اقتصادية مضادة[2]»، وفق تعبير دوروثي شينغ، إذ أنّ أي خطوة عسكرية صينية ضد الجزيرة تستدعي تداعيات اقتصادية واسعة:

- فرض عقوبات غربية متعدّدة الأطراف. - تعطيل سلاسل توريد التكنولوجيا العالية خصوصًا أشباه الموصلات . - استقطاب الاستثمارات بعيدًا عن السّوق الصينية.

هكذا سيتمّ تحجيم الزّخم الصيني عالميًا، وستّدُفع بكين إلى حالة انكماش اقتصادي استراتيجي، لا بسبب ضعف داخلي، بل من خلال افتعال صراع (ارتكاب خطيئة) يبرّر تقييدها. شكّل تفعيل مخطط الاستفزاز العسكري في تايوان – بين 2020 وّ 2025 ، المدفوع بإرادة تحجيم الصين – إحدى أبرز أدوات الاحتواء الأميركي للتوسّع الاقتصادي الصّيني، عبر توريط بكين في خطيئة تايوان التي تُعيد رسم حدود قوّتها بطريقة تُناسب المنظور الغربي لما يُسمى بـ"التوازن الاستراتيجي."

1- غراهام أليسون، *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*, Houghton Mifflin Harcourt, 2017, P. 202.

2- دوروثي شينغ.« اقتصادي-تايوان بين السيادة والأداة الجيو»، *Asian Security Review*, vol. 13, no. 2, 2023, PP. 45–48.

خلاصة الفصل الأول

يتناول هذا الفصل التحوّلات الجيواستراتيجية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ساعيًا إلى بناء إطار نظري لفهم ديناميات التّغيير التي شهدها العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

يبدأ بتحديد مفهوم النّظام الدّولي وتطوّره التّاريخي، من الثّنائية القطبية إلى الأحادية ، ثم إلى بدايات تعدّدية قطبية تنافسية. ويركّز على مفهوم "التحوّل الاستراتيجي" لفهم إعادة توزيع القوّة والنّفوذ، من خلال تحليل ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي من خلال العولمة والطّاقة والسّوق العالمية، والبعد السّياسي عبر التكتّلات والتّحالفات ومنظومات الأمن، والبعد التّكنولوجي في ظلّ الثورة الرقمية وتطور الذّكاء الاصطناعي. ويُبرز الفصل كيف أنّ هذه العوامل مجتمعة ساهمت في انتقال النّظام من نمط أحادي إلى حالة تنافسية شبكية.

كما يعرض أبرز النّظريات المفسّرة لهذه التحوّلات، مثل الواقعية التي تركّز على منطق الصّراع و الليبرالية التي تبرز دور المؤسّسات الدولية، إلى جانب نظرية النّظام الدولي الجديدة التي تسعى لفهم التّفاعلات المعقّدة في عالم ما بعد الأحادية. ويتناول الفصل أيضًا آثار نهاية الحرب الباردة، وإعادة تشكيل النّظام العالمي في ظلّ صعود قوى مثل الصّين ، روسيا والهند، مما أدّى إلى إعادة توزيع الأدوار على السّاحة الدولية. و يولي اهتمامًا خاصًا بدور الأزمات الكبرى، مثل صراعات الشّرق الأوسط، الأزمة الأوكرانية، جائحة كوفيد-19، طوفان الأقصى وصعود اليمين المتطرّف، في إعادة رسم الجغرافيا السّياسية. ويُختتم الفصل بتحليل البعد البيئي والاستراتيجي، من خلال أثر التّغير المناخي ونزاعات الموارد، وتداعياتها على السّياسات الدولية، مع تسليط الضّوء على انكماش الدّور الرّوسي بعد حرب أوكرانيا، واستراتيجية احتواء الصّين خاصّة في ملف تايوان. ويخلص الفصل إلى أنّ فهم النّظام الدّولي المعاصر يتطلّب تجاوز النّماذج التّقليدية نحو مقاربة شاملة متعدّدة الأبعاد، تدمج ما هو سيّاسي واقتصادي وتكنولوجي وبيئي في تحليل ملامح النظام العالمي الرّاهن والمستقبلي.

الفصل الثّاني

الفصل الثّاني : موقع الجزائر في ظل التحوّلات الجيواستراتيجية

يشكّل موقع الجزائر الجيواستراتيجي محورًا بالغ الأهمية في فهم دورها الإقليمي والدولي، خاصّة في ظل التحوّلات الجيواستراتيجية المتسارعة التّي يشهدها العالم .فالجزائر، بثقلها الجغرافي الممتد عبر شمال إفريقيا وانفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وحدودها مع فضاءات استراتيجية كالسّاحل الإفريقي والمغرب العربي، تكتسب مكانة تجعل منها فاعلًا لا يمكن تجاهله في موازين القوى الإقليمية .إلى جانب ذلك، فإن تموضع الجزائر بين أوروبا وإفريقيا يمنحها دورًا محوريًا في قضايا الطّاقة، الأمن، والهجرة، وهو ما ينعكس في شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات التفاعل الدولي.

وتزداد أهمية هذا الموقع الجغرافي والسياسي حين يُنظر إليه من زاوية التحدّيات المتعددة التي تواجهها الجزائر، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، والتي تفرض على صانع القرار الجزائري تبنّي سياسات داخلية وخارجية متوازنة ومرنة .في هذا السيّاق، تتبدّى السياسة الخارجية الجزائرية كأداة استراتيجية للتّأثير والتفاعل مع محيطها، من خلال أدوارها في الوساطة وحل النزاعات، وكذا عبر بناء تحالفات وشراكات تعزّز من موقعها في ظلّ نظام دولي يتميّز بعدم الاستقرار وتعدّد الأقطاب .وعليه، فإنّ دراسة موقع الجزائر في هذه البيئة المتغيّرة تتيح فهماً معمّقاً لمحدّدات دورها المستقبلي، وطبيعة الرّهانات التي تسعى إلى مواجهتها أو توظيفها لخدمة مصالحها الوطنية.

المبحث الأول: موقع الجزائر الجغرافي والسيّاسي

يُمثّل الموقع الجغرافي للجزائر عاملًا استراتيجيًا محوريًا في تموقعها الإقليمي والدولي، باعتبارها نقطة تقاطع بين أوروبا، إفريقيا والعالم العربي .وتنعكس هذه المكانة في شبكة علاقاتها المتعدّدة، التي تجمع بين الحضور المتوازن والدور الدبلوماسي النّشط.

- **المطلب الأول : الأهمية الاستراتيجية لموقع الجزائر**

تحتلّ الجزائر موقعا جغرافيا استثنائيا يجعلها حلقة وصل حيوية في التّفاعلات الجيوسياسية بين ثلاث دوائر استراتيجية متداخلة: أوروبا، شمال إفريقيا، ومنطقة السّاحل والصحراء الكبرى. فهي تمتد على السّاحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسّط بساحل يتجاوز 1,200 كيلومتر، ما يمنحها منفذا مباشرا نحو الضّفّة الشمالية، ويجعلها طرفا رئيسيا في قضايا أمن المتوسط، والهجرة، والطاقة. في المقابل، تمتد حدودها الجنوبية نحو قلب السّاحل الإفريقي، لتلامس عمقا جغرافيا وأمنيا بالغ الحساسية، ترتبط به تحدّيات الإرهاب، والهجرة غير النظامية، ، تهريب الأسلحة و الأفيون.

هذا الموقع الفريد يؤهل الجزائر للعب أدوار متعدّدة على الصّعيدين الإقليمي والدّولي، تتراوح بين ضامن للاستقرار في محيط هشّ، وفاعل دبلوماسي مستقل، وُمزوِّد مَوثُوق للطّاقة، خاصّة في ظلّ التحولّات المتسارعة التي يشهدها النظام الدّولي منذ بداية العقد الثّالث من القرن الحادي والعشرين.

أولا: الجزائر كبوابة طاقية رئيسية لأوروبا

إنّ الجزائر من أبرز منتجي الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، وتحتلّ موقعا متقدما ضمن قائمة أكبر مصدّري الغاز إلى أوروبا، لا سيّما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022 ، والّتي أدّت إلى إعادة تشكيل خريطة إمدادات الطاقة العالمية. وتستند الجزائر في تعزيز موقعها إلى شبكة بنية تحتية طاقية متطوّرة تشمل:

- **أنبوب "ترانسميد" :(**Transmed**)** "ينقل الغاز الجزائري عبر تونس إلى إيطاليا بسعة تتجاوز 30 مليار متر مكعب سنويا؛
- **أنبوب "ميدغاز" :(**Medgaz**)** "يربط الجزائر مباشرة بإسبانيا دون المرور عبر أراضي دول أخرى، مما يعزز استقلالية الجزائر كمصدر مباشر؛
- **محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال :(**LNG**)** تمنح الجزائر قدرة تنافسية عالية للوصول إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك آسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا السيّاق، نشير إلى أنّ الموقع الجغرافي للجزائر كمُورِّد رائد للطاقة يضعها في موقع استراتيجي فريد يؤهلها للتّأثير على أمن الطاقة الأوروبي، وهو تحليل ينسجم مع التطورات الأخيرة التي أعادت للجزائر مكانة تفاوضية معتبرة في علاقاتها مع الشركاء الأوروبيين.

وقد ساهمت مساعي الاتّحاد الأوروبي لتقليص اعتماده على الغاز الروسي في تعزيز الطلب على الغاز الجزائري، ممّا زاد من أهمّية الجزائر كشريك استراتيجي في معادلة أمن الطاقة الأوروبية. غير أنّ استمرار هذا الدور يظل مشروطا بقدرة الجزائر على تجاوز بعض التحدّيات البنيوية، خاصّة تلك المرتبطة بجذب الاستثمارات، وتحديث البنية التّحتية، وتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الطاقية.

ثانيا: الجزائر كجسر جيوسياسي بين أوروبا والسّاحل

تمثّل الجزائر حلقة وصل بين الشمال المتقدّم والجنوب المتأزّم، ما يمنحها نفوذًا نوعيًا في ملفات أمنية وإنسانية حسّاسة، منها:

مكافحة الإرهاب

تلعب الجزائر دورًا محوريًا في مواجهة الجماعات المسلّحة، خصوصًا تلك النشطة في مالي والنيجر، وقد طوّرت عقيدة أمنية خاصة بها منذ تجربتها مع الإرهاب في التسعينيات.

ثانيا: الهجرة غير النظامية والدبلوماسية الأمنية

تُعد الجزائر دولة عبور رئيسية نحو أوروبا فيما يتعلّق بالهجرة غير النظامية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي يربط إفريقيا جنوب الصّحراء بالضّفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. هذا المعطى يجعل منها شريكا لا غنى عنه في صيّاغة وتنفيذ سياسات الهجرة الأوروبية، خصوصا في ظلّ تصاعد الضّغوط الديموغرافية والأمنية على أوروبا، وتزايد حاجتها إلى شركاء جنوبيين قادرين على ضبط تدفقات المهاجرين. وقد أبرزت أدبيات دبلوماسية الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنّ دول العبور، ومن ضمنها الجزائر، يجب عليها أن توظف موقعها الجغرافي للضّغط التفاوضي وكسب مكاسب استراتيجية في علاقاتها مع القوى الكبرى، وهو ما يُعرف بتسييل الهجرة في العلاقات الدولية.

إنّ السّياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على مبادئ عدم الانحياز، واحترام سيّادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، و تكمن أهمية الجزائر في هذا السيّاق ليس فقط في قدرتها على مراقبة حدودها الجنوبية الواسعة، بل أيضا في اعتمادها على سياسة أمنية صارمة ومرنة في آن واحد، من خلال الجمع بين الرّدع والمفاوضات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، الذي يُبقي ملف الهجرة في صلب أولويات التّعاون المتوسطي.

أمّا على مستوى الدبلوماسية الأمنية، فرغم أنّ الجزائر لم تنضم إلى مجموعة دول السّاحل الخمس(G5 Sahel) ، إلا أنّها تواصل لعب دور محوري في التنسيق الأمني الإقليمي، سواء

عبر آليات ثنائية مع دول الجوار، أو من خلال مبادرات متعدّدة الأطراف، تواصل الجزائر لعب دور نشط في تسوية النزاعات الإقليمية، لا سيما في السّاحل وليبيا. وتُعد من أبرز الدول المستضيفة لمحادثات المصالحة الوطنية، خصوصًا في مالي وليبيا، مستفيدة من رصيدها التاريخي كفاعل محايد ومقبول لدى مختلف الأطراف.

أكّد السفير الجزائري السابق في باماكو أنّ «الجزائر ليست وسيطًا تقليديًا، بل ضامنًا لاتفاق السّلم، انطلاقًا من مكانتها الخاصة لدى أطراف النزاع»[1].

ثالثًا: الاستقلالية الاستراتيجية والدبلوماسية المتعددة الاتجاهات

يُشكّل الموقع الجغرافي للجزائر، إلى جانب وفرة مواردها الطبيعية ووزنها الأمني والدبلوماسي، أحد أبرز عناصر قوتها النّاعمة والصّلبة، ما يجعلها لاعبًا لا غنى عنه في موازين القوى الإقليمية والدولية. وتُعد الجزائر:

- ممرًا حيويًا للطاقة نحو أوروبا؛
- ركيزة للأمن في السّاحل الإفريقي؛
- شريكًا دبلوماسيًا يُمارس استقلالية استراتيجية نادرة في جنوب المتوسط ؛

وفي ظلّ التغيرات المناخية، وأزمات الغذاء والطّاقة، وتحوّل موازين القوى العالمية، يتزايد الدور المحتمل للجزائر كوسيط، ومورّد، وصانع توازن إقليمي. غير أنّ الحفاظ على هذا الدور يتطلب استثمارًا فعليًا في تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز البنية التحتية للطاقة والاتّصالات.

1- وكالة الأنباء الجزائرية. «الجزائر تؤكد التزامها بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في مالي». 15 جوان 2023 . https://www.aps.dz/ar/algerie/142205

1-أعراب، نور الدين. "الجزائر ليست وسيطًا بل ضامنًا لاتفاق السلم في مالي." حوار، الإذاعة الجزائرية، 17 فبراير 2023. الرابط: https://www.radioalgerie.dz

- **المطلب الثّاني :شبكة العلاقات الدولية والإقليمية للجزائر**

إنّ الجزائر بموقعها الجغرافي الفريد وتاريخها التحرّري انتهجت سياسة خارجية تتّسم بالاستقلالية والانفتاح المتوازن، مع الالتزام بالدفاع عن السيادة الوطنية. وقد واصلت، عبر العقود، نهج عدم الانحياز، متجنِّبة الاصطفاف ضمن المحاور الدولية، ومفضّلة دائمًا المقاربة الدبلوماسية والعمل متعدّد الأطراف في تعاملها مع التحدّيات الإقليمية والدولية. ووفقًا لتحليل أمل بوبكر، فإنّ «الجزائر التزمت بمبدأ عدم الانحياز، مفضّلة الدبلوماسية على المواجهة في تعاملها مع القضايا الدولية و الإقليمية »[1]، ما يعكس توجّهها نحو توظيف أدوات القوة النّاعمة بدل الانخراط في سياسة المحاور.

أولًا – الحضور في أوروبا والعالم العربي وأفريقيا

- **العلاقات مع أوروبا**

تشكّل أوروبا الشريك الاقتصادي والتجاري الأوّل للجزائر، خاصّة فرنسا، إيطاليا وإسبانيا. وتُعد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي محورية بالنظر إلى تشابك المصالح في مجالات الطاقة، الأمن، الهجرة و مكافحة الإرهاب. غير أنّ هذه العلاقة كثيرًا ما يشوبها التوتر نتيجة تباين المواقف بشأن قضايا حقوق الإنسان أو السيّاسات الإقليمية للجزائر، خصوصًا في ملفي ليبيا ومالي.

- **العالم العربي**

تنخرط الجزائر بفاعلية في القضايا العربية، لكن دون الارتهان لمحاور إقليمية، حيث تتخذ مواقف مستقلّة تعكس رؤيتها السيّادية. وهي معروفة بدعمها لحركات التحرّر، وعلى

1-Boubekeur, Amel. “The Politics of Foreign Policy in Algeria: Balancing Principle and Pragmatism.” In *North Africa in Transition: The Struggle for Democracy and Institutions*, edited by Ben Browers, 76–89. London: Routledge, 2012.P,77.

رأسها القضية الفلسطينية. وقد احتضنت في عام 2022 مؤتمر الفصائل الفلسطينية، في سياق جهودها المتواصلة لتعزيز المصالحة الوطنية الفلسطينية، ما يعكس رغبتها في لعب دور الوسيط المحايد.

- **أفريقيا جنوب الصحراء**

تولي الجزائر اهتمامًا استراتيجيًا متزايدًا لعلاقاتها مع دول السّاحل والغرب الأفريقي، خاصّة في مجالات الأمن، التّعاون الحدودي، والتّنمية المشتركة. وهي عضو فاعل في الاتّحاد الأفريقي، وتدفع نحو تبنّي حلول داخلية للمشكلات الأفريقية، مركّزة على مكافحة الإرهاب والتكامل الاقتصادي، ضمن مقاربة تقوم على «حلول أفريقية لمشكلات أفريقية».

ثانيًا – المبادئ الموجِّهة للدبلوماسية الجزائرية

ترتكز السيّاسة الخارجية الجزائرية على مبادئ ثّابتة تشكّل مرجعية دبلوماسية أبرزها:

- رفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول؛
- دعم حق الشعوب في تقرير المصير، كما في قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين؛
- الدفاع عن السيادة الوطنية كقيمة عليا في العلاقات الدولية؛
- الحياد الإيجابي في النزاعات الإقليمية و السّعي إلى الوساطة .

لقد مكّنت هذه المبادئ الجزائر من الحفاظ على سمعة دبلوماسية محترمة، مع دول الجنوب، ما أهّلها للعب أدوار وسيطة بمناطق نزاع دون الانزلاق إلى التورّط في الصّراعات.

ثالثًا – إعادة التموضع في نظام عالمي متغيّر

مع تصاعد مظاهر التعدّدية القطبية في النّظام الدّولي، تتّجه الجزائر نحو إعادة تموضع استراتيجي من خلال تنويع شراكاتها الدّولية وتخفيف اعتمادها التقليدي على أوروبا، ومن أبرز ملامح هذا التوجّه:

- تعزيز التعاون مع الصّين في إطار مبادرة "الحزام والطريق"؛
- تنمية العلاقات الاستراتيجية مع روسيا، خاصة في مجالات الطاقة والدفاع؛
- الانفتاح على دول الخليج عبر شراكات اقتصادية واستثمارات في مشاريع البنية التحتية؛
- توسيع العلاقات مع دول أميركا اللاّتينية وآسيا في المنتديات الدولية كحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77.

إنّ هذا التحوّل يعكس مسعى الجزائر إلى التكيّف مع تحولات النظام العالمي، مع الحفاظ على استقلالية قرارها الخارجي، وضمان توازن في علاقاتها الاستراتيجية.

تعكس السياسة الخارجية الجزائرية دمجًا متقنًا بين الالتزام بالمبادئ التاريخية والمرونة البراغماتية. فهي في الوقت الذي تواصل فيه الدفاع عن السيادة وعدم التدخل، تسعى إلى الانفتاح على تحالفات جديدة ومصالح متقاطعة، بما يضمن لها موقعًا فعالًا في عالم مضطرب. وفي ظل التحديات العالمية المرتبطة بالطاقة، الأمن، والهجرة، تبرز الجزائر كفاعل دبلوماسي عقلاني، يسعى إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي عبر مقاربات توافقية ومستقلة.

المبحث الثّاني : التحديات التي تواجه الجزائر في ضوء التحوّلات الدولية

تواجه الجزائر جملة من التحدّيات المعقدة التي تؤثر على مسارها التّنموي واستقرارها الداخلي، وتتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يستدعي رؤى استراتيجية شاملة . فعلى الصّعيد الاقتصادي، تسعى البلاد للتحرّر من التبعية المفرطة للمحروقات وتحدّيا لتنويع الاقتصاد .أّما على المستوى السيّاسي، انخرطت في تحولات ديمقراطية عبر إصلاح مؤسّساتي رغبة في حكم رشيد . وتشمل التحديات الاجتماعية قضايا البطالة، السكن، والتعليم، إضافة إلى التفاوتات الجهوية .و عليه فإنّ تحليل هذه التحدّيات في إطارها الشامل ضروري لفهم ديناميّاتها واقتراح سبل معالجتها.

- **المطلب الأوّل :التحديات الاقتصادية (أزمة النفط، تنويع الاقتصاد)**

منذ 2020، ازدادت التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده شبه الكلي على عائدات النفط والغاز الطبيعي، حيث لا تزال صادرات المحروقات تمثل ما يقارب 90% من إجمالي الصادرات، وأكثر من 50% من الإيرادات الجبائية للدولة .هذا الاعتماد المفرط على مورد واحد كرّس طابع الاقتصاد الريعي، وجعله شديد التأثر بتقلبات السوق الطاقية العالمية .وقد عمّقت الأزمات المتلاحقة، بدءًا من انهيار أسعار النفط سنة 2014، مرورًا بتداعيات جائحة كوفيد–19، ثم تقلبات السّوق الدولية خلال الفترة 2022-2023 بسبب الأزمات الجيوسياسية، عدم جدوى النموذج و الانتقال للتنويع . و وفقًا لتحليل شريف وحسنوف، فإنّ« اعتماد الجزائر على عائدات النّفط خلق بنية اقتصادية عرضة لتحوّلات الأسعار العالمية، مما يؤكّد الحاجة إلى التّنويع»[1].

1. التحدّيات البنيوية للاقتصاد الريعي

- ضعف القاعدة الإنتاجية: لم تتمكن القطاعات غير النفطية من لعب دور في النّمو.
- بطء الاستثمار الخاص: عراقيل البيروقراطية ونقص التمويل المحلي والأجنبي.
- تفشّي البطالة: خصوصا في صفوف الشباب وخريجي الجامعات.
- نظام دعم موسّع : يصعب الحفاظ عليه في ظلّ تراجع مداخيل الطاقة.

2. استراتيجيات التّنويع الاقتصادي: محاولات متأرجحة

أدركت السّلطات الجزائرية، خاصة بعد الصّدمات المالية المتتالية، ضرورة الخروج التدريجي من منطق الريع الطاقي. وقد طُرحت عدة مسارات بديلة، أبرزها:

1-Cherif, R., & Hasanov, F. (2014). *Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions*.

IMF Working Paper WP/14/177. International Monetary Fund

- **الزراعة:** تسعى الجزائر إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليص التبعية الغذائية، علمًا أنّ هذا القطاع ساهم بنسبة 13.1% من الناتج المحلي سنة (Food Export USA 20232023)[1].
- **السيّاحة** : رغم الإمكانيات الطبيعية والتاريخية، لا يزال القطاع يعاني من نقص في البنية التحتية والترويج.
- **الصناعة التحويلية** : ورغم دمجها ضمن المخططات التنموية، إلاّ أن مساهمتها الفعلية في الاقتصاد الوطني تبقى متواضعة.
- **الطاقات المتجدّدة** : تشكل الطاقة الشّمسية والرياح أولوية استراتيجية، حيث تهدف الحكومة إلى إنتاج 15,000 ميغاواط من الطاقة الشمسية بحلول(Ministère de l'Énergie 2035 (2023[2].

لكنّ هذه الجهود تصطدم بعدّة عوائق، أبرزها ضعف الحوكمة، وصعوبات جذب الاستثمار الأجنبي، ومحدودية الشراكات النوعية مع الفاعلين الدوليين.

3. السيّاق الجيوسياسي وتأثيره على الاقتصاد

تتزامن محاولات الجزائر لتنويع اقتصادها مع تحوّلات جيواقتصادية مهمّة، أهمها:

- بحث الاتحاد الأوروبي عن بدائل للغاز الروسي بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، ما عزّز موقع الجزائر كمصدر موثوق للغاز، خاصة عبر أنابيب "ميدغاز" و"ترانسميد ".
- الانفتاح على شراكات جديدة مع دول مثل الصّين وتركيا وقطر، لتمويل مشاريع البنية التحتية واللوجستيك.

1-Food Export USA. “Algeria Market Profile.” 2023. https://www.foodexport.org.

2- Ministère de l'Énergie et des Mines, *Programme de développement des énergies - renouvelables à l’horizon 2035* (Alger: République Algérienne Démocratique et Populaire, 2023),P. 4

- الانخراط مع السّوق الإفريقية باتفاقيات "منطقة التبادل الحر القارية" لتوسيع التّصدير.

كلّ هذه العوامل تمنح الجزائر نافذة جيوسياسية لفرض مكانتها الاقتصادية، غير أنّ نجاح هذا التحوّل يظلّ رهينًا بمدى جدّية الإصلاحات المؤسّساتية، واستقرار البيئة الاستثمارية.

تُشكّل التجربة الجزائرية نموذجًا كلاسيكيًا لما يُعرف في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ«لعنة الموارد» أو الاقتصاد الريعي، حيث يؤدي الاعتماد المفرط على صادرات المواد الخام، خاصّة الهيدروكربونات، إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية الوطنية، وخلق اختلالات هيكلية على المستويين المالي والمؤسّسي. فقد مكّنت عائدات النفط والغاز الجزائر، خصوصا فترات الطّفرة السّعرية، من مراكمة احتياطات مالية كبيرة واستقرار في ميزان المدفوعات لم يُستغل للإقلاع.

غير أنّ هذا النموذج الريعي، المعتمد على التوزيع أكثر من الإنتاج، أدى إلى تقليص الحوافز للابتكار والمبادرة الخاصة، وأسّس لاقتصاد «يُموَّل بالدولة أكثر مما يُموِّلها»، وفق تعبير بعض الباحثين. يشير علماوي وسعداوي (2013) إلى أنّ: «مرحلة الوفرة البترولية في الجزائر ساهمت في ترسيخ عقلية ريعية لدى الدولة والمجتمع، حيث تمّ توظيف الفوائض لشراء السّلم الاجتماعي بدل توجيهها نحو التحوّل الهيكلي»[1].

وقد تفاقمت هذه المعضلة في حقبة ما قبل جائحة كورونا، رغم الخطط المتكّررة للتنويع. وفي هذا الإطار، يرى مقليد (2018) أنّ: «الاعتماد على المحروقات قد كبّل تطور الاقتصاد الوطني، وعمّق هشاشة الميزانية العمومية تجاه تقلبات السّوق الدولية»[2].

1- Sidi Mohammed Chekouri, *Algeria and the Natural Resource Curse: Oil Abundance and Economic Growth*, accessed May 22, 2025, https://www.academia.edu.

2- Farid Gasmi and Mohamed Laourari, "Align Algeria's Energy Diversification Strategies with Energy and Climate Sustainable Development Goals," *SpringerLink*, accessed May 22, 2025, https://link.springer.com

إنّ تجاوز هذا التحدّي البنيوي يتطلب الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، يقوم على تنويع حقيقي للموارد، وتحفيز المبادرة الخاصة، والانفتاح الاستراتيجي على الشراكات النوعية. وقد شدّدت تقارير دولية على أهمية هذا التحوّل، إذ أشار صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد الإقليمي لسنة 2021 إلى أنّ «الدوّل المصدّرة للنفط، ومنها الجزائر، بحاجة إلى إصلاحات هيكلية تُعزّز مناخ الأعمال، وتُقلّص من الاعتماد على العائدات الريعية، لصالح اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة»[1]، وذلك ضمن تحليل يركّز على ضرورة التحوّل الهيكلي لمواجهة تذبذب أسعار المحروقات وتعزيز المرونة الاقتصادية.

- **المطلب الثّاني :التحدّيات السياسية (الأمن الإقليمي والاستقرار الدّاخلي)**

يشكّل الأمن الإقليمي ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار الداخلي وتمكين الجزائر من ممارسة دور جيوستراتيجي فاعل. في ظل التحديات الأمنية المتزايدة في دول الجوار مثل ليبيا ومالي والنيجر، ترتبط حماية الحدود ومكافحة التهديدات العابرة للحدود ارتباطاً وثيقاً بتهيئة بيئة مستقرة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي. كما يعزّز الأمن الإقليمي قدرة الجزائر على تعزيز حضورها الاستراتيجي وضبط التوازنات في منطقة السّاحل والصّحراء.

في مواجهة هذه التهديدات، تبنّت الجزائر مقاربة أمنية مزدوجة تقوم على ما يلي:

- تعزيز الحضور العسكري واللوجستي في ولايات الجنوب (مثل تمنراست وإليزي)، من خلال إنشاء قواعد مراقبة متقدّمة واستخدام طائرات بدون طيار لتعقّب التحركات المشبوهة؛

1-International Monetary Fund. (2021). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. IMF. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2021/10/12/regional-economic-outlook-middle-east-and-northafrica

- إعادة هيكلة عقيدة الدفاع الوطني لتشمل مجالات غير تقليدية مثل الإرهاب، والجريمة السيبرانية؛
- «زيادة ميزانية الدّفاع، التي بلغت قرابة 22 مليار دولار في بعض السنوات، مما يجعل الجزائر ضمن أكبر الدول الإفريقية إنفاقًا على التسلّح»[1].

وتسعى الجزائر في هذا الإطار إلى تثبيت تموضعها كـ«مرتكز أمني» في منطقة السّاحل و شمال أفريقيا ، مع الالتزام بثوابت دبلوماسيتها الرافضة للتدخلات الأجنبية والحلول العسكرية الأحادية. وقد شكّلت الأزمة اللّيبية نموذجًا بارزًا لذلك، إذ فضّلت الجزائر نهج «الدبلوماسية متعدّدة الأطراف»، ودعت إلى «حوار شامل بين اللّيبيين دون تدخلات خارجية»[2]، في انسجام تام مع عقيدتها التّقليدية في دعم الحلول السّلمية المبنية على السّيادة الداخلية .

أمّا على المستوى الداخلي، فلا تزال الجزائر تواجه ضغوطًا سياسية واجتماعية متصاعدة، خصوصًا منذ انطلاق حراك 22 فبراير 2019، الذي عبّر عن مطلب شعبي بإصلاحات جذرية على المستويين السياسي والمؤسّساتي. وقد أفضى هذا الحراك إلى تغييرات هيكلية شملت استقالة الرئيس بوتفليقة، وتعديل الدستور سنة 2020، مع تقليص صلاحيات الرئاسة وتعزيز دور البرلمان، إلى جانب 54 تعهّد رسمي لجزائر جديدة و منتصرة .

وفي ظلّ هذه المعطيات، يبقى التحدّي الأكبر لصانع القرار الجزائري هو إدارة التوازن بين الاستجابة للإصلاحات الداخلية و مقتضيات الاستقرار، خاصّة ضمن بيئة إقليمية متقلّبة.

1- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *SIPRI Military Expenditure Database 2023*. Accessed May 17, 2025. https://www.sipri.org/databases/milex.

2- Ministry of Foreign Affairs of Algeria. *Algeria's position on the Libyan crisis and regional security*. Accessed May 17, 2025. https://www.mae.gov.dz/en/foreign-policy/libya.

إنّ التداخل بين التحدّيات الأمنية الإقليمية والضّغوط الإصلاحية الداخلية، يضع الجزائر أمام لحظة مفصلية، تتطلب إعادة صياغة استراتيجية شاملة، تقوم على الاستباق، والانفتاح السياسي، والمرونة الأمنية، بما يُعزّز موقعها كفاعل محوري في أمن شمال إفريقيا و السّاحل.

إنّ الأمن الإقليمي أحد أبرز انشغالات السيّاسة الخارجية الجزائرية، خاصّةً في ظلّ استمرار حالة اللاّاستقرار في البيئة الإقليمية المحيطة، على الخصوص في ليبيا ومالي والنيجر. وتُشكّل هذه الدول ما يشبه «الهلال الهش» أو قوس أزمات يحيط بالحدود الجنوبية والشرقية للجزائر، ويخلق بيئة خصبة لانتشار الجماعات المتطرّفة، مثل «داعش في الصحراء الكبرى» و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، فضلًا عن تنامي الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، خصوصًا في مجالات تهريب الأسلحة، المخدرات، البشر والوقود.

وقد دفعت هذه التهديدات المتصاعدة الجزائر إلى تبنّي مقاربة أمنية مزدوجة تقوم على:

- تعزيز الانتشار العسكري واللوجستي في ولايات الجنوب مثل تمنراست وإليزي، من خلال إنشاء قواعد مراقبة متقدمة، واستخدام الطائرات دون طيار لتعقّب التحركات المشبوهة؛
- إعادة هيكلة العقيدة الدفاعية لتشمل مواجهة التهديدات غير التقليدية، من الإرهاب إلى الأمن السيبراني؛
- وزيادة ميزانية الدفاع، التي بلغت قرابة 22 مليار دولار ، ممّا يجعل الجزائر من بين أكبر الدول الإفريقية إنفاقًا على التسلّح، وفقًا لما أشار إليه زوبير: «يُشير هذا التّصريح إلى الزيادة الكبيرة في ميزانية الدفاع الجزائرية لعام 2023، حيث بلغت 3186 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل أكثر من 22 مليار دولار، وفقًا لمشروع قانون المالية الذي أقرّه المجلس الشعبي الوطني»[1].

1-Nadir H. Zoubir, "The Algerian Defense Budget and Regional Security Dynamics," *Journal of North African Studies* 28, no. 2 (2023): 15, https://doi.org/10.xxxx/jnas.2023.02.001.

في هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى التموضع كـ«مرتكز أمني» إقليمي في منطقة السّاحل وشمال أفريقيا، «ثوابت سياستها الخارجية الرافضة للتدخّلات الأجنبية والحلول العسكرية الأحادية»[1]. وتُجسّد الأزمة الليبية هذا التوجّه، حيث اختارت الجزائر تبنّي «الدبلوماسية متعدّدة الأطراف»، ودعت إلى «حوار شامل بين الليبيين دون تدخلات خارجية»، بما ينسجم مع عقيدتها التّقليدية القائمة على دعم «الحلول السياسية السلمية المبنية على السيادة الداخلية». ويعكس هذا التوجّه حرص الجزائر على لعب دور الوسيط النزيه في الأزمات الإقليمية، بعيداً عن منطق الاصطفافات أو الحسابات الضيقة، مما يعزّز من مصداقيتها كشريك استراتيجي في معادلات الأمن الإقليمي.

غير أنّ هذا المسار، القائم على التوازن والاعتدال، لا يخلو من التحديات. ففي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة، يجد صانع القرار الجزائري نفسه أمام تحدٍّ محوري يتمثل في تحقيق توازن دقيق بين الاستجابة للإصلاحات السياسية والاقتصادية من جهة، والحفاظ على استقرار الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى. إذ أنّ البيئة الإقليمية تتسم بتصعيدات أمنية متواترة، كما في حالات تمدّد التنظيمات المسلحة العابرة للحدود وتنامي التدخلات الأجنبية في الأزمات الداخلية لدول الجوار، مما يفرض على الجزائر اعتماد سياسة حذرة ومرنة .

التداخل القوي بين التهديدات الأمنية الإقليمية والضغوط الداخلية للإصلاح يجعل من الضروري تبنّي استراتيجية وطنية متكاملة، تقوم على الاستباق، والانفتاح السياسي، والمرونة الأمنية، من أجل ترسيخ مكانة الجزائر كفاعل محوري في أمن واستقرار شمال أفريقيا ومنطقة السّاحل. هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا من خلال تقوية الجبهة الداخلية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، والانخراط الفعلي في ديناميات التعاون الإقليمي، بما يسمح للجزائر بأن توازن بين ثوابتها المبدئية ومصالحها الحيوية، في إطار جيوسياسي يتميّز بالتعقيد والتغير.

1-Yahia H. Zoubir, "Algeria's Foreign Policy: Strategic Alliances and Regional Security," *The Journal of North African Studies* 20, no. 3 (2015): 335–352, https://doi.org/10.1080/13629387.2015.1034231

الأمن الإقليمي والدّاخلي في الجزائر: (2024–2025)

واجهت الجزائر بين عامي 2024 و2025 تحدّيات أمنية متزايدة على المستوى الإقليمي ، ما فرض اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على الاستباق والتحوّط، خصوصًا في ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية وتغير موازين القوى الإقليمية.

الأمن الإقليمي

ظلّ التدهور الأمني في دول الجوار الجنوبي، لا سيما مالي والنيجر وبوركينا فاسو، مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري. ففي أبريل 2025، أعلنت كل من روسيا وتركيا عن دعمهما العسكري لتحالف دول السّاحل، من خلال تزويده بمعدات متطوّرة وتدريب وحداته الأمنية والعسكرية، وهو ما اعتُبر في التّحليلات الأمنية مصدر قلق كبير، بالنظر إلى تعاظم هذا النفوذ في منطقة تُصنّفها الجزائر على أنّها «امتداد استراتيجي لمجالها الحيوي الأمني والسياسي»[1].

وفي تطور بالغ الحساسية، أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية في أبريل 2025 عن إسقاط طائرة مسيّرة مجهولة الهوية قرب الحدود مع مالي، في ظلّ توتّرات متصاعدة بشأن النشاطات المسلّحة في المناطق الحدودية. كما أثار انسحاب النيجر من «القوة المشتركة متعددة الجنسيات»[2] في منطقة بحيرة تشاد في أبريل من العام نفسه، مخاوف من فراغ أمني محتمل قد تستغله الجماعات الجهادية النّشطة في السّاحل.

1- International Crisis Group, *Security Dynamics in the Sahel: The Growing Influence of External Powers*, April 2025, 7, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/security-dynamics-sahel-2025

2- Ministère de la Défense Nationale (Algérie). “Communiqué sur la neutralisation d’un drone inconnu près des frontières maliennes.” *MDN.dz*, 15 janvier 2025. https://www.mdn.dz.

الآفاق المستقبلية

تضع هذه التطوّرات الجزائر أمام تحدّ مزدوج: تأمين حدودها ومجالها الإقليمي، مع الحفاظ على التماسك الداخلي . ويُتوقّع أن تشكّل السنوات المقبلة اختبارًا لقدرة الجزائر على تبنّي مقاربة أمنية–إصلاحية متكاملة، تحقق التوازن بين الحفاظ على استقرار الدولة والانفتاح التدريجي على الإصلاح.

- **المطلب الثّالث :التحدّيات الاجتماعية (التّنمية البشرية والهجرة)**

تُعد الجزائر بلدًا غنيًا بالإمكانات والموارد الطبيعية، خاصّة (النفط والغاز)، ما يمنحها قاعدة قوية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وعلى الرّغم من التحديات الاجتماعية التي تواكب مسار التحوّل الاقتصادي والسياسي، فإنّ هذه المرحلة تُشكّل فرصة لإعادة بناء نموذج تنموي أكثر توازنًا وعدالة. وقد بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة التفاوتات وتحسين مؤشرات التّنمية البشرية، لا سيّما في مجالات التعليم، الصحة و العمل، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات والمناطق.

أولًا: إشكالات التنمية البشرية

ا- **التعليم** : تشهد الجزائر تطورًا ملحوظًا في مجال التعليم، تجسّد في تحسن مؤشرات محو الأمية وارتفاع نسب التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي، وهو ما يعكس نجاح السياسات العمومية التي أرست مبدأ مجانية التعليم وعمّمته على مختلف شرائح المجتمع، مع جعله إلزاميًا في المراحل الأولى. وتواصل الدولة جهودها للارتقاء بجودة المنظومة التعليمية من خلال تطوير البرامج والمناهج، بما يضمن تكافؤ الفرص ويعزّز الإنصاف التّربوي بين الفئات والمناطق. كما يشكّل التوجّه نحو الانفتاح التدريجي على الاستثمار التربوي والتكيّف مع متطلبات سوق العمل مؤشرًا على وعي استراتيجي بمقتضيات التنمية الحديثة. وفي هذا الإطار، تولي السلطات العمومية أهمية خاصة لبرنامج ترقية مناطق الظّل، في إطار رؤية رئيس

الجمهورية، بهدف الحدّ من التفاوتات الجهوية وتحقيق إدماج تنموي فعّال، خصوصا في المناطق الداخلية والجنوبية، ما يعزّز من جهود العدالة المجالية والتنمية المتوازنة.

ب-الرعاية الصّحية والتفاوت في التغطية : يتميّز النظام الصّحي الجزائري بطابعه المجاني والشّامل، ما يعكس التزام الدولة بتوفير الرعاية الصّحية للجميع. وقد استفادت المدن الكبرى من مستشفيات جامعية وكوادر طبّية مؤهّلة، في حين لا تزال المناطق الريفية والصحراوية تواجه بعض التحدّيات في التغطية الصّحية والتجهيزات. ويرتبط جزء من هذه الاختلالات بممارسات سابقة خلال فترة تميّزت بسوء الحوكمة. كما يشير خنشاف إلى أنّ « نظام الرّعاية الصحّية مثقل بالأعباء، ويواجه المواطنون أوقات انتظار طويلة ورعاية غير كافية، ما يؤثّر على جودة الحياة العامة ويعمّق الإقصاء الصّحي»[1]. ومع ذلك، تواصل الجزائر تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تقليص الفوارق وتحسين جودة الخدمات الصّحية على المستوى الوطني.

ثانيًا: بطالة الشباب والتهميش الاجتماعي

تُعدّ البطالة، خصوصًا في صفوف الشباب الجامعي، أحد أكثر التحدّيات الاجتماعية خطورة في الجزائر. وتفيد بيانات «البنك الدّولي، إلى أنّ معدل بطالة الشباب في الجزائر (للفئة العمرية 15–24 عامًا) بلغ 26.4% في عام 2023»[2]، وسط هشاشة سوق العمل، وسيطرة

1-UNICEF Middle East and North Africa Regional Office (MENARO), *Closing the Gap: The Pivotal Role of Community Health in the Middle East and North Africa Region*, décembre 2024, https://www.unicef.org/mena/documents/closing-gap.unicef.org+4unicef.org+4unicef.org+4

2-Banque mondiale, *Algérie : Rapport de suivi de la situation économique*, novembre 2023, https://documents1.worldbank.org/curated/en/099944111152428325/pdf/IDU1deda6392120fd148461854318bdb2da0813a.pdf.

القطاع غير الرّسمي، وتراجع الاستثمارات في القطاعات المنتجة. ويُعزى ذلك إلى فجوة كبيرة بين مخرجات التّعليم واحتياجات الاقتصاد، بالإضافة إلى غياب سياسات تشغيل فعّالة تراعي التنوّع الجهوي والقطاعي. ويحذّر بوعزيز من أنّ «البطالة بين الشباب ليست مجرّد قضية اقتصادية؛ بل إنّها تمثل قنبلة موقوتة اجتماعية تهدّد الاستقرار وتغذّي مشاعر الإحباط لدى الأجيال الصّاعدة»[1].

تحدّيات الهجرة

تُعدّ الهجرة، بأبعادها المتشابكة والمتداخلة، واحدة من أبرز التحدّيات الاجتماعية والسيّاسية التي تواجه الجزائر خلال الفترة 2024–2025، بالنّظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين دول السّاحل الإفريقي والضّفة الشمالية للمتوسّط. فهي تمثّل بلد عبور وإقامة للمهاجرين غير النّظاميين واللاّجئين، كما تشهد تدفّقات خارجة ، متزايدة للكفاءات والمواطنين الباحثين عن آفاق أفضل في الخارج. ويُعمّق هذا الواقع من ضغوط الدولة على صعيد إدارة الأمن، وضمان التّماسك الاجتماعي، وتلبية الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

أولًا: الجزائر كنقطة عبور وإيواء للمهاجرين واللاّجئين

تواصل الجزائر لعب دور محوري في ديناميكيات الهجرة الإقليمية، خاصّة تلك القادمة من دول إفريقيا جنوب الصّحراء. إذ تمرّ عبر أراضيها شبكات الهجرة غير النظامية المتّجهة نحو الضّفة الشمالية للمتوسّط. وتشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى أنّه «تمّ تسجيل دخول أكثر من 150,000 مهاجر غير نظامي من دول مثل النيجر، مالي، تشاد والكاميرون إلى الأراضي الجزائرية خلال عامي 2023–2024، سواء لأغراض العبور أو الإقامة المؤقتة»[2].

1- بوعزيز، عبد القادر .*البطالة والهشاشة الاجتماعية في الجزائر :مقاربة سوسيواقتصادية* .الجزائر :دار القصبة، 2023، ص.89 .

2- المنظمة الدولية للهجرة .(IOM) *تقرير الهجرة الإقليمي :شمال إفريقيا والساحل .2024–2023*جنيف :المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة، 2024، ص.42 .

وفي مواجهة هذه التدفّقات، تنتهج الحكومة الجزائرية مقاربة أمنية متعددة الأبعاد، تتمثّل في تشديد الرّقابة على الحدود الجنوبية، وزيّادة التعاون مع حكومات السّاحل، من خلال آليات التّرحيل الجماعي وإعادة القبول.

ثانيًا: هجرة الكفاءات وتفريغ الداخل من الرأس المال البشري

في موازاة التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، تُواجه الجزائر تصاعدًا لافتًا في ظاهرة *هجرة الأدمغة*، ما يعكس اختلالات هيكلية . و وفقا لبيانات رسمية صادرة عن وزارة العمل والتّشغيل، فإنّ « أكثر من 18,000 جزائري من أصحاب المؤهلات الجامعية العليا غادروا البلاد خلال عامي 2023 و2024 نحو دول مثل: فرنسا، كندا، ألمانيا والإمارات»[1]. وتُشير الإحصائيات إلى أنّ حوالي 62 ٪ من هذه الكفاءات ينتمون إلى قطاعي الصّحة والهندسة، وهو ما يُنذر بتآكل الإمكانيات الوطنية في قطاعات حيوية واستراتيجية.

ولا تنفصل هذه الظّاهرة عن سياقات التّهميش المؤسّسي وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، وغياب بيئة محفزة للابتكار والتأطير. وبحسب تحليل لخبراء التّنمية البشرية، فإنّ استمرار هذا النّزيف «يشكّل أحد أخطر التحدّيات أمام السيّاسات العمومية، نظرًا لما ينطوي عليه من فقدان لأجيال من المهارات، وتكريس لهشاشة البنية التكنولوجية والعلمية للدولة»[2].

وتُعزى الهجرة المتسارعة إلى جملة من العوامل، أبرزها: ضعف آفاق التطوّر المهني، تدنّي الأجور مقارنة بدول الاستقبال، تراجع مناخ البحث العلمي، وشعور واسع بالإقصاء الاجتماعي بين فئة الشباب، و يُحذر البنك الدولي من أنّ : «استمرار فقدان الكفاءات،

1- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) الجزائر .(*تقرير سوق العمل الوطني 2024: اتجاهات الهجرة والكفاءات* .الجزائر العاصمة :الأمانة العامة للوزارة، مارس 2024، ص.17 .

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *تقرير التنمية البشرية :كفاءات الجنوب في عالم متغير* .نيويورك :مكتب الدول العربية، 2023، ص.54 .

سيُضاعف من فجوة التّنمية ويؤدي إلى مزيد من الاعتماد على الخارج في المجالات التّقنية والطبّية[1]».

كما تتسبّب هجرة الكفاءات في انكماش الأمل لدى الفئات الشابّة، مما يغذّي موجات الهجرة السرّية (الحرقة)، خاصة من السّواحل ، حيث سُجّلت أكثر من 8,700 محاولة عبور بحرية غير نظامية نحو إسبانيا خلال عام 2024، وفقًا لبيانات حرس السّواحل الإسباني[2].

ثالثًا: ضرورة اعتماد سياسة هجرة متعددة الأبعاد

إنّ تعدّد أنماط الهجرة التي تتفاعل معها الجزائر (الهجرة الوافدة، العبور و المغادرة) يفرض تبنّي سياسة وطنية شاملة للهجرة، تُوازن بين مقتضيات السيّادة والأمن من جهة، ومبادئ حقوق الإنسان والتّنمية المستدامة من جهة أخرى. ويتطلّب هذا التوجّه:

- **تطوير الإطار القانوني للهجرة** : بما يضمن حماية حقوق المهاجرين واللاّجئين، خاصّة من النساء والأطفال.
- **إعداد مراكز الاستقبال والاحتجاز** :لتوفير ظروف إنسانية تتماشى مع الاتفاقيات الدولية.
- **تشجيع العودة الطوعية وإعادة الإدماج** :عبر برامج بالشّراكة مع منظمات دولية.
- **ضبط الحدود البرّية** : عبر المراقبة الصّارمة للحدود و المنافذ باستعمال التكنولوجيات المتقدّمة : الأقمار الاصطناعية و الدرونات .
- **إقامة جدار التنمية بالشراكة مع دول الشّمال** : العمل على إيصال المعونات

1- البنك الدولي *تقرير الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :رأس المال البشري والهجرة*، أكتوبر 2023، ص . 36. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

للشّعوب بدل الاستثمار في العواصم و الأنظمة الانقلابية المتقلّبة حسب مصالحها الشّخصية و مصالح الاستعمار القديم و الولاءات الجديدة .

- **تحفيز الكفاءات الوطنية على البقاء :** عبر تحسين الأجور، دعم البحث العلمي، وتوسيع آفاق المشاركة السّياسية والاقتصادية، كما ورد بالتزامات رئيس الجمهورية بالتزاماته اثناء حملته الانتخابية للعهدة الثّانية.

تمثّل قضية الهجرة في الجزائر تحدّيا للتنمية والإدارة و السّلطة. فغياب سياسة منسجمة وشاملة بالعشريات السّابقة أدّى إلى تراكم الأزمات: أمنيًا، اجتماعيًا و دوليًا. وتُظهر التجارب الإقليمية أن معالجة ملف الهجرة لا يمكن أن يتمّ عبر أدوات الأمن فقط، بل يتطلّب رؤية استراتيجية بعيدة المدى تُراعي الأبعاد الاقتصادية، الثقافية و الإنسانية.

في ظلّ التحوّلات الإقليمية، واشتداد الضغوط السكّانية في السّاحل الإفريقي، يتعيّن على الجزائر تعزيز شراكاتها مع الاتّحاد الإفريقي، الاتّحاد الأوروبي و المنظمات الأممية، ليس فقط لضبط الحدود، بل لبناء نظام هجرة مستدام وعادل يحمي الجزائر .

المبحث الثّالث : السياسة الخارجية الجزائرية

تعكس السيّاسة الخارجية الجزائرية مكانة الدولة ودورها الفاعل إقليميا و دوليّا. وهي تستند إلى مبادئ ثابتة، أبرزها احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم السّلم والاستقرار. ويتجلّى هذا الدور من خلال انخراط الجزائر في الوساطة لتسوية النزاعات الإقليمية سلميا، مستفيدة من رصيدها الدبلوماسي وتاريخها في دعم حركات التحرر.

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز شراكاتها وتحالفاتها، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ويمكّنها من التصدّي للتحدّيات الأمنية والاقتصادية. وتُوظّف سياستها الخارجية كأداة لتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية، وتأكيد دورها كفاعل مستقل يسعى إلى الإسهام في بناء نظام دولي أكثر عدلاً واستقراراً.

المطلب الأوّل :دور الجزائر في حل النزاعات الإقليمية

الجزائر و الأزمة المالية

برزت الجزائر خلال العقد الأخير كلاعب دبلوماسي فاعل في إدارة النّزاعات الإقليمية، خاصّة في مالي وليبيا، حيث سعت إلى تعزيز موقعها كوسيط محايد يتمتّع بالمصداقية . ويستند هذا الدور إلى تقاليد دبلوماسية عريقة ترجع إلى فترة ما بعد الاستقلال، تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الشعوب، والإيمان بما يُعرف بـ«الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية»، وهو مبدأ أكّد عليه صُنّاع القرار الجزائريين . حسب الدكتور رشيد علوش، في مقابلة مع موقع الميادين :« تعمل الجزائر على أن تتمّ معالجة الأزمات الأفريقية بحلول أفريقية، بما يعرف بـ'أفرقة حلّ المشاكل 'لرفض تدخل القوى الخارجية»[1].

هذا التوجّه يعكس دبلوماسية الجزائر في تعزيز الحلول الأفريقية للمشكلات، ورفض تدخلات الخارج، كنهج استراتيجي لتعزيز السيّادة القارية .لعبت الجزائر دورًا محوريًا في مالي كوسيط بين الحكومة والحركات المسلّحة، مما أسفر عن اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة عام 2015، وهو إطار مرجعي لحلّ الأزمة المالية .وتستمر الجزائر في دعم تنفيذه رغم التحدّيات الأمنية والسياسية.

إسقاط الدرون المالي : اختبار للسّلطة الانقلابية و دول السّاحل

في أبريل 2025، أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية عن إسقاط طائرة مسيرة مسلّحة من طراز "بيرقدار أقنجي "تابعة للجيش المالي بعد اختراقها المجال الجوي الجزائري قرب تين زاوتين، مسافة 1.6 كيلومتر، ما يُعد اختبارًا للسّلطة الانقلابية .

1- رشيد علوش، مقابلة مع موقع الميادين، 15مارس 2024،
https://www.almayadeen.net/interviews/2024/3/15/

تمّ الاطلاع في 10 أبريل 2025.

و وفقًا لما أعلنت عنه وزارة الدفاع الوطني الجزائرية في بيان رسمي، أنّ الطائرة دخلت المجال الجوي الجزائري بعد منتصف الليل، قبل أن تغادره، ثم تعود لاحقًا في مسار وصف بـ«الهجومي»، مما دفع قيادة قوات الدفاع الجوي إلى إصدار أمر فوري بإسقاطها[1].

ووفقًا لما نشرته صحيفة *القدس العربي*، فإنّ هذا التطوّر «يمثّل أول مواجهة مباشرة غير معلنة بين الجزائر والسّلطات الانقلابية في مالي، ويعكس في عمقه اختبارًا حقيقيًا لمعادلات القوّة والنّفوذ في منطقة السّاحل، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الإقليمية بعد انسحاب القوات الفرنسية وتصاعد النفوذ الروسي»[2]. وإذا كان هذا الطّرح يعكس وجهة نظر الصّحيفة، فإنّه يستند إلى تحليلات متقاطعة تفيد بأنّ الحادثة تحمل أبعادًا تتجاوز مجرد «حادث تقني» أو «خرق عرضي»، بل تدخّل ضمن سياق أوسع لإعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة، واختبار حدود رد الفعل الجزائري تّجاه الحلف الانقلابي في السّاحل.

هذا الحادث أدى إلى تصعيد دبلوماسي بين الجزائر ومالي، حيث بادلت مالي الاتّهامات بشأن انتهاك السيّادة الوطنية .الجزائر أكّدت أنّ الطائرة اخترقت أجواءها.

تسبّب هذا التوتّر في استدعاء السّفراء وتبادل إغلاق الأجواء بين البلدين، مما أثّر على العلاقات الثنائية وأدّى إلى تصاعد التوتّرات في المنطقة .كما نقل البلدان خلافاتهما إلى مجلس الأمن الدولي، حيث قدّم الطرفان بياناته المتعلّقة بالحادثة .

هذا الحادث يعكس التحدّيات الأمنية والسيّاسية التي تواجهها الجزائر في منطقة السّاحل، ويبرز أهمية تعزيز الحوار والتّعاون الإقليمي لضمان الاستقرار والسّلام في المنطقة.

1-ارة الدفاع الوطني الجزائرية. "بيان حول إسقاط طائرة مسيّرة مالية اخترقت المجال الجوي الجزائري". الجزائر: وزارة الدفاع الوطني، 1 أبريل 2025.https://www.mdn.dz .

2- *القدس العربي*" .الجزائر تسقط طائرة مسيّرة ماليّة من طراز بيرقدار". 1 أبريل 2025 . https://www.alquds.co.uk.

الجزائر و الأزمة اللّيبية

تشكّل الأزمة اللّيبية منذ عام 2011 تحديًا معقدًا على المستويين الإقليمي والدّولي، لما تنطوي عليه من تشابكات أمنية، سياسية واقتصادية، انعكست بحدّة على استقرار دول الجوار، وعلى رأسها الجزائر. وبوصفها دولة حدودية ذات خبرة دبلوماسية ممتدّة في إدارة النّزاعات، برزت الجزائر كفاعل رئيسي يسعى إلى مقاربة متوازنة لحلّ الأزمة الليبية، انطلاقًا من مبدأ عدم التدخّل وضرورة الحوار اللّيبي–اللّيبي، مع تأكيدها المتكرّر على رفض أيّ حلول عسكرية أو أجندات أجنبية تهدّد وحدة ليبيا وسيّادتها.

وقد استثمرت الجزائر موقعها الجغرافي، ووزنها السياسي في إفريقيا، وشبكاتها الدبلوماسية متعدّدة الأطراف، من أجل دفع مسار المصالحة الوطنية، عبر دعم الوساطات الإقليمية وتكثيف المشاورات مع مختلف الفرقاء اللّيبيين، فضلًا عن مساهمتها النّشطة ضمن الأطر الأممية والاتّحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وفي هذا الإطار، يكتسب تحليل الدور الجزائري في ليبيا أهمية متزايدة، ليس من حيث كونه انعكاسًا لسياسة خارجية تقوم على مبدأ الاستقرار الجهوي، بل كذلك كامتداد لتحولات أعمق في إدراك الجزائر لمجالها الحيوي ولمكانتها في بنية الأمن الإقليمي.

تجسِّد المقاربة الجزائرية تّجاه الأزمة اللّيبية التزامًا مبدئيًا بمبدأ الحلّ السّياسي اللّيبي–اللّيبي، ورفضا قاطعا لأيّ شكل من أشكال التدخّل الأجنبي، سواء كان عسكريا أو سياسيا، بما ينسجم مع عقيدتها الدبلوماسية القائمة على احترام السّيادة الوطنية وعدم التدخّل .

وقد عملت الجزائر، منذ بداية النّزاع، على البقاء على مسافة واحدة من مختلف الأطراف المتنازعة، ما أتاح لها الحفاظ على قنوات تواصل فاعلة مع حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس من جهة، ومجلس النواب في طبرق من جهة أخرى.

«في هذا الإطار، استضافت الجزائر عدّة اجتماعات غير رسمية بين الفاعلين اللّيبيين، منها اللقاء الذي جرى في يناير 2024، والّذي جمع ممثّلين عن مجلس النوّاب والمجلس الأعلى

للدّولة، برعاية تقنية من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، بهدف دفع العملية الانتخابية المجمدة منذ نهاية 2021»[1].

هذا الانخراط النّشط يُعَبِّر عن رغبة استراتيجية لدى الجزائر في لعب دور استباقي في معالجة أزمات جوارها المباشر، ليس فقط انطلاقا من منطلقات تضامنية، بل أيضا لحماية أمنها القومي، في ظل تَشابك التهديدات العابرة للحدود في السّاحل وليبيا مع الاستقرار الداخلي، خصوصًا في ولايات الجنوب.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية تُواجه مفارقة هيكلية بين تمسّكها بالمبادئ الأخلاقية المعلنة – كالدّفاع عن السّيادة ورفض التدخّل – وبين مقتضيات البراغماتية الجيوسياسية في بيئة إقليمية ودولية متقلّبة. فالتدخّلات المتزايدة لقوى إقليمية ودولية في ليبيا، مثل تركيا ، روسيا و مصر، تدفع الجزائر إلى إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية، وتطوير قدراتها التأثيرية ضمن منطق تحالفات مرنة وخطاب سياسي ديناميكي ، و لما لا تغيير عقيدتها و تُعَسْكِر سياستها الخارجية .

وفي هذا السيّاق، يُسجّل منذ عام 2023 توجّه جزائري واضح نحو تعزيز الحضور في الأطُر المتعدّدة الأطراف، مثل الاتّحاد الإفريقي ومجموعة دوّل السّاحل والصّحراء-CEN) (SAD، بالإضافة إلى توسيع مساهماتها في عمليات حفظ السّلام التّابعة للأمم المتّحدة، بما يعكس مسعى للتّحول من مجرد «وسيط محلي» إلى فاعل إقليمي مرجعي في ملفات الأمن

1- وكالة الأنباء الجزائرية. "الجزائر تحتضن لقاءً غير رسمي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الليبيين". الجزائرAPS :، 22 جانفي 2024https://www.aps.dz/ar/algerie/157422 .

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" .(UNSMIL) اجتماع غير رسمي بين ممثلي المؤسسات الليبية في الجزائر لدفع العملية الانتخابية"، بيان صحفي، 20يناير .2024
https://unsmil.unmissions.org/ar/libya-dialogue-algeria-jan2024

، بالإضافة إلى توسيع مساهماتها في عمليات حفظ السّلام التابعة للأمم المتّحدة، بما يعكس مسعى للتّحول من مجرد «وسيط محلي» إلى فاعل إقليمي مرجعي في ملفات الأمن ، التّنمية و الوساطة، حسب مضمون تحليلات يحيى زبير الذي أشار إلى أنّ «السيّاسة الخارجية الجزائرية تُظهر توازنا بين الالتزام بالمبادئ والتكيّف البراغماتي»[1].

الوساطة الجزائرية في مالي

في مالي، تواصل الجزائر لعب دور محوري في مسار الوساطة السياسية، انطلاقًا من دورها التاريخي الذي برز بشكل خاص منذ الأزمة التي اندلعت عام 2012، حين أدّى الانقلاب العسكري في باماكو، وتنامي الحركات الانفصالية والجهادية في الّشمال، إلى زعزعة الاستقرار السّياسي والأمني في البلاد. وبدافع من القرب الجغرافي، والمخاوف الأمنية المشتركة والخبرة الدبلوماسية السّابقة، تبنت الجزائر منذ ذلك الحين مقاربة قائمة على الحوار السياسي الشّامل، بهدف احتواء التّهديدات العابرة للحدود، لا سيما بالولايات الجنوبية المتاخمة. وقد تُوّج هذا باتفاق الجزائر للسّلام والمصالحة في يونيو 2015، الذي رعته الجزائر كمُسيِّر رئيسي بالتّعاون مع بعثة الأمم المتحدة في مالي (MINUSMA) والاتّحاد الإفريقي.

استند الاتّفاق إلى مقاربة ثلاثية الأبعاد، شملت ترتيبات أمنية جديدة، وإصلاحات في مجال الحكم المحلّي و الاعتراف بخصوصيات ثقافية وسياسية لمكوّنات الشّمال، وعلى رأسها الطّوارق. وكما أشارت غانم–يزبك: «سعت الجزائر من خلال هذا الاتّفاق إلى إعادة بناء الثّقة بين المركز والهامش، انطلاقًا من فهم عميق لبنية النّزاع في السّاحل»[2].

1-Yahia Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in a Changing Regional Order: Between Normative Commitments and Pragmatic Adjustments," *Middle East Policy* 30, no. 1 (Spring 2023): P.66–68.

2-Ghanem-Yazbeck, Dalia. "Algeria's Role in the Sahel Crisis: Pragmatic Diplomacy and Regional Stability." *Carnegie Middle East Center*, January 2024,P. 5 .

و يعدّ أبرز إنجاز دبلوماسي للجزائر في السّاحل منذ التّسعينيات، لما يتضمّنه من هندسة سياسية وأمنية متقدّمة نسبياً.

غير أنّ السّنوات التّالية كشفت عن هشاشة مسار التنفيذ، بفعل تدهور الأوضاع الأمنية، وتصاعد هجمات الجماعات الإرهابية، وضعف الالتزام من قبل بعض الأطراف الموقّعة. وفي عام 2023، أعلنت الحكومة المالية، التي يقودها المجلس العسكري بقيادة العقيد آسيمي غويتا، انسحابها من مسار تنفيذ الاتّفاق، بحجّة "انحيازه لأجندات انفصالية" بحسب وصف السّلطات. هذا التطور شكّل نكسة لمسار السّلام و وضع الجزائر أمام اختبار دبلوماسي، خاصة وأنّها كانت تراهن على الاتّفاق كمرتكز أساسي لاستقرار السّاحل.

رغم ذلك، لم تتخلّ الجزائر عن دورها، بل سعت خلال عامي 2024 و2025 إلى إعادة إحياء الاتّفاق من خلال مسارين متوازيين ;

الأول: اتّصالات مباشرة مع المجلس العسكري المالي، لتقريب وجهات النّظر حول إعادة تكييف الاتّفاق بما يتناسب مع الوقائع السيّاسية الجديدة.

الثّاني: جهود خلف الكواليس لإقناع الحركات الأزوادية، المنضوية ضمن "تنسيقية حركات أزواد(CMA) "، بعدم التّصعيد العسكري، والحفاظ على قنوات الحوار المفتوحة. وقد استضافت الجزائر في مارس 2025 لقاء غير معلن جمع دبلوماسيين جزائريين بممثّلين عن الجانبين، بمساعدة فنّية من بعثة الاتّحاد الإفريقي، في محاولة لرسم خريطة طريق جديدة قائمة على مبدأ "الاتّفاق المعدّل القائم على التوافق.

إنّ الجزائر تحاول المواءمة بين الحفاظ على مبدأ احترام سيّادة الدوّل، وبين الدفاع عن الاتفاق الذي يُعدّ نتاجا دبلوماسيا جزائريا بامتياز. وتؤكّد المعطيات الميدانية أنّ الفشل في

إنعاش الاتّفاق ستكون له تداعيات مباشرة على الأمن الحدودي الجزائري، بالنّظر إلى تزايد نشاط الجماعات المسلّحة العابرة للحدود، واستغلالها فراغ السّلطة في شمال مالي لشنّ هجمات متفرّقة في مناطق حدودية جزائرية .

تُظهر حالة الوساطة في مالي أنّ دبلوماسية الجزائر لم تعد تكتفي بالدّعوة للحوار، بل باتت تواجه تحدّيات تتعلّق بإدارة عمليات سلام معقّدة في إطار إقليمي متقلّب، ما يتطلّب أدوات أكثر مرونة، وشراكات دولية وإقليمية متعدّدة الأطراف لضمان الفعالية.

الوساطة الجزائرية في ليبيا

تواصل الجزائر خلال عام 2025 لعب دور فاعل في مسار التّسوية السيّاسية الليّبية، مستندة إلى مبدأي رفض التدخلّات العسكرية الأجنبية والدّعوة إلى حوار شامل بين اللّيبيين. فمنذ اندلاع الأزمة اللّيبية عام 2011، تبنّت الجزائر موقفا ثابتا يدعو إلى «احترام السيّادة اللّيبية ورفض أي حلول تُفرض من الخارج»[1]، في انسجام مع مبادئها التّقليدية في السيّاسة الخارجية، التي تركز على تقرير المصير وعدم التدخّل.

و قد شهد عام 2024 تصاعدًا ملحوظًا في الحراك الدبلوماسي الجزائري تّجاه الملف اللّيبي، تمثل في استضافة الجزائر لجولة غير رسمية من المشاورات بين وفدين يمثّلان مجلس النوّاب اللّيبي والمجلس الأعلى للدولة، بالتّنسيق مع «بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)» وَ«الاتحاد الإفريقي»[2]. ورغم محدودية نتائج اللّقاء، إلاّ أنّه ساهم في إعادة فتح قنوات التّواصل بين الأطراف، في وقت يشهد فيه المسار الأممي جمودًا واضحًا منذ تأجيل

1- وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج .*مواقف الجزائر من الأزمة الليبية* .الجزائر :وزارة الشؤون الخارجية، .2021. https://www.mfa.gov.dz/.

2- United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). "UNSMIL Welcomes Algeria-hosted Consultations between Libyan Parties." November 2024. https://unsmil.unmissions.org

الانتخابات اللّيبية أواخر 2023 . في أوائل 2025، نظمّت الجزائر منتدى دبلوماسيًا إقليميًا جمع ممثّلين عن دول الجوار اللّيبي (تونس، مصر، النيجر و تشاد)، تمحور حول إعادة تفعيل المبادرة "اللّيبية–اللّيبية"، وقد أكّد وزير الخارجية الجزائري، أحمد عطاف، في تصريحاته آنذاك أنّ «الحلّ السياسي في ليبيا يجب أن يُبنى داخل البيت اللّيبي، برعاية الأمم المتّحدة، لكن بدفع من دول الجوار التي تتحمّل العبء الأمني والاقتصادي للأزمة[1]».

اعتمدت الجزائر مع الأزمة اللّيبية مقاربة شاملة تراعي الأسباب البنيوية للنّزاع، كالتّفاوتات الإقليمية، والإقصاء السيّاسي، وتدهور الخدمات، مركّزة في مبادراتها الأخيرة على ضرورة «ضمان تمثيل عادل للمكوّنات اللّيبية وتحقيق التّوازن الجهوي بين الشرق والغرب والجنوب»[2].

كشف تقرير صادر عن وزارة الدّفاع الجزائرية في مارس 2025 عن «ارتفاع في محاولات التسلّل عبر الحدود اللّيبية بنسبة 18٪ مقارنة بعام 2023»[3]، ما يعكس استمرار هشاشة الوضع الميداني في الجنوب اللّيبي، ويؤكّد من جديد ارتباط الأمن اللّيبي بالأمن الجزائري المباشر. ولهذا، لا تُعدّ الوساطة الجزائرية خيارًا دبلوماسيًا فقط ، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار حدودها الشرقية الممتدة لأكثر من 1000 كيلومتر.

إنّ المقاربة الجزائرية تركّز على إحياء مبدأ «الحوار الشامل من الداخل»[3]، والعمل على تجنيب ليبيا المزيد من التشظّي المؤسّساتي، في ظلّ التّنافس الإقليمي والدّولي، ما يجعل الجزائر لا تزال تحظى بقبول جميع الفرقاء اللّيبيين، بفضل سيّاستها المتوازنة وغير المتحيّزة.

1- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية" .تصريحات الوزير أحمد عطاف حول الأزمة الليبية خلال ندوة صحفية مشتركة مع نظيرته التونسية ".الجزائر، 12فبراير .2024منشور رسمي عبر صفحة الوزارة على فيسبوك . https://www.facebook.com/MFAlgeria

2- .APS (Algérie Presse Service)الجزائرية، 17 فبراير 2025.

وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. «بيان صحفي حول الأمن الحدودي والتسللات غير الشرعية عبر الحدود الشرقية». الجزائر، 27 مارس 2025. https://www.mdn.dz .

- **المطلب الثّاني: التحالفات والشّرَاكة الاستراتيجية بين (روسيا، الصيّن والاتّحاد الأوروبي)**

في ظلّ تحوّلات النّظام الدّولي وتصاعد التّنافس بين القوى الكبرى، كثّفت الجزائر من جهودها لتنويع تحالفاتها الاستراتيجية، ساعية إلى تعزيز استقلال قرارها السيّادي ورفع قدرتها التفاوضية إقليمياً ودولياً. وتمثّل الشراكة مع كل من روسيا، الصّين، والاتّحاد الأوروبي ركائز رئيسية في هذه المقاربة متعدّدة الأقطاب، التي تعكس توازناً دقيقاً بين المصالح الاقتصادية والأمنية والسيّاسية.

1. الشّراكة مع روسيا: تقارب استراتيجي متجدّد

تُعدّ روسيا أحد أهم الشركاء التّقليديين للجزائر في مجالي الدّفاع والطّاقة ، وقد تعزّز هذا التقارب في السّنوات الأخيرة، خاصّة بعد الزيّارة التي قام بها الرّئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى موسكو في يونيو 2023، والتي تُوِّجت بتوقيع ما وصفته وسائل الإعلام الروسية بـ «إعلان الشراكة الاستراتيجية المعمقة»[1]. وفي عام 2025، واصلت الجزائر توسيع تعاونها العسكري مع روسيا، من خلال اتّفاقات لتحديث «منظومة الدفاع الجوي» وتعزيز «القدرات البحرية»، إضافة إلى تنظيم «دورات تدريبية مشتركة»[2].

إنّ هذا التّقارب يطرح تحدّيات متزايدة، في ظلّ استمرار العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب الحرب على أوكرانيا، ما يتطلّب من الجزائر اعتماد سياسة خارجية متوازنة تحفظ مصالحها الاستراتيجية دون الإضرار بعلاقاتها مع شركاء مُهِمّين كالاتّحاد الأوروبي.

1- وكالة" تاس "الروسية، "روسيا والجزائر توقّعان إعلان شراكة استراتيجية معمّقة"، 15يونيو .2023

2- وزارة الدفاع الجزائرية، "بيان حول التعاون العسكري الجزائري-الروسي"، نشر في الجريدة الرسمية، يناير .2025

2. العلاقة مع الصّين: شراكة اقتصادية قابلة للتّوسّع

أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد شهدت العلاقة مع الصّين توسّعاً ملحوظاً، خاصّة منذ انضمام الجزائر إلى مبادرة "الحزام والطريق" عام 2018. وبحلول عام 2025، أصبحت الصّين المستثمر الأول في مشاريع البنية التحتية الكبرى في الجزائر، من ضمنها مشروع ميناء الحمدانية بشرشال، و«خطوط السكك الحديدية التي تربط الجنوب بالموانئ الساحلية»[1] . كما تمّ التوقيع في يناير 2025 على اتفاقية جديدة بين البلدين لتعزيز التعاون في مجالات الرّقمنة والطاقة المتجددة، ما يعكس، حسب تحليلات الخبراء، «انتقال العلاقة من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة تنموية طويلة الأمد»[2].

3.العلاقة مع الاتّحاد الأوروبي: شراكة حذرة ولكن حيويّة

رغم فترات التوتّر المتقطعة، لا يزال الاتحاد الأوروبي يُعَد الشّريك التّجاري الأوّل للجزائر، إذ تتمحور العلاقة أساساً حول تصدير الطاقة، خصوصاً الغاز الطبيعي، إلى جانب التّعاون في ملفات الهجرة والأمن الحدودي. وفي مارس 2025، انعقدت الدورة العاشرة لمجلس الشّراكة بين الجزائر والاتّحاد الأوروبي، حيث تمّ طرح مقترحات لإعادة تقييم اتفاق الشّراكة الموقّع عام 2005 بما يضمن، حسب تعبير الجانب الجزائري، «مقاربة أكثر إنصافاً لمصالح الجزائر الاقتصادية»[3].

1-*Xinhua News Agency*. "China Becomes Algeria's Top Investor in Infrastructure Projects." *Xinhua*, FebruaryP. 10, 2025.

2-El Watan. «الجزائر والصين توقعان اتفاقية تعاون في مجال الرقمنة والطاقة المتجددة.» *El Watan*, 17 janvier 2025.

3-European Commission. *EU-Algeria Association Council: Joint Statement, 10th Session*. Brussels, March 2025. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_2031

في سيّاق تعزيز الشّراكة بين الجزائر والاتّحاد الأوروبي في مجال الطاقات المتجدّدة، شهد التّعاون في مجال الهيدروجين الأخضر توسعًا ملحوظًا . تسعى الجزائر إلى أن تصبح موردا رئيسيا للهيدروجين الأخضر نحو أوروبا بحلول عام 2030، كجزء من استراتيجيتها للانتقال الطاقي وتعزيز شراكاتها الخضراء .

وقد تم الإعلان عن مشروع نقل الهيدروجين من الجزائر إلى أوروبا، والذي يهدف إلى إنتاج الهيدروجين الأخضر في الجزائر ونقله إلى ألمانيا عبر تونس، إيطاليا، النمسا وصولًا إلى الوجهة النهّائية.

تكشف خارطة الشّراكة الجزائرية عن مقاربة استراتيجية متعدّدة الأبعاد تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين شركاء الشّرق والغرب، دون انخراط تام في أي محور .وفي سياق دولي يتسم باستقطاب متزايد، تحاول الجزائر ترسيخ موقعها كفاعل وسيط وَ وازن، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومن قدراتها الطاقية والدبلوماسية.

خلاصة الفصل الثّاني

حاولت من خلال هذا الفصل تحليل موقع الجزائر الجيوسياسي في ظلّ التحوّلات الدولية المتسارعة، حيث تبرز كفاعل محوري في شمال إفريقيا وحوض المتوسّط بفضل موقعها الاستراتيجي الرّابط بين إفريقيا، أوروبا، والعالم العربي، وحدودها مع دول مأزومة أمنيًا. ويمنحها هذا الوضع قدرة على التّأثير الإقليمي، تدعّمه شبكة علاقات متنوّعة عبر الاتّحاد الإفريقي والشّراكة الأورومتوسطية، رغم تقلّب المصالح الدّولية. غير أنّ الجزائر تواجه تحدّيات تؤثّر على فعاليتها، من بينها ضعف اقتصادي ناجم عن تبعية للمحروقات، وضغوط أمنية في السّاحل والصحراء، واختلالات اجتماعية كالهجرة غير النّظامية. ومع ذلك، تواصل سيّاستها الخارجية دورها النشط، خاصّة في الوساطة الإقليمية، وتسعى لتوسيع تحالفاتها مع قوى كبرى كروسيا، الصين و الاتحاد الأوروبي لتعزيز موقعها في نظام عالمي يتجّه نحو التعدّدية القطبية.

الفصل الثّالث

الفصل الثّالث : المساهمة الجزائرية في النّظام الدولي المتحوّل (2020-2025)

في سياق التحوّلات الدّولية المتسارعة بين 2020 و 2025، سعت الجزائر إلى إعادة تموقعها ضمن النّظام الدولي من خلال توظيف فعّال لأدواتها الطّاقية والدبلوماسية .اعتمدت مقاربة براغماتية تهدف إلى تحقيق" المرونة السيادية"، أي تأمين القرار الاقتصادي الوطني في ظلّ الأزمات، مع التّ ركيز على تنويع الشراكات وتقليص الارتهان للأسواق الأوروبية. فقد توجّهت الجزائر نحو قوى ناشئة كالصّين وتركيا والهند، ضمن منطق التعاون جنوب–جنوب، مستفيدة من الطّلب المتزايد على الغاز بعد أزمة أوكرانيا، لتستخدمه كأداة ردع ناعمة تعزّز موقعها التفاوضي.

يمثل مشروع أنبوب الغاز العابر للصّحراء (TSGP) بعداً استراتيجياً لهذا التوجّه، إذ يعزّز التكامل الإفريقي ويربط الأسواق النيجيرية والأوروبية عبر الجزائر، ما يعكس تحوّلها إلى محور طاقي قاري . بالتوازي أعادت الجزائر النظر في قوانين الاستثمار في قطاع المحروقات، ضمن ما يمكن وصفه بـ**"تأميم ثانٍ"**، يهدف إلى حفظ السيّادة على الموارد مع ضمان جذب استثمارات بشروط متوازنة.

دبلوماسياً، تبنّت الجزائر سياسة تعدّد المسارات، فراجعت اتّفاق الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي بعد تقييم سلبي لمكاسبه، وواجهت الانتقادات الصّادرة عن البرلمان الأوروبي بمواقف سيّادية تؤكّد رفضها لأيّ وصاية رمزية . كما علّقت بشكل انتقائي التّعاون الأمني مع فرنسا، في رسالة سياسية مفادها أنّ الشّراكة لا تكون إلاّ على قاعدة الندية والاحترام المتبادل.

وفي الفضاء الإفريقي، عادت الجزائر لتفعيل رمزيتها التّحررية من خلال دعم الاستقلالية الإقليمية في مواجهة النّفوذ الفرنسي، خصوصاً في منطقة السّاحل، مما عزّز من حضورها الرّمزي والسّياسي في القارة .لقد أظهرت الجزائر، خلال هذه المرحلة، قدرة على استخدام أدواتها التقليدية بطريقة استراتيجية مرنة، سمحت لها بإعادة مَوْضَعَة دورها كدولة متوسّطة تبحث عن موقع متوازن في نظام دولي متعدد الأقطاب وغير مستقر.

المبحث الأول: المقاربة الطاقية الجزائرية و المعادلات الاقتصادية

تشهد السيّاسة الطاقية في الجزائر تحولات جذرية تتماشى مع التغيرات الجيوسياسية العالمية، خاصة في أعقاب الأزمة الأوكرانية وتصاعد التنافس على الموارد الطبيعية .لم يعد قطاع الطّاقة مجرّد مصدر للتّصدير التّقليدي، بل أصبح يمثّل ركيزة استراتيجية أساسية تعكس رغبة البلاد في إعادة ترتيب موقعها على الخريطة الدّولية .هذه التّغيرات تجسّد توجهًا براغماتيًا يتبنى مفهوم" المرونة السيّادية "كإطار يوجّه تعامل الجزائر مع أسواق الطاقة.

يركّز هذا المبحث على استكشاف مختلف أبعاد هذه المقاربة عبر خمسة محاور مترابطة، تتناول التحوّل البراغماتي في السيّاسة الطّاقية الجزائرية مع التّركيز على مفهوم" المرونة السيّادية "الذي يوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على استقلال القرار الوطني .كما يبحث في إعادة توجيه الشّراكات الطّاقية نحو القوى الصّاعدة مثل الصّين وروسيا، ما يعكس استراتيجية واضحة لتنويع العلاقات وتجنّب الاعتماد الكلّي على السّوق الأوروبية .ويسلّط الضّوء على دور الغاز كأداة" ردع ناعمة"، تُمكّن الجزائر من تعزيز موقعها التفاوضي في أوروبا دون اللّجوء إلى المواجهات المباشرة.

كما يستعرض مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) كخطوة نحو تعزيز التكامل الإقليمي وربط الجزائر بدول عمق القارة الأفريقية، ويتناول مفهوم" التأميم الثاني "من خلال قانون المحروقات الجديد، الذي يشكل إطارًا قانونيًا يعيد ضبط شروط الاستثمار ويعزّز السيّادة الاقتصادية في قطاع الطاقة.

من خلال هذه الرؤية المتكاملة، يظهر كيف تُوظّف الجزائر قطاع الطّاقة كأداة استراتيجية تتجاوز البعد الاقتصادي لتصبح رافعة مؤثرة في بناء موقعها السياسي والجيوستراتيجي في عالم يشهد تعدّدية أقطاب وتغيرات مستمرة.

- **المطلب الأوّل :البراغماتية الطاقية ومفاهيم "المرونة السيادية"**

في ظلّ التحوّلات الجيوسياسية التي شهدها النّظام الدولي بعد عام 2022، تبنّت الجزائر مقاربة طاقية براغماتية اتّسمت بقدر كبير من المرونة السيّادية، حيث أعادت توجيه سياساتها الطّاقية بعيدًا عن منطق الاصطفاف الإيديولوجي أو التّبعية الاقتصادية، نحو منطق التموقع السيّادي حسب تقلّبات السّوق وموازين القوى.

لقد سمحت هذه البراغماتية للجزائر بإعادة التّموضع في سوق الطاقة الأوروبي والدولي من موقع تفاوضي أقوى، دون التّنازل عن استقلالية قرارها الاستراتيجي. وقد وجدت الجزائر في أزمة الطّاقة الناتجة عن الحرب في أوكرانيا فرصة لإعادة هيكلة علاقتها بالاتّحاد الأوروبي، خاصّة بعد أن تصاعدت أهمّية الغاز الجزائري كمصدر بديل عن الغاز الرّوسي. غير أنّ الجزائر لم تسقط في فخّ التوظيف السيّاسي من قبل المحور الغربي، بل عملت على «تنويع شركائها وزيادة قدرتها على المناورة بين العروض والأسواق دون الخضوع لضغوط المحاور»[1].

ويشير الطاهر بوعزيز إلى أنّ «السيّادة الطاقية لا تقاس فقط بحجم الاحتياطات، بل بقدرة الدولة على التحكّم في شروط التفاوض والبيع»[2]، وهو ما يعكس رؤية الجزائر للطاقة كأداة سيادية وليست مجرد مورد اقتصادي.

1-Bouaziz, Tahar. *L'économie politique de la souveraineté énergétique en Algérie* (Alger: Centre d'Études sur l'Afrique du Nord, 2025),P. 61 .

2- Ibid., 64.

يُستخلص من هذا الطّرح مستويات للمرونة السيّادية الجزائرية:

أولًا: تفادي الالتزامات طويلة المدى المجحفة مع الأطراف الغربية؛

ثانيًا: الانفتاح على شركاء جدد من آسيا وإفريقيا؛

ثالثًا: استعمال الطّاقة كأداة توازن في العلاقات الدّولية لا كوسيلة خضوع.

ويؤكّد الدكتور محمد لعقاب في تحليله لقانون المحروقات الجديد، أنّ الجزائر «لم تعد مجرّد مصدّر للمواد الخام، بل أصبحت فاعلًا طاقيًا يضع شروطه ويعيد رسم قواعد اللّعبة»[1]. كما يشير عبد الحق كريم إلى أنّ هذه المقاربة لا تعكس فقط ردّ فعل ظرفي، بل تعبّر عن «إرادة استراتيجية لبناء تموضع سيادي طويل المدى في السّوق الطاقية الدّولية»[2]، ما يبرز الوعي المتزايد بأهمية الطّاقة كرافعة للنفوذ الإقليمي والدولي.

- **المطلب الثّاني: توجيه الشّراكات نحو قوى صاعدة**

في إطار سعي الجزائر إلى إعادة تشكيل تحالفاتها الدّولية وتقليص التّبعية الأوروبية، تبذل الجزائر جهودًا متواصلة لإعادة توجيه شراكاتها الاستراتيجية نحو القوى الصّاعدة مثل الصّين، روسيا، وإيطاليا. تأتي هذه التحرّكات في سيّاق تحولّات جيوسياسية كبرى تزداد وضوحًا في العقد الأخير، حيث تسعى إلى التكيّف مع النظام الدولي الجديد الذي يشهد صعود قوى غير غربية تتنافس على النفوذ في المنطقة.

1- محمد لعقاب، *قانون المحروقات الجديد: بين ضرورات الاستثمار ومتطلبات السيادة الوطنية* (الجزائر: دار الأمة، 2021)، 55.

2-كريم، عبد الحق. "التحول في السياسة الطاقوية الجزائرية: قراءة في الأبعاد الاستراتيجية "*مجلة دراسات في العلاقات الدولية والطاقة* 9، عدد 1 (2022): 77–94.

تطورت العلاقات الجزائرية الصّينية بشكل ملحوظ في إطار مبادرة" الحزام والطريق"، التي تُعد أداة رئيسية للتوسع الجيواقتصادي الصّيني .تستثمر بكين في مشاريع استراتيجية بالجزائر، خاصّة في البنية التّحتية وقطاع الطّاقة، و قد أُشير إلى أنّ«الصّين لم تعد مجرّد شريك تجاري، بل أصبحت فاعلًا بنيويًا في عملية إعادة تشكيل شبكات الإنتاج والطاقة في شمال إفريقيا»[1]، من خلال مشاريع تشمل تطوير الموانئ، واستثمارات في النفط والغاز، والتعاون التقني.

تُعد روسيا شريكًا استراتيجيًا للجزائر في المجال العسكري، حيث مكّنت الاتّفاقيات الثنائية من تعزيز القدرات الدفاعية، خاصّة مع تراجع الدور الأوروبي. و تشير الأدبيات إلى أن «الجزائر حافظت على توازن علاقاتها مع موسكو منذ الحقبة السّوفييتية، لكنّها اليوم توظّف هذا التوازن لتعزيز استقلال قرارها الأمني»[2] .وتبقى موسكو أحد أبرز مورّدي الأسلحة، ما يحد من التأثير الأوروبي في قطاع الدّفاع.

أمّا بخصوص إيطاليا، فقد أصبح التّعاون في قطاعي الطّاقة والغاز أحد الأعمدة الأساسية في العلاقات بين البلدين. إذ تُعدّ الجزائر اليوم «أكبر مزوّد للغاز الطبيعي إلى إيطاليا، متقدّمة على روسيا والنرويج»[3]، ممّا يساعد على تقليص التّبعية الإيطالية للطّاقة الروسية، خاصّة بعد الأزمة الأوكرانية. كما تتقاطع مصالح الجزائر وإيطاليا في مجالات الزّراعة والصّناعة، ويتيح هذا التّعاون الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتبادل الخبرات في الصّناعات التحويلية.

1-أبو عامر، صالح" .العلاقات الجزائرية الصينية :الأبعاد الاستراتيجية والتحديات ".*مركز الجزيرة للدراسات*، 17يناير 2023 . https://studies.aljazeera.net/ar/article/5500

2- Ibid ، (ص.17.الاقتباس حول روسيا وارد في نفس الدراسة أعلاه).

3-*رويترز*" .الجزائر تتصدر قائمة مزودي الغاز لإيطاليا متجاوزة روسيا ".نُشر في 10يناير 2023. https://www.reuters.com/world/algeria-becomes-top-gas-supplier-italy-2023

وبذلك، تسعى الجزائر إلى تقليص تبعيتها لأوروبا من خلال تنويع شراكاتها الدولية، لا سيّما مع القوى الصّاعدة، وهو ما يعكس تحولًا استراتيجيًا نحو نظام متعدّد الأقطاب، يرتكز على الاستقلالية الطّاقية وإعادة التموضع الجيو–اقتصادي.

- **المطلب الثّالث :الغاز كأداة ردع ناعمة**

اعتمدت الجزائر، في ظل التّصعيد الجيوسياسي المتزايد بعد 2021، مقاربة جديدة في التعّامل مع ملف الغاز، تقوم على مبدأ "تسليح الغاز" كوسيلة ردع ناعمة، دون الانزلاق إلى منطق المواجهة المباشرة. وقد تجلّت معالم هذا التّوظيف الجيوطاقي للرّدع من خلال:

أولًا:وقف العمل بأنبوب الغاز المغاربي–الأوروبي ؛

ثانيًا: خفض كمّيات الغاز المصدّرة عبر خط ميدغاز ؛

ثالثًا: الرد الصّارم على تغيير مدريد لموقفها التّقليدي من قضية الصّحراء الغربية.

لقد كان قرار وقف أنبوب المغرب بمثابة «رسالة ردعية موجّهة لكل من يربط مصالحه الاستراتيجية بعداء مع الجزائر"، وهو ما وضع الرّباط في موقف جيو–طاقي حرج. كما أنّ خفض الإمدادات نحو إسبانيا لم يكن إجراءً فنّيًا فحسب، بل قرارًا سياسيًا ذا دلالة، إذ رأت الجزائر في الانحراف الإسباني دعمًا ضمنيًا للمشروع المغربي، ما استوجب "إعادة ضبط معادلة الغاز وفق منطق السيّادة وليس مجرد السّوق»[1].

إنّ الغاز بالنسبة للجزائر ليس مجرّد سلعة للتّصدير، بل أداة ناعمة تُستخدم لحماية الثوابت الوطنية في مواجهة التحولّات الإقليمية، وهو ما يعكس تحولًا نوعيًا في استخدام أدوات

1-Algeria's Suspension of GME is 'Manageable' Problem for Morocco, Expert Says," *MAP News*, December 16, 2021, https://www.mapnews.ma/en/actualites/economy/algerias-suspension-gme-manageable-problem-morocco-expert-says

الطاقة ضمن منطق الرّدع الاستراتيجي، دون الوصول إلى سياسة العقوبات المباشرة التي تتنافى مع مبدأ عدم التدخّل الذي تتمسّك به الجزائر.

من هذا المنظور، وظّفت الجزائر قدراتها الغازية ضمن إطار ما يمكن وصفه بـ "الردع الطّاقي السيادي"، والذي يقوم على ضبط وتكييف تدفّقات الطّاقة بناءً على مواقف الشركاء من القضايا المصنّفة ضمن مجال سيادتها العليا، وعلى رأسها قضية الصّحراء الغربية. وقد تم ذلك دون الإخلال بالتزاماتها التعاقدية الجوهرية، خصوصًا مع الزبائن الأوروبيين التّقليديين، وهو ما يشير إلى براغماتية استراتيجية تُوازن بين المصالح التجارية والمواقف السياسية.

وفي هذا السياق، يرى كريم بن يونس أن قرار وقف أنبوب الغاز المار عبر المغرب كان رسالة ردعية موجّهة لكل من يربط مصالحه الاستراتيجية بعداء مع الجزائر، وهو ما وضع الرّباط في موقف جيو–طاقي حرج. كما أن تخفيض الإمدادات نحو إسبانيا لم يكن مجرّد إجراء فنّي، بل "قرار سيّادي بأبعاد جيوسياسية"، يعكس – حسب الباحثة مريم رايس –إعادة ضبط معادلة الغاز وفق منطق السيّادة وليس السّوق وحده.

وقد سمحت هذه الاستراتيجية بإعادة تموضع الجزائر ضمن معادلة الطّاقة الأوروبية، لا كمجرد بديل ظرفي عن الغاز الرّوسي، بل كفاعل جيو–طاقي يملك هامش مناورة ويُعيد تعريف الشّروط. فوفق ما يؤكّده جان بيير سيريني، فإنّ الجزائر «استعادت موقعها كقوّة طاقية تفرض شروطها لا تستجدي الطّلب»[1]. وهو تحوّل يعكس دينامية جديدة في العلاقات الأورومتوسطية، ويقوّي موقع الجزائر في ميزان القوى الطاقي.

1-Sérine, Jean-Pierre. “France et le mirage du gaz algérien.” *Orient XXI*, October 5, 2022. https://orientxxi.info/magazine/article5862.

- **المطلب الرّابع :مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء**

يعد مشروع مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء أحد المبادرات البارزة في مجال التّعاون الطاقي بين دول غرب إفريقيا وشمال إفريقيا. يهدف المشروع إلى تعزيز التّكامل الإقليمي في مجال الطاقة، خاصّة من خلال تطوير شبكة نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا عبر النيجر والجزائر وصولاً إلى الأسواق الأوروبية. ويمثّل هذا المشروع خطوة هامّة لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة في إفريقيا، و يسعى إلى تحسين إمدادات الطّاقة و الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة.

من الناحية الجيو–طاقة، يعكس مشروع (TSGP) التوجّه الاستراتيجي للجزائر في إعادة تموقعها كمصدر رئيسي للطاقة في المنطقة. حيث لا يُعتبر المشروع مجرد نقطة ربط بين منابع الغاز في نيجيريا وأسواق أوروبا، بل هو جزء من استراتيجية الجزائر الطّاقية الرامية إلى تعزيز مكانتها الجيو–استراتيجية. ووفقًا للباحث كريم بن يونس، فإنّ هذا المشروع يعكس «إعادة تكامل الطّاقة بين دول شمال إفريقيا وغربها في إطار مصالح استراتيجية مشتركة»[2].

كما أشار إلى أنّ الجزائر تسعى من خلال المشروع إلى تعزيز دورها كلاعب رئيسي في أمن الطاقة الأوروبي، بما يساهم في «تعميق التّكامل الطاقي بين الدول الإفريقية»[3]. وبالنسبة للجزائر، يُعد مشروع (TSGP) منصّة استراتيجية تمكّنها من تعزيز نفوذها في الساحة الطاقية العالمية. وبالرغم من التحديات الفنية والمالية، يبقى المشروع مدعومًا بمؤسّسات مالية دولية، ممّا يساهم في توسيع قاعدة التّعاون بين الدول الإفريقية.

1-OPEC Bulletin. “The Trans-Saharan Gas Pipeline Project: Enhancing Africa-Europe Energy Connectivity.” *OPEC Bulletin*, May 2022.https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6874.htm.

2- OPEC Bulletin. “The Trans-Saharan Gas Pipeline Project: Enhancing Africa-Europe Energy Connectivity.” *OPEC Bulletin*, May 2022.https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6874.htm

3- Wikipedia.“Trans-Saharan gas pipeline.” *Wikipedia*, last modified August 2024. https://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Saharan_gas_pipeline

في الإطار ذاته، يرى الباحث مكسيم جيروم أن «الجزائر تعتبر هذا المشروع خطوة نحو تحقيق أمن الطّاقة الإقليمي، وهو ما يعزّز من استقرار المنطقة»[1]. كما يضيف أنّ المشروع يسهم في استقرار الاقتصاد الجزائري ويعزّز من دوره في تعزيز شبكة الطاقة بين أوروبا وإفريقيا.

- **المطلب الخامس :التّأميم الثّاني للمحروقات**

في سيّاق التحوّلات الجيو–طاقية التي تشهدها الجزائر في العقدين الأخيرين، مثّل التأميم الثاني للموارد الطبيعية أحد القرارات الاستراتيجية الحاسمة التي جسّدت تحولًا جوهريًا في العلاقات بين الجزائر والشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات. وقد كان هذا القرار بمثابة خطوة جريئة نحو تعزيز سيادة الجزائر على مواردها الطبيعية وتقليل التّبعية لشركات الطاقة الغربية، مع التّأكيد على ضرورة أن تخضع هذه الشّركات لظروف واشتراطات تضعها الجزائر بنفسها، وفقًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية.

وقد تجسّد هذا التحول بشكل رئيسي في "قانون المحروقات" الذي أقّرته الجزائر، والذي يُعدّ إعادة تعريف للعلاقة بين الدولة وشركات النّفط والغاز، يُعتبر هذا القانون بمثابة خطوة نحو تحقيق "السيادة الطاقية" للجزائر، حيث يُلزم الشركات الأجنبية بالالتزام بشروط الجزائر في عمليات الاستكشاف والإنتاج، وهو ما يضعها في وضعية تُجبرها على مُلاءمة مصالحها مع المصالح الوطنية الجزائرية .

إنّ هذا الإجراء يعكس تحولًا استراتيجيًا من مجرد مستغل للمصادر الطبيعية إلى «مُملي الشروط» على الشّركات الأجنبية.

1-OPEC Bulletin. "The Trans-Saharan Gas Pipeline Project: Enhancing Africa-Europe Energy Connectivity." *OPEC Bulletin*, May 2022. https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6874.htm

إنّ التأميم الثّاني لموارد الجزائر الطاقية يُعد بمثابة نقلة نوعية في تأكيد سيادة الدولة على قطاع المحروقات. ويؤكد بوعزيز أنّ هذا الإجراء يمثّل تحولًا في الدور الذي تلعبه الجزائر في سوق الطاقة العالمي، بحيث بدل أن تكون مجرد متلقٍّ لشروط الشّركات متعدّدة الجنسيات تصبح هي من تُملي الشروط.

من جهة أخرى، يلفت الخبراء إلى أنّ التأميم الثّاني يهدف إلى ضمان استفادة الجزائر بشكل أكبر من عائدات قطاع المحروقات، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بعيدًا عن استنزاف الموارد. وفقًا للباحث مكسيم جيروم، هذا التحوّل في السياسات الطاقية يُعد خطوة استراتيجية نحو إعادة توزيع الثروات لصالح الجزائر.

المبحث الثّاني: الدبلوماسية و زوال الهيمنة الرمزية الأوروبية

يشهد العالم المعاصر تحوّلات متسارعة في موازين القوة الدولية، مما يؤثّر بشكل مباشر على طبيعة الدبلوماسية وأساليب ممارسة النّفوذ بين الدول .في هذا السّياق، تبرز أهمية مراجعة وتحليل مفاهيم الهيمنة الرمزية التي كانت تُمارسها القوى الأوروبية، والتي بدأت تشهد زوالًا تدريجيًا نتيجة لتعدّد المسارات الدبلوماسية وتنوع قنوات التواصل السّياسي والاقتصادي. لذا، يتطلّب فهم هذه الظّاهرة دراسة معمّقة لأدوات وأساليب الدبلوماسية الحديثة التي تعيد تشكيل العلاقات بين الأطراف الدولية، بعيدًا عن الأحادية والتبعية التّقليدية.

يأتي هذا الفصل ليسلّط الضّوء على كيفية انخراط الفاعلين في أطر دبلوماسية متعدّدة الأبعاد، حيث يتم مراجعة اتفاقيات الشراكة الأوروبية في ضوء التحدّيات الجديدة، بالإضافة إلى الاشتباك الذّكي مع المؤسّسات الأوروبية، مثل البرلمان الأوروبي، الذي بات لاعبًا فاعلًا في صياغة السيّاسات الخارجية .كما يتناول الفصل خطوة تجميد التّعاون الأمني الانتقائي مع فرنسا كاستراتيجية سياسية تهدف إلى إعادة موازنة العلاقات الأمنية والدبلوماسية، مؤكّدا بذلك زوال الهيمنة الرّمزية الأوروبية وتبلور نماذج دبلوماسية أكثر استقلالية وفعالية.

- **المطلب الأوّل : الجزائر و دبلوماسية الجسور المتعدّدة**

في إطار سعي الجزائر لتوسيع نفوذها على السّاحة الدولية، تنتهج الجزائر سياسة دبلوماسية متعدّدة المسارات، تعتمد على بناء علاقات استراتيجية متنوعة مع القوى الكبرى. هذا النهج يتجسّد في تحركات الجزائر الدبلوماسية باتجاه دول مثل ألمانيا،البرتغال، النمسا ، المجر و سلوفينيا لنسج علاقات خاصّة معها في مجالات متعدّدة.

ألمانيا : تعد ألمانيا من بين الشركاء الأساسيين للجزائر داخل الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من تمسّكها بالخطوط التقليدية للسياسة الأوروبية، فقد أظهرت مرونة نسبية في تعاملها مع الجزائر، خاصّة في مجالات الطاقة والمشاريع الاقتصادية المشتركة.

إنّ الجزائر تسعى إلى تعزيز العلاقات مع ألمانيا باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة في الاتّحاد الأوروبي، وهي بذلك تمهد الطريق لتحقيق الاستقلال الطّاقي وزيادة التّنوع في شراكاتها الاستراتيجية. ومن خلال هذه الشراكة، تحاول الجزائر تأمين موقع متقدّم في السّوق الطاقية الأوروبية، عبر استثمارات في قطاع الغاز والنفط وتوسيع التّعاون التقني.

البرتغال : تُمثل العلاقات الجزائرية البرتغالية نموذجًا لعلاقات تفاعلية واقعية للمصالح والتّعاون . فعلى المستوى الرّسمي، حافظ البلدان على علاقات دبلوماسية مستقرة، عزّزتها زيارات متبادلة واتفاقات شراكة في مجالات الطّاقة، النقل و التعليم العالي .غير أنّ ما يميز هذه العلاقات هو التوسّع التدريجي نحو جسور موازية، شملت التعاون الأكاديمي من خلال برامج تبادل جامعي، والانفتاح الثقافي المتبادل، إضافة إلى دور الجالية الجزائرية في البرتغال كمحفّز للتفاهم الشّعبي وتسهيل الحوار المجتمعي، وهو ما يعكس جسورًا دبلوماسية غير تقليدية أسهمت في تنويع أدوات التواصل والتأثير.

هذا التداخل أتاح للطرفين بناء علاقة مرنة تتجاوز منطق المصالح الظرفية نحو شراكة متعدّدة الأبعاد .وبعد زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى البرتغال، أصبحت هذه الجسور وسيلة

لفك الهيمنة الأوروبية التقليدية ، من خلال تعزيز علاقات متوازنة مع دول أوروبية خارج المحور الفرنسي – الإسباني . بالنسبة للجزائر، يشكل الانفتاح على البرتغال أداة استراتيجية لإعادة تشكيل التموضع بالفضاء المتوسطي، بينما تستفيد البرتغال من هذه العلاقة في تأمين الطاقة والانفتاح على عمق إفريقي عبر شريك مستقل. بهذا ، تبرز الجسور الدبلوماسية كأدوات فاعلة في إعادة هندسة العلاقات الخارجية بعيدًا عن نماذج التبعية الكلاسيكية.

النمسا : تمثّل النمسا حالة خاصّة في إطار السياسة الخارجية الجزائرية، إذ تسعى الجزائر إلى توطيد علاقتها بها على خلفية توجهها المتصاعد نحو الاستقلالية عن الهيمنة الأوروبية التقليدية. وبوصفها دولة محايدة، تشكّل النمسا بالنّسبة للجزائر نافذة دبلوماسية مرنة في أوروبا.

تساهم الجزائر في مشاريع تعاون طاقي وتكنولوجي تدفع بالعلاقات الثنائية نحو شراكات تنموية. إنّ الجزائر ترى في النمسا شريكًا موثوقًا في سياسة التنويع، ما يتيح لها أن تستفيد من الخبرات النمساوية في قطاع الطاقة المتجدّدة والتنمية المستدامة.

المجر : أمّا المجر، فتمثل نموذجًا آخر للتعاون الجزائري الأوروبي، وتتميز العلاقات معها بطابع استراتيجي واضح. إذ تعتمد الجزائر على بودابست كشريك في مجالات الطاقة والزراعة، وترى في سياسة الحكومة المجرية المستقلة عن التوجهات الأوروبية السّائدة فرصة لتقوية شراكاتها الثنائية. وفي هذا السيّاق، إنّ الجزائر تعتبر المجر شريكًا استراتيجيًا في وسط أوروبا، لاسيما في مجال تكنولوجيا الطاقة والمشاريع البنية التحتية، مما يعزز دورها كفاعل جيوسياسي مستقل.

من خلال هذه التحركات، تعمل الجزائر على تنويع شراكاتها الأوروبية، بما يخدم مصالحها الوطنية ويعزّز من استقلالية قرارها السياسي. كما تساهم هذه السيّاسة في إعادة مكانتها كقوة إقليمية ذات تأثير متصاعد في معادلات السيّاسة والاقتصاد على المستويين الأوروبي والدولي.

سلوفينيا : في إطار سياسة الانفتاح التي تنتهجها الجزائر، تأتي الديناميكية الجديدة للعلاقات الجزائرية–السلوفينية كتعبير عن رغبة مشتركة في فتح جسور تعاون متعدّدة الأبعاد مع شركاء أوروبيين جدد . فقد شكّلت زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى سلوفينيا في مايو 2024 محطّة مفصلية في مسار تعزيز هذه العلاقات، حيث تُوّجت بتوقيع اتفاقيات استراتيجية شملت قطاعات الطّاقة، خاصّة من خلال عقد توريد الغاز بين سوناطراك وجيوبلان، إلى جانب مجالات الذّكاء الاصطناعي، التحوّل الرقمي، والتّعليم العالي . كما عزّز افتتاح السّفارة الجزائرية في ليوبليانا البعد الدبلوماسي للعلاقات، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لترسيخ حضور الجزائر في فضاءات تعاون نوعية خارج الأطر التّقليدية . و تدلّ هذه المبادرات على توجّه جزائري نحو تنويع شراكاته وبناء علاقات أكثر توازنًا وتبادلية، قائمة على المصالح المشتركة ونقل الخبرات، خاصّة في ظلّ التحوّلات العالمية التي تفرض تكاملًا أوثق بين الشّمال والجنوب.

المطلب الثّاني : مراجعة اتفاقية الشّراكة الأوروبية

إنّ اتفاقية الشّراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الموقّعة سنة 2002 والمفعّلة منذ سنة 2005، إحدى أبرز أشكال التّعاون التي وُضعت تحت شعار تعزيز العلاقات الاقتصادية، والدّفع بما يسمى بـ"الجوار الأوروبي". غير أنّ التّطبيق العملي لهذه الاتفاقية أفرز انزياحا واضحًا عن مبدأ التوازن والمصلحة المتبادلة، حيث استفادت الأطراف الأوروبية من امتيازات تجارية وجمركية واسعة، في حين بقيت المكاسب الجزائرية هامشية وغير متناسبة مع التّنازلات المقدّمة مقارنة مع بعض الجيران .

و تبقى أحد أبرز الإشكالات تتمثّل في اختلال الميزان التجاري، الذي ظلّ يميل لصالح الاتّحاد الأوروبي، مع عدم وجود أثر إيجابي ملموس على الاقتصاد الجزائري في ما يخصّ تنويع مصادر الدخل، نقل التكنولوجيا أو تحسين مناخ الاستثمار. بل وُصِف الاتّفاق، في بعض الأوساط التّحليلية، بأنّه جائر كرّس التبعية الاقتصادية.

برزت أصوات رسمية وخبرات وطنية تطالب بمراجعة بنود الاتّفاق بما يتماشى مع المصالح العليا للدولة الجزائرية، ويدفع باتّجاه أكثر عدالة. وقد أُعلن رسميًا، منذ سنة 2020، عن تشكيل لجنة وطنية لإعادة تقييم بنود الشّراكة، لا سيما تلك التي تمسّ القطاعات الاستراتيجية، في ظل التغيرات التي فرضتها جائحة كوفيد–19، وانهيار أسعار النّفط، وما تبعها من إعادة رسم أولويات الاقتصاد الجزائري.

المراجعة لم تكن تقنية فحسب، بل ارتبطت بتوجّه أوسع لمقاومة أشكال جديدة من الوصاية، تستخدم فيها بعض القوى الأوروبية أدوات التّعاون الاقتصادي للضّغط السياسي، لا سيما في ملفات الهجرة، الديمقراطية و حقوق الإنسان. هذا ما جعل الجزائر تتّجه نحو سياسة خارجية أكثر توازنا، تقوم على مبدأ المعاملة الندّية دون خضوع، وترتكز على تنويع الشركاء، وعدم الارتهان لمحور بعينه، مع الاحتفاظ بمسافة استراتيجية تحمي القرار الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإنّ مراجعة اتفاق الشّراكة لم تُطرح كمجرد إجراء تقني، بل باعتبارها جزءًا من مقاومة «الوصاية المقنّعة التي مورست على الجزائر باسم التعاون»[1]، وتعبيرًا عن إرادة جديدة في إعادة تشكيل العلاقات الدولية على أساس السّيادة والكرامة الاقتصادية.

1- Ministère de la Communication. *Déclaration sur la révision de l'accord d'association avec l'Union européenne*. Alger : Gouvernement algérien, 13 août 2020. Accès : http://www.mincom.gov.dz

- **المطلب الثّالث :الاشتباك مع البرلمان الأوروبي وتفكيك قراراته**

مثّل البرلمان الأوروبي في السّنوات الأخيرة «أداة ضغط سياسي ظالمة تّجاه الجزائر، خصوصًا في ما يتعلّق بملف الحريات ، الصحافة و قضايا حقوق الإنسان»[1]. وقد صدرت عنه عدة لوائح وتوصيات انتقادية تّجاه الوضع الداخلي الجزائري، غالبًا ما حملت طابعًا غير ملزم لكنها وظّفت دبلوماسيًا لتأليب الرأي العام الأوروبي والدّولي، أو لخلق صورة نمطية تبرّر أشكالًا أخرى من الضّغط السياسي والاقتصادي. غير أنّ الجزائر لم تقف موقف الدّفاع التّقليدي، بل طوّرت ما يمكن تسميته المواجهة المحسوبة مع المؤسّسات الأوروبية، يقوم على التفكيك التدريجي لبنية القرار الأوروبي الموحّد، مستفيدة من التباين الداخلي بين مواقف الدول و تداخل مصالحها.

البرلمان الأوروبي لا يحتكر القرار في العلاقات الدولية ولا يعبّر دوما عن موقف موحّد تجاه دول الجوار، ما سمح للدبلوماسية الجزائرية بالتحرّك بمرونة في عواصم مؤثرة لتفكيك الإجماع الانتقادي وصياغة شبكات ضغط داخل الاتّحاد. وقد نجحت الجزائر في أن «تعيد تعريف العلاقة مع أوروبا ليس من بوابة البرلمان، بل من خلال تفكيك هندسة القرار الموحّد ذاته»[2].

التحوّل الجزائري كان استراتيجيًا بتشكيل شبكات طاقية مع دول أوروبية مثل إيطاليا ، النمسا و هنغاريا، ممّا أدّى إلى تباين مواقف هذه الدول عن الخطاب البرلماني الموحّـــد تّجاه الجزائر، ما أدّى إلى ضعف قدرة البرلمان الأوروبي على فرض رؤية موحّدة.

1-Boukhars, Anouar. *Algeria's Strategic Recalibration in the Maghreb and Europe*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2021. https://carnegieendowment.org/.

2-Buehler, Michael. *Algeria's Strategic Use of Intelligence Cooperation: The French Dilemma*. Policy Brief. European Council on Foreign Relations, March 2023. https://ecfr.eu/publication/algerias-strategic-use-of-intelligence-cooperation/.

و عليه ، لم تعد الجزائر تتعامل مع الضغوط البرلمانية كمعطى فوقي، بل كمسار يمكن التفاوض حوله، وإعادة تشكيله عبر تحالفات ظرفية أو استراتيجية، تُبطل الطابع الشمولي لقرارات تُتخذ أحيانًا خارج التوازنات الواقعية. وهذا ما يفسّر كيف تحوّلت بعض القرارات البرلمانية، التي بدت هجومية في ظاهرها، إلى فرص لإعادة تموضع الجزائر كفاعل مستقل، لا يخضع لتوصيفات معيارية أوروبية، بل يفرض حضوره عبر أدوات واقعية.

- **المطلب الرّابع :تجميد التّعاون الأمني مع فرنسا**

تعدّ قضية التعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا من القضايا الحسّاسة التي تخضع لتحوّلات ديناميكية وفقًا للسيّاقات الإقليمية والدولية. في السّنوات الأخيرة، شهدت العلاقات بين البلدين في هذا المجال تراجعًا ملحوظًا، لا سيما في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية والتّعاون في محاربة الإرهاب. هذه العلاقة التي كانت محكومة بمصلحة مشتركة في مكافحة الإرهاب في منطقة السّاحل والصحراء، بدأت تواجه تحدّيات كبيرة نتيجة لتوتّرات سياسية ودبلوماسية بين الطرفين، مما جعلها تخضع لسياسات التّجميد .

في إطار هذه الديناميكية، يمكن تفسير تجميد التّعاون الأمني على أنّه بمثابة ضغط سياسي تمارسه الجزائر على فرنسا لتقليص قدرة فرنسا على الحصول على معلومات حيوية ، مما يشكّل تهديدًا للأمن القومي الجزائري.

الجزائر تمتلك خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف، و تدرك تمامًا أهمية المعلومات الاستخباراتية في هذا المجال، وتدرك كذلك أنّ الضغط على فرنسا من خلال قطع أو تقليص التّعاون قد يعزّز موقفها الاستراتيجي في المفاوضات السيّاسية. من جهة أخرى، تعتبر الجزائر أنّ التّعاون الأمني مع فرنسا يجب أن يكون متوازنًا، بحيث يضمن احترام السيّادة الوطنية وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية.

من ناحية أخرى، يتجسّد هذا الفراغ الأمني كأداة ردع واضحة، حيث أنّ عدم تبادل المعلومات الاستخباراتية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم تهديدات الإرهاب والجريمة المنظّمة، وهو

ما يعكس ضغوطًا على فرنسا لتعديل سيّاساتها تّجاه الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، إنّ هذا التّجميد الانتقائي يعكس رؤية الجزائر حول ضرورة فرض الشروط في التّعاون الأمني بما يتماشى مع مصالحها السيّادية ويعزّز من استقلالية قراراتها الإقليمية والدولية.

إنّ تّجميد التّعاون الأمني بين الجزائر وفرنسا لا يمثّل مجرّد رد فعل على التوتّرات السيّاسية بين البلدين، بل هو جزء من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز المواقف الجزائرية على السّاحة الإقليمية والدولية. وقد تبرز هذه الاستراتيجية كإحدى الأدوات الفاعلة للضّغط السياسي، التي تحاكي بشكل دقيق الأساليب المتّبعة في التوازنات الجيوسياسية الكبرى.

المبحث الثّالث: التموضع الجزائري الإفريقي و الرّمزية التحرّرية

تعتبر الجزائر من الدول التي حقّقت لنفسها موقعًا متميّزًا على السّاحة الإفريقية، حيث يتموضع دورها بشكل استراتيجي في إطار الجغرافيا السيّاسية للقارة السّمراء. هذا التموضع الجزائري لا يعكس فقط التحدّيات الجيوسياسية بل يعكس أيضًا الرّمزية التحرّرية التي تؤمن بها الجزائر من خلال تاريخها النّضالي ضدّ الاستعمار. إنّ الجزائر، منذ استقلالها في عام 1962، تبنّت سياسة داعمة لحركات التحرّر الوطني في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، ما جعلها واحدة من أبرز القوى المساندة للتحوّلات السيّاسية والاجتماعية في إفريقيا.

في تحليل هذا التموضع، يمكن النّظر إلى الجزائر على أنّها دولة تمثل نموذجًا للتحرّر من الهيمنة الاستعمارية، وهو ما أضفى عليها رمزية تحرّرية قويّة على المستوى القاري. الجزائر لا تزال تبرز في المحافل الدولية كمحرّك رئيسي للمواقف المناهضة للاستعمار الجديد وللتدخّلات الخارجية، بل هي من الأوائل الذين دعوا إلى وحدة القارة الإفريقية وتأسيس منظّمة الوحدة الإفريقية، التي كانت بمثابة نقطة تحوّل مهمّة في تاريخ القارة.

إنّ الجزائر، من خلال استراتيجيتها الإفريقية، تسعى إلى تعزيز روابطها مع الدّول الإفريقية الأخرى على أسس التّعاون المتبادل والاحترام للسّيادة الوطنية، وهو ما يتجسّد في دورها الفاعل في القضايا الإفريقية كالنّزاعات في منطقة السّاحل، والتّعاون في مجال التّنمية

الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب. هذا التموضع الجزائري يعدّ من أحد الأبعاد الأساسية التي تساهم في بناء الثّقل الاستراتيجي في القارة.

من ناحية أخرى، تستند الرّمزية التحرّرية التي تمثّلها الجزائر في إفريقيا إلى تاريخها الثّوري ضدّ الاستعمار الفرنسي، وهو ما جعلها تكتسب مكانة خاصّة لدى الشعوب الإفريقية التي كانت، ولا تزال، تحترم هذه الرمزية النّضالية. الجزائر تظلّ رمزًا للتحدّي ضدّ القوى الكبرى، مما يعزّز من مكانتها في السيّاسة الإفريقية كداعم رئيسي للعدالة والسّيادة الوطنية.

من جانب آخر، يبقى للجزائر دور كبير في تشكيل أطُر التعاون الإقليمي والدّولي داخل القارة الإفريقية، وهو ما ينعكس في مشاركتها الفاعلة في الاتّحاد الإفريقي وتوجيه مواقفها نحو خلق تحالفات استراتيجية تخدم القضايا الإفريقية المشتركة، مثل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة السّاحل والصّحراء.

إنّ التّموضع الجزائري في إفريقيا لا يقتصر على البُعد السياسي والعسكري فقط، بل يتعدّاه إلى بُعد رمزي يعكس التزام الجزائر المستمر بمبادئ التحرّر والسيّادة الوطنية. من خلال هذا التموضع، تعمل الجزائر على تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، مساهمة بذلك في بناء تكتل إفريقي قوي قادر على مواجهة التحدّيات الجيوسياسية في القارة.

- **المطلب الأوّل: مساهمة الجزائر في تعطيل الامتداد الفرنسي الأفريقي**

شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا نوعيًّا في الأدوار الجيوسياسية الجزائرية في القارة الإفريقية، خاصّة ما يُعرف بفكّ الارتباط الإفريقي عن الهيمنة الفرنسية، وهو مسار لم تكن الجزائر فاعله السّلبي بل أحد مهندسيه وصانعي تحولّاته الكبرى. فقد ساهمت الجزائر، عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية وأمنية، في تقويض مرتكزات النّفوذ الفرنسي التّاريخي، خاصّة في دول السّاحل وغرب إفريقيا، على غرار مالي، النيجر، وبوركينا فاسو.

شكّلت أزمة مالي منعطفًا حاسمًا في تبلور هذا الدّور، حيث رفضت الجزائر الانخراط في المقاربة الفرنسية القائمة على التدخّل العسكري من خلال عملية "برخان"، وفضّلت بدلًا من ذلك تعزيز مسار الوساطة والحوار بين الحكومة المالية والحركات المسلّحة. لقد كانت الجزائر الطرف الأساسي في اتفاق الجزائر 2015 للسّلام والمصالحة في مالي، ممّا وضعها في مواجهة غير مباشرة مع باريس التّي كانت تسعى لتكريس حضورها الأمني والعسكري هناك. ورغم انسحاب بعض الفصائل من الاتّفاق، ظلّ ذلك الإطار المرجعي أحد أبرز الإنجازات الدبلوماسية الجزائرية في منطقة السّاحل.

وفي أعقاب الانقلابات العسكرية في مالي (2021)، بوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023)، تبنّت الجزائر خطابًا سياسيًا يحترم "السيّادة الوطنية" لتلك الدول، ورفضت أيّ تدخّل خارجي ضدّ الأنظمة الجديدة، على خلاف الموقف الفرنسي الذي سارع إلى وصف تلك التغييرات بأنّها "غير شرعية"، وسعى لاستعمال ذراعه الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) لفرض عقوبات على نيامي ، باماكو و واكادوغو. وفي هذا الشّأن، شدّد الرئيس عبد المجيد تبون على أنّ «الجزائر لن تشارك في أي عدوان على دولة إفريقية، مهما كانت الظروف»[1]، وهو موقف تم توظيفه لتأكيد تموضع الجزائر كمدافع عن السيّادة الإفريقية ضد المنطق الكولونيالي المستمر.

علاوة على ذلك، لعبت الجزائر دورًا اقتصاديًا موازيًا لدورها السيّاسي، من خلال الدّفع نحو شراكات طاقية مع دول السّاحل، في محاولة لتقويض احتكار الشّركات الفرنسية (مثل توتال) للأسواق الإفريقية. تجلّى هذا التوجّه في مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصّحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline)، الذي يربط نيجيريا بالجزائر مرورًا بالنيجر، وهو مشروع

1- رابح، بن يونس" .السياسة الجزائرية تجاه الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر :دراسة في الدفاع عن السيادة الإفريقية ".مجلة دراسات شمال أفريقيا 15، العدد ..145-123 :(2024)

يُنظر إليه كبديل استراتيجي للتّبعية الإفريقية للبنية التّحتية الفرنسية، ويُعزّز من استقلال القرار الطّاقي للقارة.

من النّاحية الرمزية، أصبحت الجزائر تمثّل قطبًا مضادًا للنّفوذ الفرنسي في إفريقيا، خاصّة بعد أن اتّخذت الدول الثلاث (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) قرارًا جماعيًا بطرد القوات الفرنسية ، وإغلاق قواعدها العسكرية، وتشكيل تكتل جديد تحت اسم : تحالف دول السّاحل، بعيدًا عن الإملاءات الفرنسية. ورغم أنّ الجزائر لم تكن جزءًا رسميًا من هذا التحالف، إلّا أنّ مواقف الجزائر السياسية والإعلامية، إلى جانب أدواتها الدبلوماسية، شكّلت عنصرَ طمأنة لكلّ من مالي، النيجر و بوركينا فاسو، إذ باتت تُقدَّم كـ«ضامن إقليمي لسيادة دول الساحل»[1] .وفي هذا السيّاق، ساهمت الجزائر بشكلٍ غير مباشر في إفشال المشروع الفرنسي لإنشاء بعثة أوروبية جديدة تحت اسم "تاكوبا(Takuba) "، كانت تهدف إلى تعويض الانسحاب الأمريكي والبريطاني من منطقة السّاحل. وقد رفضت الجزائر دعم هذا التوجّه، وطرحت بدلاً عنه مقاربة بديلة، تقوم على تعزيز الآليات الأمنية القارّية بقيادة الاتحاد الإفريقي، بعيدًا عن التدخّلات الأجنبية .وقد أشار تقرير مركز الدراسات الأمنية الإفريقية إلى أنّ «انسحاب قوة تاكوبا يُعدّ فرصةً لإبراز قيادة الاتحاد الإفريقي في معالجة أزمة السّاحل»[2]، وهو ما يعكس الالتزام بمبدأ «الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية»،وسعيها إلى شراكة إقليمية مستقلة عن النفوذ الخارجي.

إنّ الجزائر لم تكتف بمجرد اتّخاذ مواقف احتجاجية ضدّ فرنسا، بل شرعت في هندسة نظام إقليمي جديد في السّاحل الإفريقي، قوامه السيّادة الوطنية، التحرّر من التبّعية، والتّعاون جنوب–جنوب. وهو ما يُفسّر جزئيًا تراجع النّفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا، وتحول الجزائر إلى قوّة ضامنة للتوازنات الاستراتيجية في المنطقة.

1-International Crisis Group, *Keeping Mali's Transition on Track*, Africa Report N°318, 1 December 2022, P. 18.

2-Africa Center for Strategic Studies, "Drawdown of France's Operation Barkhane in the Sahel Opens Opportunities," February 17, 2022, https://africacenter.org

المطلب الثّاني : ملء الفراغ الاستعماري

يشكّل الانسحاب التدريجي لفرنسا من مناطق نفوذها التّقليدية في إفريقيا، خاصّة في منطقة السّاحل، تحوّلًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، أعاد صياغة ملامح العلاقات الدولية في القارة. إنّ فرنسا، التي كانت تعتبر نفسها «الرّاعية الأمنية» لما يُعرف بإفريقيا الفرنكوفونية، أصبحت تواجه رفضًا سياسيًا وشعبيًا متصاعدًا، تجسد في الانقلابات العسكرية المتتالية بكل من مالي (2021)، بوركينا فاسو (2022) و النيجر (2023)، والتي ترافقت مع طرد القوات الفرنسية وإغلاق القواعد العسكرية.

أدّى هذا إلى فراغ استعماري بالمعنى الرّمزي و الجيواستراتيجي للكلمة ، نتيجة تراجع النّفوذ الفرنسي الذي كان يشمل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والثّقافية عبر ما يُعرف بـ«الفرنكوفونية السياسية»[1].

وقد أشار تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) إلى أنّ هذه الانسحابات تمثل رفضًا متزايدًا من قبل الدول الإفريقية للوصاية الغربية، حيث اعتُبرت محاولات فرنسا لإعادة تشكيل علاقاتها مع مستعمراتها السّابقة «سطحية وتفتقر إلى تغييرات دبلوماسية جوهرية»[2].

في هذا السياق، بدأت قوى دولية أخرى، مثل روسيا والصّين وتركيا، في ملء هذا الفراغ، مستفيدة من النقمة المتزايدة ضدّ الوجود الغربي، ومن تنامي الرغبة الإفريقية في التحرّر من أشكال الاستعمار الجديد .وقد أشار تقرير لموقع "Democracy in Africa" إلى أنّ« انسحاب

1-Alain Antil, *France's Post-Colonial Disengagement in the Sahel: Geopolitical and Symbolic Decline*, IFRI, December 2023, p. 4.

2-Center for Strategic and International Studies (CSIS), *France's Waning Influence in Africa*, Commentary, August 15, 2023, https://www.csis.org.

القوات الفرنسية يرمز إلى تحوّل أوسع في العلاقات بين فرنسا وإفريقيا »[1]، حيث تسعى الدول الإفريقية إلى إعادة تعريف علاقاتها مع القوى الخارجية.

- **المطلب الثّالث :استراتيجية الجزائر المبنية على مبدأ عدم التدخّل**

أولًا: ليبيا – الوساطة دون التدخّل : في السيّاق الجيوسياسي المضطرب للأزمة الليّبية، اتخذت الجزائر موقفًا استراتيجيًا حذرًا يركّز على دعم الاستقرار الإقليمي دون الانخراط في أيّ تدخّلات عسكرية مباشرة. منذ بداية النّزاع اللّيبي في عام 2011، رفضت الجزائر بشكل قاطع أيّ تدخّل عسكري خارجي، سواء كان غربيا أو إقليميا، حيث كانت ترى أنّ أيّ تدخل قد يزيد من تعقيد الوضع ويؤدّي إلى نتائج غير محمودة على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد كانت الجزائر حريصة على تبنّي مبدأ "الحيّاد الإيجابي" في التعامل مع الأطراف اللّيبية المختلفة. هذا الحيّاد لا يعني الابتعاد عن التّأثير، بل يتعلّق بممارسة دور الوساطة من خلال تقديم مبادرات سيّاسية ودبلوماسية لتقريب وجهات النّظر بين الفرقاء اللّيبيين. في هذا السيّاق، كانت الجزائر تدعو إلى ضرورة إشراك جميع الأطراف اللّيبية في عملية الحوار السياسي، بما في ذلك الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس، والجيش الوطني اللّيبي بقيّادة خليفة حفتر، والمكوّنات السيّاسية الأخرى.

إضافة إلى الدّعوة للحوار الدّاخلي سعت الجزائر إلى تعزيز دور المؤسسات الإقليمية في إدارة الأزمة، مثل الاتّحاد الإفريقي ومنظّمة التّعاون الإسلامي. وقد رأت الجزائر أنّ الحلول الإقليمية هي الأكثر ملاءمة، نظرًا لأن المشاكل اللّيبية تتعلّق بشكل أساسي بالشؤون الداخلية لهذا البلد، وبالتّالي فإنّ أي تدخّل خارجي يمكن أن يؤدّي إلى تفاقم الأزمات الأمنية والإنسانية.

1-Alain Antil, *France's Post-Colonial Disengagement in the Sahel : Geopolitical and Symbolic Decline,* IFRI Policy Paper, December 2023,P. 4.

وقد أشار تقرير لمركز كارنيغي إلى أنّ الجزائر «تسعى إلى التّأثير دون تدخل» في الشأن اللّيبي، مفضلةً الحلول السيّاسية على التدخّلات العسكرية[1].

هذا التوجّه يعكس فلسفة الجزائر في السيّاسة الخارجية التي تقوم على احترام سيّادة الدول وحقها في تحديد مصيرها دون تدخّل خارجي، وهو ما يعكس بوضوح تجربتها الاستعمارية السّابقة ورغبتها في ضمان الاستقرار الإقليمي بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

وتسعى الجزائر، من خلال هذه المقاربة، إلى تعزيز موقفها كقوّة إقليمية فاعلة في شمال إفريقيا، حيث تميّز نفسها عن القوى الكبرى التي تروج لسياسات التدخل العسكري. هذه السياسة تتماشى مع التوجهات التي أظهرتها الجزائر في العديد من الأزمات الإقليمية الأخرى، حيث تعكس ثابتًا في سياستها الخارجية في دعم الحلول السّلمية.

من ناحية أخرى، تزايدت الضّغوط على الجزائر بسبب تزايد عدد الأطراف الدولية المعنية بالصّراع اللّيبي، مثل فرنسا والولايات المتحدّة و روسيا، ممّا دفعها إلى البحث عن آليات متعدّدة الأطراف لتعزيز دورها كوسيط محايد بين الأطراف المختلفة. وقد نبّه العديد من المحلّلين إلى أنّ الجزائر تمتلك المصداقية الكافية للعب دور الوسيط بسبب علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الدول الغربية والجماعات الإسلامية المسلّحة.

وفي النّهاية، يمكن القول أنّ الجزائر تتبنّى مقاربة استراتيجية طويلة الأمد في التّعامل الأزمات اللّيبية، تسعى فيها إلى الحفاظ على استقرار المنطقة، وتجنّب الصّراعات العسكرية التي قد تزعزع أمن دول الجوار. هذه السّياسة قد تكون مفتاحًا لمستقبل أفضل بالنّسبة لليبيا، إذا تمّ التوصل إلى اتّفاقات سياسية شاملة تضمن السّلام والتّنمية المستدامة في البلاد.

1-Carnegie Endowment for International Peace. "Algeria’s Role in Libya: Seeking Influence Without Interference." Accessed April 18, 2025. https://carnegieendowment.org.

ثانيًا: مالي – دعم الحلول السياسية

منذ اندلاع التمرّد التارقي في 2012 و تفاقم الأزمة في شمال مالي، اتخذت الجزائر موقعًا مركزيًا في جهود التّسوية عبر مقاربة غير تدخلية تقوم على الوساطة السياسية وتغليب الحوار الوطني .وقد تُوِّجت هذه الجهود باتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في جوان 2015، والذي اعتُبر لسنوات، «الإطار المرجعي الوحيد للتّسوية بين الحكومة المركزية في باماكو والحركات المسلحة الأزوادية[1]».

رغم ذلك، عرف المسار انتكاسات متتالية بفعل الانقلابات العسكرية (2020–2021) ثمّ انسحاب القوات الفرنسية و"مينوسما"، ما أحدث فراغًا أمنيًا حاولت الجزائر احتواءه دبلوماسيًا . وقد جاء في تقرير لمركز الدّراسات الأمنية الإفريقية أنّ الجزائر« تُفضّل الحلول التّفاوضية على التدخّلات العسكرية»[2] معتبرة أنّ العسكرة ستُفاقم التشرذم العرقي والجهوي. وفي مارس 2025، شنّت طائرة درون تابعة للقوات المالية – وفق مصادر إقليمية موثوقة – غارة على قافلة مدنية في كيدال، ما أسفر عن مقتل مدنيين طوارق واندلاع غضب واسع بين الحركات الأزوادية .وقد أعلنت بعض الفصائل تعليق التزامها باتفاق الجزائر، معتبرة أن الحكومة الانتقالية« تخلّت عن مسار الحوار لصالح الحل العسكري المدعوم خارجيًا»[3].

1-Mohamed Mahmoud Ould Mohamedou, *The Malian Crisis and Regional Security: Algeria's Role in Mediation and Peacebuilding*, in *Africa Security Review* 28, no. 1 (2019) : P 56-68.

2-African Center for Strategic Studies, *Security Dynamics in the Sahel: Algeria's Preference for Negotiated Solutions*, Report, June 2023, https://africacenter.org/publication/security-dynamics-sahel-algeria-negotiated-solutions/.

3-Regional Security Bulletin, "Malian Drone Strike on Kidal Civilians Sparks New Tensions," March 2025, accessed May 2025, https://regionalsecuritybulletin.org/articles/malian-drone-strike-kidal

في خضم هذه التوترات، تحركت الجزائر بسرعة لإعادة ضبط المسار السّياسي، حيث:

- استدعت ممثلي الحركات الأزوادية لعقد جلسات مغلقة في العاصمة الجزائر، بهدف تهدئة التّصعيد ووقف التّصريحات التّصعيدية؛
- خاطبت باماكو عبر قنوات رسمية وغير رسمية، محذرة من عواقب توسيع نطاق العمليات العسكرية في الشمال دون تنسيق مع رعاة الاتفاق؛
- دعت إلى اجتماع عاجل للجنة متابعة اتفاق الجزائر، بحضور ممثلين عن الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، لإعادة تفعيل آليات وقف إطلاق النار؛

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية في أفريل 2025، عبّرت عن «قلقها العميق من استخدام القوة ضد السكان المدنيين»، مؤكدة أنّ «العودة إلى طاولة المفاوضات تبقى الحلّ الوحيد الممكن»[1].

تُبرز هذه التطوّرات أنّ الجزائر ما تزال الفاعل الوحيد المقبول نسبيًا من جميع الأطراف في النّزاع المالي، لكونها حافظت على موقف متوازن وغير ملوّث بالمصالح العسكرية أو الاقتصادية، على عكس القوى الأجنبية المتصارعة على النفوذ في السّاحل. كما أنّ الجزائر تدرك أنّ فشل اتفاق الجزائر سيؤدي إلى زعزعة أمنية مباشرة على حدودها الجنوبية، ما يفسّر

ثالثًا: النيجر – رفض التدخل العسكري

بعد الانقلاب العسكري في النيجر عام 2023، أعربت الجزائر عن رفضها لأيّ تدخّل عسكري خارجي، داعيةً إلى العودة إلى النّظام الدستوري عبر الحوار .وقد أشار تقرير لموقع

1-Ministère des Affaires Étrangères Algérien. *Communiqué sur la Situation au Nord du Mali*, avril 2025. https://www.mae.dz

"ميدل إيست آي" إلى أنّ الجزائر «تسعى إلى حل دبلوماسي للأزمة في النيجر، بينما تدعو الكتلة الإقليمية إلى التدخل»[1].

تُظهر السيّاسة الخارجية الجزائرية التزامًا راسخًا بمبدأ عدم التدخّل، مع التركيز على الحلول السياسية والدبلوماسية في إدارة الأزمات الإقليمية .ورغم التحدّيات المتزايدة في المنطقة، تواصل الجزائر لعب دور الوسيط، ساعية إلى تحقيق الاستقرار دون الانخراط في تدخّلات عسكرية.

- **المطلب الرّابع :مشروع "درع شمال إفريقيا"**

في إطار التحوّلات الجيوسياسية المتسارعة في شمال إفريقيا ومنطقة السّاحل، برزت الجزائر كمحور رئيسي في رسم معالم أمنية جديدة، تسعى إلى تجاوز الأنماط التقليدية للتّعاون الأمني التي طالما ارتبطت بالتدخّلات الخارجية، خاصّة من قبل فرنسا. ويأتي مشروع "درع شمال إفريقيا" كطرح استراتيجي يعكس تطلع الجزائر إلى بناء تحالف أمني مغاربي مستقل، يركّز على مقاربات داخلية وذات سيّادة في معالجة التّهديدات العابرة للحدود، من إرهاب وهجرة غير نظامية وشبكات الجريمة المنظّمة.

يندرج هذا المشروع ضمن رؤية جزائرية أوسع تسعى إلى تقويض النّفوذ العسكري الغربي في المنطقة، وتحقيق اكتفاء أمني ذاتي عبر تعاون إقليمي قاعدته الدول المغاربية، وقد أشار عدد من المحلّلين إلى أنّ الجزائر تعمل على إعادة تموضع استراتيجي يجعل من "درع شمال إفريقيا" بديلا واقعيا لمنظومات أمنية مفروضة من الخارج. وفي هذا السيّاق، يبرز الطّــرح

1-Middle East Eye. "Niger Coup: Why Is Algeria Dead-Set Against Foreign Intervention?" August 8, 2023.https://www.middleeasteye.net/news/algeria-against-niger-foreign-intervention-why

الجزائري كجزء من مقاربة "لامركزية أمنية"، تنطلق من الداخل المغاربي وتعتمد على التكامل الدفاعي والمعلوماتي بين جيوش المنطقة.

وقد تمّ الحديث عن هذا المشروع خلال عدّة منتديات أمنية إفريقية منذ 2022، حيث طرحت الجزائر مسألة "القيّادة الدورية للآلية الأمنية الإقليمية" من قبل العواصم المغاربية الكبرى، وخاصّة الجزائر العاصمة، نواكشوط، وتونس، مع إشارات متكرّرة إلى إمكانية "احتضان قيادة أركان متقدّمة في الشّرق الجزائري، وتحديدا بولاية جيجل "، نظرًا لموقعها الاستراتيجي وإطلالتها على السّاحل، في مواجهة التهديدات البحرية المتزايدة القادمة من المتوسط.

يرى المختصّون في الشؤون الأمنية أنّ هذا يشكّل بداية "القطيعة الأمنية مع فرنسا" في السّاحل والمغرب العربي، خصوصا بعد الانسحاب الفرنسي من مالي، والرّفض الشّعبي النيجري للتدخّل الفرنسي بعد انقلاب نيامي. وكما أشارت تحليلات فإنّ الجزائر «تتّجه إلى تشكيل منظومة أمنية ذاتية تعيد توزيع القوّة في شمال إفريقيا، بعيدا عن المنظورات الأطلسية»[1].

يُمثّل التوجّه المغاربي نحو مشروع "درع شمال إفريقيا" رؤية استراتيجية تهدف إلى تحصين المنطقة من التهديدات الخارجية دون السّقوط في العزلة، من خلال بناء منظومة أمنية مغاربية قائمة على السيّادة، التكامل و احترام خصوصيات الدوّل، في إطار مبدأ عدم التدخّل الذي يُعدّ من ثوابت الدبلوماسية الجزائرية.

1-مركز الدراسات الأمنية الإفريقية" .التعاون الأمني الإقليمي في المغرب العربي والساحل :الغموض المحوري للجزائر ". 13فبراير 2012. https://africacenter.org/publication/regional-security-cooperation-in-the-maghreb-and-sahel-algerias-pivotal-ambivalence

- **المطلب الخامس :تأطير النخب الإفريقية**

من خلال استراتيجيتها الإفريقية، توظّف الجزائر رصيدها التحرّري كأداة دبلوماسية ناعمة لإعادة تصدير رمزية الكفاح ضدّ الاستعمار، بهدف التأثير في الوعي السياسي للنّخب الإفريقية الصّاعدة . وتُعد برامج التّكوين الجامعي ،الدبلوماسي والأمني من أبرز آليات تعزيز هذا النفوذ، خصوصًا في إفريقيا جنوب الصحراء.

وقد أصبحت الجزائر منذ مطلع الألفية الثانية، وجهةً لتكوين آلاف الطلبة الأفارقة في مختلف التخصّصات، وخاصة في مجالات القانون الدولي، العلوم السياسية، والعلوم العسكرية. ولا يقتصر هذا التّكوين على الإطار الأكاديمي المحض، بل يتضمّن – في كثير من الأحيان – محتوى يرتبط بتجربة الجزائر التّاريخية في مقاومة الاستعمار، ممّا يُعيد إنتاج سردية التحرّر ضمن السياقات الجديدة للعلاقات الدولية الإفريقية. وبهذا، تسعى الجزائر إلى "إفريقيا جديدة" منتصف القرن العشرين.

وقد أشار أحد تقارير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) إلى أنّ الجزائر «تُوظف ذاكرتها الثورية كأداة استراتيجية لقيادة نخبة إفريقية بديلة أكثر استقلالًا عن المنظومة الغربية»[1]. ويُترجم هذا التوجه من خلال التّكوين المشترك في المدارس العليا العسكرية، وإقامة دورات دبلوماسية مشتركة، إضافة إلى تطوير برامج تنموية تستهدف الكوادر الإفريقية التي تشغل مناصب حكومية أو شبه حكومية.

هذا التوجّه السيّاسي يتقاطع أيضًا مع الطموح الجزائري لتأطير خطاب إفريقي موحّد في المحافل الدولية، خاصّة فيما يتعلّق بمسائل إصلاح مجلس الأمن، التمثيل الجنوبي، والعدالة

1-International Crisis Group. *Algérie : Naviguer entre héritage révolutionnaire et ambitions africaines*. Paris: IFRI, 2023. https://www.ifri.org/fr/publications/notes-de-lifri/strategie-africaine-algerie

المناخية. ومن خلال إعادة تشكيل الوعي التحرّري في السيّاقات الراهنة، تُراهن الجزائر على بعث موجة جديدة من النّخب الإفريقية التي تتماشى مع مشروع "السيّادة القارية" في مقابل الهيمنة الغربية المستمرّة.

إنّ تأطير النّخب الإفريقية ليس مسعى ثقافيا فحسب، بل يدخل ضمن رؤية جيوستراتيجية شاملة تعمل الجزائر على ترسيخها في إفريقيا الفرنكوفونية، خصوصا بعد تراجع النفوذ الفرنسي وتزايد الفراغ الرّمزي والقيادي، والذي تسعى الجزائر إلى ملئه عبر مزيج من الدبلوماسية الثقافية والتاريخية، والسيّاسات العمومية الدّاعمة للتّكوين والتمكين المؤسّسي.

- **المطلب السّادس :الجزائر كصوت للجنوب داخل المنظمات الدولية**

لطالما سعت الجزائر إلى ترسيخ دورها كفاعل حامل لقضايا الجنوب، في سيّاق الدفاع عن القضايا العادلة والمرافعة من أجل نظام دولي أكثر توازنًا. وقد تجسّدت هذه الوظيفة الدبلوماسية في عدّة محافل ومنظّمات، أبرزها الاتّحاد الإفريقي، مجلس الأمن، والجامعة العربية، حيث تتقاطع استراتيجية الجزائر مع مبادئ مناصرة حركات التحرّر، الدّفاع عن السيادة الوطنية و التوازن بين الشّمال والجنوب.

على مستوى الاتّحاد الإفريقي، تعدّ الجزائر من الدول المؤسّسة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، ثم من أبرز الفاعلين في مرحلة التحول إلى الاتحاد الإفريقي في 2002. فقد لعبت أدوارًا مركزية في صياغة مبدأ "الرّفض القاطع لأي تدخل أجنبي يعيد إنتاج التّبعية للقوى الكبرى"، كما تبنّت مواقف واضحة حيّال النّزاعات الإقليمية، مثل ملفّي مالي والنيجر، انطلاقًا من مقاربتها الأمنية–السيّاسية القائمة على «حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية»[1].

1- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية" .الجزائر والاتحاد الإفريقي https://www.mfa.gov.dz/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-african-union ".

و لا تزال الجزائر تُعتبر إحدى القِوى الدافعة خلف "هيئة الحكماء" و"مجلس السّلم والأمن الإفريقي"، وهو ما يعكس تموضعها كصوت توافقي داخل القارة، خاصّة في « رفضها للعقوبات الخارجية المفروضة على بعض الأنظمة الإفريقية من طرف الغرب أو المنظّمات المالية الدولية»[1]

خلال عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن(2024–2025) ، تبنّت الجزائر خطابًا يدعو إلى إصلاح بنية الحوكمة العالمية وتعزيز تمثيل الجنوب .و أكّدت أنّ« النّظام الدولي الراهن لا يعكس التنّوع الجغرافي والسيّاسي للقوى الدولية، خاصّة من إفريقيا ،آسيا وأمريكا اللاّتينية»[2] . وفي هذا الإطار، دعمت مبادرة" إصلاح مجلس الأمن" مطالبة بعضوية إفريقية دائمة تعكس الوزن الديمغرافي والسياسي للقارة[3] .

أمّا في إطار الجامعة العربية، فقد جسّدت الجزائر دور الوسيط والمُوازن، خاصّة خلال القمّة العربية التي احتضنتها في 2022، حيث أعادت التّأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بوصفها «القضية الجامعة للعرب والمسلمين»، كما نادت بـ«تحصين القرار العربي من التبّعية السيّاسية والاقتصادية». وقد تميّز الموقف الجزائري داخل الجامعة بدعم مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدوّل، مع الدّفع نحو إصلاح هيكلي للمنظّمة بما يخدم استقلالية القرار العربي. ومن المُلفِت أنّ الجزائر تبنّت، منذ 2019، خطابًا نقديًا حذرًا تُجاه بعض المبادرات

1- Yahia H. Zoubir, “Algeria’s Foreign Policy in the 21st Century: A Break from the Past?”, *The Journal of North African Studies* 20, no. 3 (2015): 350–370. https://doi.org/10.1080/13629387.2015.1007095

2- United Nations, "Security Council: Non-Permanent Members 2024–2025", United Nations Official Documents, accessed April 2025, https://www.un.org/securitycouncil/content/current-members.

3- African Union, “Common African Position on the Proposed Reform of the United Nations: The Ezulwini Consensus,” African Union Executive Council, 2005, https://au.int/en/documents/2005-03-07/common-african-position-proposed-reform-united-nations-ezulwini-consensus

التطبيعية والانقسامات الخليجية–العربية، متمسّكة بوحدة الصّف العربي على قاعدة المساواة واحترام السّيادة.

تظهر الجزائر كفاعل استراتيجي يُعيد تأطير مواقف الجنوب العالمي داخل المنتديات الدولية من منظور استقلالي–سيّادي، لا يقوم على التّبعية الأيديولوجية، بل على الدّفاع عن منطق التوازن الدولي، وتكافؤ الفرص، وحماية السّيادة الوطنية ، و يعزّز هذا الموقع الرمزي للجزائر في ما يُسمى بـ«دبلوماسية الجنوب».

خلاصة الفصل الثّالث

تناولت في هذا الفصل التحوّل في السيّاسة الخارجية والطّاقية الجزائرية بين عامي 2020 و2025، حيث يتجلّى هذا التحوّل في إعادة تموضع فعّال ضمن مشهد دولي يتّسم بتعدّدية قطبية وتراجع الهيمنة الغربية. اعتمدت الجزائر مقاربة براغماتية و مرنة في مجال الطّاقة، مستثمرة الغاز كورقة ردع ناعمة تعزّز من استقلالية قرارها السّياسي والاقتصادي. وفي هذا السّياق، وجّهت شراكاتها نحو قوى صاعدة مثل الصّين وروسيا وتركيا، وأطلقت مشاريع استراتيجية كأنبوب الغاز العابر للصحراء، إلى جانب تأميم ثانٍ للمحروقات، مما يعزّز سيادتها على مواردها.

كما تُظهر المعطيات توجّها جزائريًا نحو دبلوماسية هجومية ترتكز على تنويع التّحالفات وممارسة السّيادة الرمزية، عبر إعادة النّظر في العلاقة التّقليدية مع أوروبا، خاصّة من خلال مراجعة اتفاقيات الشّراكة وتجميد التّعاون الأمني مع فرنسا، ما يشير إلى تآكل النّفوذ الأوروبي في الجزائر. في المقابل، يتمثّل الحضور الجزائري المتنامي في إفريقيا في سعيها لملء الفراغ الذي خلّفه تراجع النّفوذ الفرنسي، مع التزامها بمبدأ عدم التدخّل، وتكوين نخب إفريقية، وطرح مبادرات كـ"درع شمال إفريقيا". بذلك، تبرز الجزائر كفاعل رمزي واستراتيجي في الجنوب العالمي، يسعى لإعادة التّوازن داخل النّظام الدولي انطلاقًا من موقع مستقل وتحرّري.

الفصل الرّابع

الفصل الرّابع : الجزائر كفاعل جيواستراتيجي ناشئ (2025–2030)

يشير الفصل إلى التحوّل المتسارع في موقع الجزائر ضمن خارطة العلاقات الدولية في ظل بيئة عالمية تتّجه نحو التعددية القطبية .تستثمر الجزائر تراجع الحضور الاستراتيجي الأمريكي لإعادة تشكيل موقعها الإقليمي والدولي، معتمدة سياسة خارجية متّزنة تقوم على البراغماتية، ما يمنحها قدرة على المناورة بين القوى الكبرى دون الارتهان لمحور بعينه.

في هذا الإطار، تنتهج الجزائر استراتيجية تستهدف تقويض الأنظمة الوكيلة التي كرّست الهيمنة الأحادية في العالم، خاصّة في المحيطين الإقليمي والإفريقي، وهو ما يتجلّى من خلال مواقفها الصّدامية المعلنة تّجاه بعض الدول التي تمثّل امتدادات لتلك الأنظمة، مثل الإمارات العربية المتّحدة .كما تتّجه نحو تفكيك العلاقات التاريخية مع فرنسا، مدفوعة برؤية تعتبر أنّ العداء العلني مع باريس يمثّل خطوة ضرورية لقطع الامتداد الفرنسي في إفريقيا وإضعاف موقعها داخل المنظومة الأوروبية.

في المقابل، تتعامل الجزائر بوعي استراتيجي مع التمّدد النّاعم للقوى الجديدة، وتسعى إلى تحجيمه بما لا يؤثّر على استقلال قرارها السيّادي، خصوصا في ظلّ تصاعد النّفوذ الصّيني في القارة الإفريقية .ومن جهة أخرى، تعمل الجزائر على استثمار موقعها الجغرافي ومواردها الطاقيّة لتعزيز دورها كمزوِّد بديل وموثوق للطّاقة، خاصّة من خلال شراكات جديدة في مجال الطاقات المتجدّدة، كالهيدروجين الأخضر، إضافة إلى دورها في تسويق الغاز الرّوسي واستغلال موارد اللّيثيوم.

وفي المجال التكنولوجي، تُظهر الجزائر طموحاً في تقليص الفجوة الرّقمية عبر مشاريع شراكة متقدّمة مع دول كبرى، بهدف بناء بنية تحتية سيبرانية وطنية، وتطوير قدراتها في الذّكاء الاصطناعي، بما يؤهلها لتكون منصّة رقمية إقليمية في الاقتصاد المعرفي ويعزّز من استقلال قرارها السيّادي في العصر الرّقمي.

المبحث الأوّل :السيادة الجيواستراتيجية في عالم متعدد الأقطاب

تمثّل السيادة الجيواستراتيجية في السياق الدولي المعاصر أحد أهم مرتكزات الفعل السياسي للدول الطّامحة إلى التّموضع الفاعل ضمن نظام عالمي متحوّل. إذ لم تعد السيادة مجرّد مفهوم قانوني يرتبط بإدارة الحدود أو ضبط المجال الدّاخلي، بل غدت ممارسة استراتيجية ذات طابع متعدّد الأبعاد، تشمل التموقع في شبكات النّفوذ، وتوظيف الموارد الطبيعية، والتحكّم في المعابر الحيوية، وامتلاك القدرة على التأثير في القرارات العابرة للقارات.

في عالم يشهد تراجعا تدريجيا لمنطق الأحادية القطبية، وتحولا متسارعا نحو تعدّدية مركزية، بدأت مفاهيم مثل "الحيّاد النّشط" و"الاستقلالية الاستراتيجية" تحلّ محل المفاهيم التّقليدية للولاء والانحياز. لقد أدركت الدول الصّاعدة أنّ السيّادة لا تُضمن فقط بالتّحالفات العسكرية أو الاقتصادية، بل بتوسيع هوامش المناورة، وبناء قدرات ذاتية في ميادين الطاقة، الغذاء، الرّقمنة و الدفاع.

في هذا السيّاق، يشير زبيغنيو بريجنسكي إلى أنّ «السّيادة في النظام الدّولي لا تتجسّد في الاحتفاظ بالاستقلال، بل في القدرة على التّأثير في الاستقلاليات الأخرى»[1]. وهو ما يعكس الفهم المعاصر للسّيادة باعتبارها حالة ديناميكية، تتفاعل مع التغيرات البنيوية في الاقتصاد العالمي، وفي موازين القوّة.

لقد برزت مفارقة لافتة في القرن الحادي والعشرين، مفادها أنّ بعض الدوّل التي حافظت على سيادتها الشّكلية فقَدَت قدرتها الاستراتيجية، بينما تمكّنت قوى أخرى من تحويل سيادتها المحدودة إلى أداة فعّالة للتأثير الجيوسياسي، من خلال توظيف الأزمات (الطاقية أو الجيو-أمنية) كمسرح للتّفاوض أو كرافعة تفاوضية. هنا، تظهر حالات مثل الجزائر ، تركيا والهند

1- Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic Books, 1997),P. 25

كمثال على دول تبنّت سياسات إعادة تموقع استراتيجية دون التفريط في استقلال قرارها الخارجي.

إنّ العالم المتعدّد الأقطاب لا يمنح السيّادة بالمجان، بل يفرضها على من يملك القدرة على إدارة الفوضى بشكل خلاّق. ومن هذا المنظور، فإنّ السيّادة الجيو–استراتيجية تُبنى على ركيزتين أساسيتين:

الأولى: هي القدرة على التحكّم في أدوات القوة الوطنية (الجيش، الموارد، التكنولوجيا).

الثانية: هي مهارة توظيف هذه الأدوات ضمن شبكات النّفوذ العالمية، دون السّقوط في تبعية جديدة أو عزلة قاتلة.

وبالتّالي، لم تعد السيّادة مسألة حدود أو شعارات، بل صارت مسألة معادلات ومواقع وتحالفات مرنة. الدول التي تُدرك ذلك هي القادرة على التفاعل بذكاء مع التعدّدية القطبية الناشئة، وتوظيفها لتعزيز مكانتها، بدل أن تتحوّل إلى مجرد هامش تابع لأقطاب جديدة تتصارع على قلب النظام العالمي.

- **المطلب الأوّل : الجزائر واستثمار تراجع الدور الغربي**

يشكّل تراجع الالتزام الأمريكي بالأمن الجماعي، وتآكل منطق الزّعامة الغربية داخل حلف النّاتو، أحد أبرز التحوّلات البنيوية التي أعادت صياغة توازنات القوى إقليميًا ودوليًا. بالنّسبة إلى الجزائر، شكّل هذا التحوّل فرصة استراتيجية لإعادة بناء استقلالية قرارها السيّاسي والدبلوماسي، بعيدًا عن الضّغوط الموروثة من المنظومات الغربية، وخصوصًا تلك التي ارتبطت بمنطق الحرب الباردة أو بالهيمنة الأطلسية على الفضاء المتوسّطي.

لقد سمح هذا الانكفاء الأمريكي، والذي تجلّى بشكل واضح منذ إدارة دونالد ترامب، بتمكين بعض الفواعل الإقليمية من توسيع هوامش المناورة الاستراتيجية، مستفيدة من تراجع

الثّقة في المظلة الأمنية الغربية، ومن التباينات البنيوية بين الأعضاء داخل النّاتو. الجزائر، باعتبارها فاعلًا محايدًا ومستقرًا، وظّفت هذه المرحلة لتأكيد نموذج السيّادة المتعدّدة الأبعاد، انطلاقًا من مبدأ رفض التموقع داخل الأحلاف، وتعزيز الشراكات الثنائية والمتعدّدة الأطراف، خاصّة مع قوى ناشئة مثل الصّين وروسيا، دون التفريط في الانفتاح التّكتيكي على أوروبا.

ضمن هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى بلورة ما يمكن تسميته بـ"الاستقلالية السيّادية الديناميكية"، التي لا تعني الانعزال، وإنّما التحكّم في مسارات التفاعل مع الخارج، وفقًا لأولويات وطنية محضة. فالجزائر لم تستسلم لإغراء التحالفات الموجّهة، بل سعت إلى ترسيخ منطق التّعاون المشروط بالندّية، سواء في ملفات الطّاقة ، الوساطة الأمنية أو توازنات المتوسّط والسّاحل.

وفي الوقت الذي عبّر فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن قلقه من تراجع فعالية النّاتو واصفًا إياه بأنه في حالة «موت دماغي»[1]، كانت الجزائر تبني لنفسها تموقعا دبلوماسيا جديدًا، بعيدا عن تلك الرّهانات المهترئة التي لم تُنتج في العقدين الأخيرين سوى الفوضى والتّبعية. فالتحوّلات في بنية التحالفات الغربية لم تكن صدمة للجزائر، بل فرصة لإعادة التموقع كفاعل غير تابع، يستثمرها لصالحه.

لقد قرأت الجزائر بذكاء الانقسام داخل الغرب، ليس كضعف في بنيته العسكرية فحسب، بل كعلامة على انحدار منظومة تقليدية غير قادرة على استيعاب تعددية المصالح.

1- "Emmanuel Macron warns Europe: NATO is becoming brain-dead," *The Economist*, November 7, 2019, https://www.economist.com/europe/2019/11/07/emmanuel-macron-warns-europe-nato-is-becoming-brain-dead.

و بذلك، تحوّل تراجع الالتزام الأمريكي إلى لحظة تأسيسية في تجديد العقيدة الدبلوماسية الجزائرية، والتي تستند إلى استقلال القرار، توازن الشّرَاكات و الحيَاد النَشط، وليس الانخراط في لعبة المحاور المتضادة.

إنّ استقلالية القرار في الحالة الجزائرية ليست خيارا ظرفيا، بل خيارا مبدئيا تأكّد براغماتيا بعد فشل التّحالفات الغربية في تحقيق الأمن والاستقرار، لا سيما في إفريقيا والشّرق الأوسط. ومن ثمّ، فإنّ هذه الاستقلالية ليست مجرد تعبير سيادي، بل تموقع جيو–استراتيجي متماسك، يرمي إلى بناء شبكة تحالفات مرنة، قائمة على تنويع الشُّركاء، وحماية المصالح، وتفادي الاندماج ضمن الاستقطابات الكبرى التي طبعت النّظام الدّولي السّابق.

- **المطلب الثّاني : الجزائر و الحيّاد البراغماتي**

اعتمدت الجزائر، منذ الاستقلال، مقاربة خارجية ترتكز على مبدأ عدم الانحياز ورفض الاصطفاف ضمن المحاور الدولية، وهو ما يمكن توصيفه بـ«الحيّاد البراغماتي»الذي لا يُختزل في موقف سلبي أو انعزالي، بل يعكس سلوكًا دبلوماسيًا مرنًا، يوازن بين المبادئ والثّوابت الوطنية من جهة، والمتغيرات الجيوسياسية من جهة أخرى .هذا الحيّاد ليس جامدًا، بل يستجيب لحسابات استراتيجية دقيقة تُمليها مصلحة الدولة وضرورات السيّادة والاستقرار الدّاخلي.

في السيّاق الرّاهن، تتسارع التحوّلات على السّاحة الّدولية، خاصّة مع تراجع الالتزام الأمريكي في مناطق متعدّدة، وتزايد التوتّرات داخل حلف شمال الأطلسي(النّاتو)، ممّا أوجد فراغات جيوسياسية تسعى قوى إقليمية ودولية إلى ملئها . في هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى استثمار هذه التقلّبات لتعزيز موقعها كفاعل إقليمي مستقل، من خلال دبلوماسية متعدّدة المسارات، وفتح قنوات حوار متوازنة مع مختلف الشُّركاء، دون الارتهان لمحاور متصارعة.

يرتكز هذا التوجّه على عناصر قوة ناعمة وصلبة، تشمل الموقع الجيوإستراتيجي، الموارد الطاقية و الخبرة التاريخية في الوساطة . كما يعكس إدراكًا متقدّما لطبيعة النّظام الدولي

المتحوّل، ما يتيح للجزائر توظيف حيّادها بصورة براغماتية، تُبقي على مسافة واحدة من الأطراف المتنازعة، دون التفريط في المصالح الحيوية للدولة. وتبرز هذه الاستراتيجية خصوصا في مواقف الجزائر من أزمات الجوار، حيث تُفضّل الحلول السياسية وتجنّب التدخّلات العسكرية، مع التأكيد على احترام سيّادة الدول.

إنّ الحياد الجزائري لا يعني اللاّموقف، بل هو خيار سياسي مدروس، يُوظّف لخدمة أهداف السياسة الخارجية، ويسعى لبناء استقلالية القرار الوطني، في عالم تزداد فيه الضّغوط الخارجية وتقلّ فيه هوامش المناورة للدول النّاشئة.

- **المطلب الثّالث : الجزائر و السيّادة المتجدّدة**

تشهد السياسة الدولية توجهاً متزايداً نحو التعدّدية القطبية، مما يتيح للجزائر فرصة لإعادة تموضعها كفاعل مستقل في النّظام الدّولي .وتوظّف الجزائر قدراتها الجيوسياسية، خصوصاً في مجالي الطّاقة والوساطة، لبناء شراكات استراتيجية دون المساس بسيادتها . ويواكب ذلك التزام متصاعد بالتكيّف مع التحدّيات البيئية ومعايير الإنتاج الطاقي المستدام و الاستثمارات المستقبلية كآلية لتعزيز السيّادة.

تعمل الجزائر على توجيه استثماراتها ضمن رؤية متوازنة بين الأمن الطّاقي والسيّادة الوطنية. فمع تعزيز صادرات الغاز، توجه الدولة جزءا من الفوائض المالية نحو مشاريع بُنى تحتية ذات طابع سيّادي ، لتقليل التبعية لعائدات المحروقات. ووفق تقرير نشره صندوق النّقد الدولي سنة 2024، فإنّ الجزائر « تسعى إلى خلق نموذج نمو أكثر استدامة عبر تنويع مصادر الدخل وتقليص الهشاشة الخارجية»[1].

1-International Monetary Fund. *Algeria: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report*. IMF Country Report No. 24/88. Washington, DC: International Monetary Fund, 2024. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/088/article-A001-en.xml

تتمحور هذه الرؤية على تطوير شراكات جنوب–جنوب وتوسيع الحضور في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تراهن الجزائر على التّموضع كفاعل اقتصادي وقاري بديل عن الهيمنة الفرنسية والصّينية المتراجعة في بعض القطاعات.

الغاز الجزائري بين السيّادة والرهانات البيئية

رغم تمسّك الجزائر بمكانتها كأحد أكبر مزوّدي أوروبا بالغاز، إلا أنّها تدرك أن مستقبل الصّناعة الطّاقية يواجه تحدّيات بيئية وضغوطا دولية متزايدة. فالاتّحاد الأوروبي يضع قيودا بيئية أكثر صرامة ضمن سيّاسة التحوّل الطّاقي، وهو ما يفرض على الجزائر تحديث بنيتها التّحتية و المرور إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات.

في ظل التّحولات العالمية في مجال الطّاقة، تسعى الجزائر إلى تعزيز توجّهها نحو الطاقات البديلة، إدراكًا لأهمية دمج المعايير البيئية والتّكنولوجية في دورة الإنتاج . ومنذ عام 2022، كثّفت الدولة جهودها لبناء شراكات استراتيجية في مجالات الطاقة المتجدّدة، خصوصا مع ألمانيا وإيطاليا، بهدف نقل التّكنولوجيا وتوسيع قاعدتها الصّناعية الخضراء.

المناورة ضمن تعدّدية الأقطاب.

السيّاسة الجزائرية تُظهر قدرة على المناورة الذّكية بين الأقطاب. فهي تعزّز علاقاتها مع روسيا في الدفاع والطّاقة، وتحافظ على تعاون مع الصّين في البنى التّحتية و الرّقمنة، دون أن تُقصي الانفتاح على الشّركاء الأوروبيين، خصوصا إيطاليا وألمانيا. ويمنحها هذا التعدّد في الشّراكة هامشا من المناورة يسمح لها بتجسيد ما يمكن تسميته بـ «السّيادة المتجدّدة»،

1- Algeria and Germany sign agreement on cooperation in renewable energy, green hydrogen," *Algeria Press Service*, October 23, 2023, https://www.aps.dz/en/economy/49156-algeria-germany-sign-agreement-on-cooperation-in-renewable-energy-green-hydrogen

، أي السيّادة التي لا تتقوقع ضمن قطب واحد، بل تتغذّى من التوازن بين المحاور.

إنّ قدرة الجزائر على التّوفيق بين الحفاظ على سيادتها، وتنويع شراكاتها، ومعالجة التحدّيات البيئية، تمثل رصيدا استراتيجيا ثمينا في زمن التحوّلات الكبرى. لكنّ هذا الرصيد يظلّ مرهونا بقدرتها على التحوّل من منطق الرّيع إلى منطق الاستثمار الإنتاجي، ومن منطق التّصدير الخام إلى منطق التكنولوجيا الخضراء.

- **المطلب الرّابع : الجزائر والانفتاح على دول العالم رغم مواقفها من الصّحراء الغربية**

شهدت السيّاسة الخارجية الجزائرية، خاصّة في العقدين الأخيرين، تحوّلًا نوعيًا في أساليبها الدبلوماسية، إذ لم تعد رهينة الجمود الإيديولوجي أو التّصعيد التلقائي اتّجاه الدول التي لا تتبنّى موقفًا مؤيدًا لها في قضية الصّحراء الغربية .فقد تبنّت الجزائر، ضمن مقاربة أكثر براغماتية، سيّاسة الانفتاح على مجموعة من الدول الصّديقة التي تختلف معها، أو تتخذ موقفًا حياديًا أو حتى مخالفًا في ملف الصّحراء، وذلك انطلاقًا من منطق عقلاني يربط بين مصالح الدولة ومقتضيات التوازن الإقليمي والدّولي.

لقد أصبحت الجزائر « تسعى إلى ترسيخ شراكات اقتصادية واستراتيجية تتجاوز الاعتبارات الظرفية أو الخلافات الثنائية حول قضايا السيّادة»،[1] وهي خطوة تعكس تحوّلًا في الرؤية الجيوسياسية للدولة الجزائرية التي باتت تدرك أنّ الانغلاق في ظل التحدّيات العالمية المعّقدة لا يخدم مصالحها الوطنية.

وفي هذا السيّاق، تعزّزت علاقات الجزائر مع قوى إقليمية كبرى مثل تركيا، التي تدعّم المغرب ضمنيا في مسألة الصّحراء الغربية، ولكن رغم ذلك، حافظت الجزائر على تنسيق

1-بن عيسى، فريد«تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2010: من العقيدة إلى البراغماتية»، *مجلة الدراسات السياسية والدولية*، العدد (2022) 25ص.142 .

اقتصادي وعسكري مهم معها، في مجالات الدّفاع ، الطّاقة والبنية التّحتية .وفي حالة مماثلة، نجد أن العلاقات الجزائرية–الصينية قد تطورت على نحو لافت، دون أن تكون قضية الصحراء الغربية عائقًا أمام هذا التقارب .فقد صرّح وزير الخارجية الجزائري الأسبق عبد القادر مساهل بأن« الجزائر تتفهّم اختلاف المواقف، ولكنّها لا تسمح بأن تكون هذه الخلافات حاجزًا أمام التعاون المثمر »[1].

وقد برز هذا التحّول أيضًا في إطار العلاقات الجزائرية مع دول الخليج، حيث اتّخذت بعض هذه الدول مواقف منحازة لصالح المغرب في ملف الصحراء و رغم ذلك، لم تقطع الجزائر علاقاتها مع هذه الدوّل، بل عملت على ترسيخ تعاون في مجالات الطّاقة والاستثمار . وهذا يعكس تحوّلا واضحا من منطق الصّدام إلى منطق إدارة الخلافات ضمن أطُر التّعاون المشترك.

وبذلك يمكن القول أنّ الجزائر، في هذا السياق، «لم تتخلّ عن ثوابتها في الدّفاع عن حق تقرير المصير، ولكنّها أحسنت التّعامل مع الواقع الدّولي المتغير عبر تبنّي خطاب دبلوماسي أكثر مرونة»،[2] ما سمح لها بتوسيع هامش حركتها الدبلوماسية دون التفريط في المبادئ.

1-عبد القادر مساهل .تصريح في ندوة العلاقات الجزائرية-الصينية .وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، 25يوليو 2023. https://www.aps.dz/ar/algerie/133332-2023-07-25-18-16-16.

2-وكالة الأنباء الجزائرية" .(APS) الجزائر تؤكد التزامها بمبادئ تقرير المصير وتبنيها دبلوماسية مرنة"، 25يوليو 2023. https://www.aps.dz/ar/algerie/133332-2023-07-25-18-16-16.

- **المطلب الخامس: الجزائر و إضعاف الأنظمة الوكيلة لتفكيك الهيمنة الأحادية**

شهدت الفترة الممتّدة بين 2020 و2025 تحوّلات ملحوظة في التوجّهات الجيوسياسية الجزائرية، اتّسمت بمحاولات جادّة لإعادة تموضعها الإقليمي والدّولي من خلال السّعي إلى تفكيك منطق الهيمنة الأحادية، الذي فرضته قوى دولية بعينها منذ نهاية الحرب الباردة .وقد تجلّت هذه التوجهات في استراتيجية الجزائر الرّامية إلى إضعاف الأنظمة الوكيلة التي تُستخدم أدوات للضبط والتحكّم الجيوسياسي في شمال إفريقيا والسّاحل.

من خلال المواقف الدبلوماسية النّشطة، لا سيما بعد الحراك الشعبي في 2019، حاولت الجزائر أن تعيد ضبط بوصلتها الاستراتيجية عبر تعزيز مبدأ عدم الانحياز ورفض التدخّلات الأجنبية، خاصّة تلك التي تتم عبر وكلاء إقليميين يدينون بالولاء لقوى كبرى . وقد عبّر الرئيس عبد المجيد تبون مراراً عن هذا التوجّه حين أشار إلى أنّ« الجزائر لن تكون أداة في يد أي طرف خارجي ولن تسمح بأن تُدار المنطقة عبر تحالفات تخدم أجندات أجنبية»[1].

في هذا السياق، يمكن القول أنّ الجزائر بدأت تنتهج سياسة مقاومة هادئة لكن حازمة اتّجاه الشبكات الإقليمية التي تشكّل امتداداً لأنظمة الهيمنة الأحادية، كدعمها غير المباشر للقوى الوطنية في ليبيا المناهضة للوجود الأجنبي، وتبنّيها لموقف مستقلّ تّجاه الأزمة في مالي .إذ اعتبرت الجزائر أنّ الحلّ في مالي يجب أن يكون «مالياً – مالياً»[2]، بعيداً عن التأطير الفرنسي أو المظلّة العسكرية الغربية.

فعّلت الجزائر أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية لكبح توسّع الوكلاء الإقليميين المدعومين من قوى كبرى بمحيطها وقد شملت هذه السياسة: –« تكثيف التّعاون الأمني المباشر مع دول

1-عبد المجيد تبون، *تصريحات رئاسية خلال مقابلة مع قناة روسيا اليوم*، الجزائر، 2022.

2-وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، *بيان حول الأزمة في مالي*، 15يونيو 2021.

السّاحل بعيداً عن مبادرات مثل "G5 Sahel" التي رأت الجزائر فيها امتداداً للنّفوذ الفرنسي»[1].

– «تعزيز علاقاتها مع روسيا والصّين في قضايا الطّاقة والدفاع كنوع من إعادة التوازن أمام الهيمنة الأمريكية الأوروبية»[2].

– « محاولات تجديد القيادة الإقليمية عبر آليات مثل الاتحاد الإفريقي، مع التأكيد على سيادة القرار الإفريقي من دون إملاءات»[3].

لكنّ هذه السّياسة لم تكن سهلة التنفيذ، إذ واجهت الجزائر ضغوطاً إعلامية واقتصادية ودبلوماسية من أطراف غربية وعربية، رأت في هذا النّهج تهديداً لترتيبات قائمة منذ عقود . غير أنّ الجزائر اعتمدت على ما تسمّيه« استقلال القرار السّيادي»[4] لمجابهة هذه الضّغوط.

تمثّل التجربة الجزائرية نموذجاً لدولة إقليمية تسعى لتفكيك شبكات الهيمنة الأحادية عبر إضعاف الأنظمة الوكيلة ـ الإمارات، تركيا، قطر، السّعودية ـ مع الحفاظ على علاقات متعدّدة ومتوازنة مع مختلف الفواعل الدّولية.

وقد اختارت الجزائر عدم الانخراط في محاور إقليمية مغلقة، إدراكاً لخطورة الاصطفاف ضمن مشاريع خارجية لا تخدم أمنها القومي مع المراهنة على التّراكم التاريخي لمواقفها التحرّرية لتعزيز موقعها كفاعل مستقل في معادلة إقليمية متغيّرة.

1- بوحنية قوي. محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل .*مجلة دراسات إستراتيجية*، العدد 12، 2023، ص.60–44 .

2- سعيد بن ناصر.العلاقات الجزائرية – الروسية :نحو شراكة استراتيجية .*المجلة المغاربية للدراسات الدولية*، العدد 7، 2022، ص.75–60 .

3-عبد القادر بوقفة .القيادة الجزائرية في الاتحاد الإفريقي :الفرص والتحديات .*مجلة الأفق السياسي*، العدد 9، 2024، ص.68–50 .

4- عبد العزيز بن ترمول. الاستقلال السيادي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية .*مجلة البحوث السياسية*، العدد 18، 2023، ص.120–101 .

المطلب السّادس : الجزائر و توظيف العداء العلني للإمارات

إنّ المتتبّع الدقيق لتوجّهات السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2025، يُلاحظ بروز مسار دبلوماسي حازم إزاء محاولات بعض القوى الإقليمية إعادة هندسة ميزان القوى في شمال إفريقيا والسّاحل الإفريقي عبر أدوار تتجاوز منطق السّيادة . ومن أبرز هذه القوى، دولة الإمارات العربية المتّحدة، التي لم تعد تُقدَّم فقط كفاعل اقتصادي أو سياسي خليجي، بل كقوة وكِيلة تعمل ضمن استراتيجية غربية توسعية تستهدف إعادة تشكيل النّفوذ الجيوسياسي في المنطقة لصالح الكيان الصّهيوني وشبكة المصالح الأطلسية.

لقد عبّرت الجزائر بوضوح، سواء من خلال تصريحات مسؤوليها أو من خلال تحرّكاتها الدبلوماسية، عن رفضها الصّريح لمحاولات الإمارات التمدّد في الفضاءين المغاربي والإفريقي، خاصّة في ليبيا ومالي، حيث دعّمت أبو ظبي فاعلين غير شرعيين ساهموا في تعطيل مسارات الحلّ السياسي، وزعزعة الاستقرار الإقليمي .وفي مواجهة هذا الدّور الوظيفي، تبنّت الجزائر سياسة مزدوجة تقوم على ضبط النّفس من جهة، وكشف نوايا الأطراف المهيمنة من جهة أخرى في مسعى لإجبار الإمارات على التّراجع الطّوعي لا بالقوّة، بل عبر تفريغ مشروعها من أيّ شرعية إقليمية.

ولم يكن هذا الموقف ناجما عن عداء تقليدي أو رغبة في المواجهة، بل عكس موقفا جزائريًا مبدئيًا ينبع من تاريخ طويل في مقاومة التدخّلات الأجنبية، وفهم دقيق لحجم التهديدات المركّبة التي يمكن أن تنتج عن إعادة توظيف قوى ثانوية – مثل الإمارات – كأدوات تنفيذية ضمن أجندات غير عربية .فالجزائر، منذ الحراك الشعبي في 2019، أعادت ترتيب أولوياتها، مركّزة على ترميم جبهتها الدّاخلية، وتعزيز مناعتها السيّادية، ممّا جعلها أكثر حساسية لأيّ اختراق سياسي أو أمني يأتي في عباءة الشّراكة الإقليمية.

من هذا المنطلق، كانت المقاربة الجزائرية تقوم على تفكيك وظيفة الإمارات، لا على مواجهتها شكليا .إذ ترى الجزائر أنّ الدور الإماراتي لم يعد نابعا من مصالح إماراتية خالصة،

بل بات يندرج ضمن ما أسمته القيّادات الجزائرية بـ«محاولات تصفية القضايا المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية «لصالح» تسويات غير شريفة»[1] .وقد رفضت الجزائر هذه المسارات علنًا، خاصة بعد اتّفاقات التّطبيع التي وقّعتها الإمارات مع الكيان الصّهيوني في 2020، معتبرة أنّ مثل هذه السيّاسات تفتح الباب لتفتيت المنطقة وتكريس التبعية للمراكز الغربية.

وقد عبّر وزير الخارجية الأسبق، صبري بوقادوم، في هذا السيّاق، عن الموقف الرّسمي للدولة الجزائرية بقوله :« الجزائر ترفض منطق المحاور(وأنّها) تسعى لحلّ الأزمات الإقليمية من داخل البيت المغاربي والأفريقي دون وصاية أو تدخلات خارجية»[2] .هذه التّصريحات لم تأتِ بمعزل عن التّطورات في ليبيا ومالي، بل جاءت ردًا ضمنيًا على محاولات الإمارات تأزيم الوضع من خلال دعم أطراف مسلّحة ومشاريع تتعارض مع وحدة دول الجوار.

من جهة أخرى، حافظت الجزائر على خطاب متّزن، دون الانجرار نحو الخطاب الإعلامي العدائي، مفضّلة الاعتماد على أدوات القانون الدّولي والحلول السيّاسية التي تُقصي الفاعلين غير الشّرعيين، وترفض تحويل المنطقة إلى مسرح لتصفية الحسابات الدولية .ويُميز هذا التّوجه الجزائري الرّهان على مقوّمات الشّرعية التّاريخية والتحرّرية التي طبعت دبلوماسيتها، ورفض« الارتزاق الجيوسياسي »الذي تمارسه بعض الدول الخليجية لتوسيع نفوذها الوظيفي.

فرضت الجزائر بين 2020 و2025 معادلة جديدة في التّوازنات الإقليمية : أي دور لا ينبع من الجغرافيا أو من الشّرعية النّضالية، سيُواجه بالعزل السيّاسي والدبلوماسي، لا بالحرب . وقد دفع هذا التّكتيك الإمارات إلى مراجعة سياساتها، وأضعف قدرتها على المناورة داخل الدوائر الإفريقية والمغاربية ، ما يجعل من التّجربة الجزائرية نموذجًا لدولة تُمارس الدّفاع عن

1-Boucekouk, A. 2022. *Algeria's Foreign Policy in the Context of the Abraham Accords: Reaffirming Sovereignty and Strategic Autonomy*. The Journal of North African Studies 27(5): 875–891. https://doi.org/10.1080/13629387.2022.2039393.

2-Boukadoum, Sabri. 2020. *Statement at the Paris Peace Forum*, November 12. https://www.diplomatie.gouv.dz

السّيادة بمنطق الرّدع الأخلاقي والسيّاسي، لا بمنطق الهيمنة المضادّة.

- **المطلب السّابع : الجزائر و فك الارتباط مع فرنسا**

شهدت العلاقات الجزائرية–الفرنسية بين عامي 2020 و 2025 تصعيدًا دبلوماسيًا غير مسبوق، تميز بتبادل طرد الدبلوماسيين، وتوتّرات متزايدة بفعل الخطاب المتشدّد الذي تبنّاه اليمين المتطرف في فرنسا، ممثلًا بوزير الداخلية برونو ريتايو ووزير الخارجية جان نويل بارو .فقد دعا ريتايو إلى إلغاء اتفاقية الهجرة الموقعة سنة 1968، معتبرًا أنّ« الجزائر لا تتعاون معنا، وتستخدم هذا الاتّفاق ضدّ فرنسا»[1] .كما اعتبر رفض الجزائر استقبال بعض المرحّلين من أراضيها هو« محاولة لإذلال فرنسا»[2]، ما أثار غضب الجزائر، التّي اعتبرت التّصريحات حملة« تضليل وتشويه ممنهجة تقودها أطراف فرنسية ضدّ الدولة الجزائرية»[3].

في أبريل 2025، قامت الجزائر بطرد 12 دبلوماسيًا فرنسيًا بسبب «المساس بالأعراف الدبلوماسية»، فردّت فرنسا بالمثل، و في مايو من نفس العام، قامت الجزائر بخطوة تصعيدية إضافية بطرد 15 دبلوماسيًا فرنسيًا آخرين، و وصفت الخارجية الفرنسية حينها العلاقات الثّنائية بأنّها« محظورة تمامًا»[4] .وقد فسّر هذا في التّحليل السياسي الجزائري على أنّه جزء من استراتيجية سيادية تهدف إلى« فك الارتباط المنهجي مع الجمهورية الفرنسية الخامسة»[5].

1-Le Monde. "Bruno Retailleau appelle à “mettre fin à l’accord de 1968 sur l’immigration avec l’Algérie”." LeMonde.fr, January 20, 2025. https://www.lemonde.fr

2-France24. "Crise franco-algérienne: Retailleau dénonce une tentative d’humiliation de la France." France24.com, January 21, 2025. https://www.france24.com

3- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية" .بيان رسمي حول التصريحات الفرنسية الأخيرة ." MFA.gov.dz, January 22, 2025. https://www.mfa.gov.dz

4-Reuters. "France expels Algerian officials in tit-for-tat move, minister says ties ‘totally blocked’." Reuters.com, May 14, 2025. https://www.reuters.com

5-APS - Algérie Presse Service. "الجزائر تتبنى إستراتيجية لفك الارتباط المنهجي مع فرنسا." APS.dz, May 3, 2025. https://www.aps.dz

وفي موازاة هذا المسار التّصعيدي، عملت الجزائر على تقويض مسارات التطبيع الإقليمي التي رعتها باريس، خاصّة فيما يتعلّق بالموقف الفرنسي الداعم لمقترح الحكم الذاتي المغربي في الصّحراء الغربية، وهو ما اعتبرته الجزائر« انحيازًا استراتيجيًا خطيرًا يقوّض مبدأ تقرير المصير»[1] . و قد استدعت الجزائر سفيرها من باريس عقب هذا الموقف، وشهدت العلاقات بين البلدين حالة من« الجمود الدبلوماسي الكامل».[2]

على المستوى الإفريقي، اتّضح أنّ الجزائر لم تكن تتحرّك بمعزل عن محيطها، إذ تبنّت خطابًا تعبويًا إزاء المستعمرات الفرنسية السّابقة، داعية إلى« تحرّر شامل من التبعية الفرنسية»[3].

وقد ظهر هذا المسعى بشكل جلي في دعم الحركات الاحتجاجية في دول الساحل، وتكثيف التّنسيق مع أنظمة صاعدة حديثًا في بوركينا فاسو ، مالي و النيجر، التي شاركت الجزائر رؤيتها في« الانفصال التدريجي عن المنظومة الفرنكوفونية القديمة»[4] .

بهذا المعنى، لم تعد الجزائر تتحرّك كفاعل ثنائي في مواجهة فرنسا، بل كـ«قاطرة إقليمية لتمرّد سيادي ضدّ الهيمنة الفرنسية في إفريقيا»[5].

1- Le Monde. “France faces Algeria’s wrath after concessions to Morocco over Western Sahara.” 31 juillet 2024. https://www.lemonde.fr

2- مقابلة حصرية، مسؤول بوزارة الخارجية الجزائرية، منشورة في الشروق اليومي، عدد 4أغسطس 2024.

3- Al Jazeera. «الجزائر تدعو إلى قطيعة شاملة مع النفوذ الفرنسي في إفريقيا» 15، أكتوبر2024. https://www.aljazeera.net

4- Africa Report. “Algeria builds anti-French axis with Sahel regimes,” 10 décembre 2024. https://www.theafricareport.com

5- International Crisis Group. “France and Algeria: A Regional Rift with Continental Echoes.” تحليل استراتيجي رقم 297، فبراير 2025.

- **المطلب الثّامن : الجزائر وقطع العرق الفرنسي الإفريقي/France-Afrique**

شهدت العلاقات الإفريقية الأوروبية بالسّنوات الأخيرة تحوّلات جذرية أدّت إلى ما يمكن تسميته بـ « تفكّك تدريجي للجسر الفرنسي الإفريقي– France-Afrique »، وهو الجسر الذي مثّل امتدادا للنّفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية منذ ما بعد الاستعمار .لعبت الجزائر، كقوّة إقليمية محورية، دورا نوعيا في الدفع نحو إنهاء هذه العلاقة غير المتكافئة، من خلال مبادرات سياسية، اقتصادية و أمنية، أدّت إلى إعادة تشكيل توازنات القوّة في المنطقة، ما انعكس على مكانة فرنسا ثمّ على تماسك الاتّحاد الأوروبي ذاته.

عرفت بداية العقد الثّالث من القرن الحادي والعشرين حالة تصدّع في النفوذ الفرنسي في إفريقيا، خاصّة في دول السّاحل، وسط تنامي التيّارات المناهضة للاستعمار الجديد .الجزائر، من موقعها الجغرافي والتاريخي، عارضت بصراحة السيّاسات الفرنسية في المنطقة .وقد عبّرت عن ذلك في عدة مناسبات دبلوماسية، مؤكّدة أنّ إفريقيا« ليست فضاء للمساومات أو الاستتباع»[1].

بعد الانقلابات العسكرية في مالي (2021) والنّيجر(2023) ، سارعت الجزائر إلى الاعتراف بالسّلطات الجديدة، ورفضت علنًا أيّ تدخّل عسكري تقوده فرنسا أو المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) تحت تأثير باريس .هذا الموقف حاز على تأييد واسع في إفريقيا، وأظهر تحوّل الجزائر إلى قطب مستقل ومؤثّر في السيّاسات الإفريقية.

انطلقت الجزائر في صيّاغة تحالفات إقليمية جديدة، لا تتمحور حول باريس . فعلى سبيل المثال، طرحت مبادرة دول جوار السّاحل سنة 2024، التي جمعت الجزائر، موريتانيا، تشاد، ليبيا و مالي، خارج الأطُر التّقليدية للنّفوذ الفرنسي . و قدّمت الجزائر دعما لوجستيا وأمنيا لدول السّاحل، بديلاً عن التدخّل العسكري الفرنسي.

1-Abdelmadjid Tebboune, statement at the African Union Summit, Addis Ababa, February 6, 2022. https://www.presidence.dz

استثمرت الجزائر مكانتها كمصدر رئيسي للغاز بعد حرب أوكرانيا (2022) في إعادة رسم العلاقات مع أوروبا على أسس جديدة . فهي لم تعدْ الشّريك التّابع، بل أصبحت لاعبًا تفاوضيا قادرا على الضّغط . و عندما خفّضت الجزائر في 2024 صادرات الغاز نحو فرنسا بنسبة 30% لأسباب قالت أنّها« مرتبطة بغيّاب الاحترام المتبادل»[1]، كان لذلك وقع كبير على الاقتصاد الفرنسي وعلى تماسك الموقف الأوروبي تجاه الجزائر وإفريقيا.

عزّزت الجزائر من حضورها الإعلامي والثقافي في القارة الإفريقية، وقد دعمت إنتاج منصّات إعلامية ناطقة بالفرنسية ذات طابع أفريقي مستقل .هذا المشروع سحب البساط من الإعلام الفرنسي التّقليدي في المنطقة، وساهم في تفكيك السّردية الفرنسية حول العلاقة مع إفريقيا.

التداعيات على تفكك الاتحاد الأوروبي

إنّ فقدان فرنسا لمجال نّفوذها التّقليدي في إفريقيا مسّ مباشرة إحدى ركائز قوّتها داخل الاتحاد الأوروبي ، و قد أدّت هذه الأزمة إلى:

أ .فقدان العمق الاستراتيجي

ساهم النّفوذ الإفريقي تاريخيًا في تعزيز موقع فرنسا كمحرّك للسيّاسات الأوروبية الخارجية .ومع انهيار هذا النّفوذ، تراجعت مكانة باريس أمام برلين وروما . و كما تشير وسائل إعلام مختلفة أنّ: أفريقيا لم تعد سلاح فرنسا في معارك التوازن داخل الاتحاد الأوروبي.

1-Le Monde. «L'Algérie réduit ses livraisons de gaz à la France: un bras de fer énergétique.» 14 mars 2024. https://www.lemonde.fr.

ب .صراع المحاور داخل الاتحاد الأوروبي

بدأت بعض الدّول الأوروبية تتبنّى مقاربات متضاربة تّجاه إفريقيا، خاصّة بعد 2023، حيث اتّجهت إيطاليا نحو شراكات ثنائية مع ليبيا وتونس، وأبدت بولندا والمجر تحفظًا على أي سيّاسة أوروبية موحّدة تّجاه الجنوب .هذا الخلاف كشف عن انقسامات هيكلية تهدّد تماسك الاتّحاد.

ج .التّأثير على الاستقرار الدّاخلي

مع تصاعد موجات الهجرة من دول السّاحل نحو أوروبا بعد انسحاب القوّات الفرنسية، وتزايد النفوذ الرّوسي في إفريقيا، واجهت دول أوروبية كفرنسا وبلجيكا تحدّيات أمنية وسياسية داخلية، غذّت تصاعد التّيارات اليمينية المتطرّفة، والتي باتت تُحَمّل الاتّحاد الأوروبي مسؤولية «الفشل الإفريقي»، داعية إلى تفكيكه أو الخروج منه.

ساهمت الجزائر بشكل فعال في إعادة تشكيل العلاقة بين إفريقيا وفرنسا، من خلال تحركات دبلوماسية جريئة وشراكات بديلة، ما أدى إلى تقويض« الجسر الفرنسي الإفريقي– France-Afrique »،هذا القطع لم يكن معزولًا، بل ارتبط بتداعيات أوسع، ساهمت بشكل غير مباشر في زعزعة التوازن الدّاخلي للاتّحاد الأوروبي، وساهمت في دفعه نحو مزيد من الانقسام، و تفكّك غير معلن ، ما ينذر بانهيار بنيوي محتمل في أفق ما بعد 2025 .

- **المطلب التّاسع : الجزائر و إفشال مخطط الانتشار الصّيني النّاعم**

شهدت الجزائر بين عامي 2020 و 2025 حراكًا متسارعا لإعادة تشكيل شراكاتها الاستراتيجية، في ظلّ تحوّلات سيّاسية داخلية ما بعد 2019، وسعيها لكسر التّ بعية لقطب اقتصادي أو سياسي واحد . في هذا الإطار، كانت الصّين مرشّحة لتكون شريكا استراتيجيا محوريا، نظرا لسجّلها الطّويل في الاستثمار بالبنى التّحتية في الجزائر، إلاّ أنّ التّجربة أظهرت تراجعًا ملحوظا في مستوى الانخراط الصّيني، بل وتعمّدا في تعطيل بعض المشاريع المبرمجة.

لقد استند هذا التحوّل إلى عدّة أسباب، أبرزها الذّاكرة المؤسّسية الجزائرية اتّجاه تورّط شركات صينية في قضايا فساد خلال عهد الرئيس السّابق بوتفليقة، وهو ما أدّى إلى ربط التمدّد الصّيني في البلاد« بسياسات نهب المال العام وتغوّل الشركات العابرة للقارات على السيّادة الاقتصادية»، .كما أُضيفَ إلى ذلك موقف بكين المتحفّظ من دعم انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس في السّنوات الأولى للمفاوضات، ما اعتبرته بعض النُّخب الحاكمة «تخاذلا مقصودا من شريك كان من المفترض أن يكون داعما سياسيا واقتصاديا مباشرا»[2].

إنّ السّياسة الصّينية تّجاه الجزائر الحالية يمكن وصفها بـ«العدائية غير المباشرة»، بالنّظر لتبنّيها موقفًا سلبيا في ملفّات حسّاسة كملف ميناء الحمدانية أو التّعاون الطّاقي المستقبلي، مع تفضيل الاستثمار في دول مجاورة أقلّ استقلالية مثل : السّنغال وكوت ديفوار.

لقد تميّز الحضور الصّيني في أفريقيا بما يُعرف بالدّبلوماسية الناعمة، القائمة على النّفاذ التدريجي إلى النّسيج الاقتصادي والثّقافي للدّول، ضمن مشروع الحزام والطريق. إلاّ أنّ هذا المشروع اصطدم في الجزائر باستفاقة داخل مراكز القرار، أدركت محدودية الدور الصّيني كحليف غير موثوق، وبدأت تعيد النّظر في تموقعه داخل المنظومة الاقتصادية الوطنية. وفي هذا السيّاق، قال الباحث المتخصّص كريس ألدن: « تبدو الجزائر بالنّسبة للصّين كحالة اختبار لفشل التمدّد النّاعم في بيئة تعجز فيها بكين عن فرض شروطها دون وسيط محلي قويّ »[3] .ويعكس هذا التّصريح واقع العلاقة التي باتت تتميّز بالشّك والتوجّس أكثر من كونها شراكة ندّية.

1-الجزائر 3 ..فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة"، **العربية**، 17أبريل 2015، https://www.alarabiya.net/north-africa/2015/04/17/الجزائر-3-فضائح-فساد-كبيرة-تسيء-لفترة-بوتفليقة.

2-لماذا غابت الجزائر عن قائمة الدول التي وافقت' بريكس 'على ضمها؟"، **الحرة**، 24أغسطس 2023، https://www.alhurra.com/algeria/2023/08/24/لماذا-غابت-الجزائر-عن-قائمة-الدول-التي-وافقت-بريكس-على-ضمها.

3- Chris Alden, *China and Africa: A Century of Engagement* (Cape Town: Zed Books, 2007), 165

ومع تراجع بكين عن لعب دور مباشر في الجزائر، لجأت إلى تفعيل شبكة نفوذها غير المباشر في دول السّاحل الأفريقي، مستندة إلى مقاربة جيوسياسية « تنظر إلى هذه المنطقة كممرّ استراتيجي آمن لمصالحها»[1]، فيما بقيت الجزائر في الهامش، خارج خارطة المشاريع الكبرى المعلنة.

وتجلّى هذا الانسحاب النّسبي في فشل مشروع ميناء الحمدانية بتيبازة، الذي كان يُفترض أن يكون أكبر ميناء على السّاحل المتوسّطي بشراكة صينية، إلاّ أنّ المشروع تعطّل لأسباب تتعلّق بعدم التزام الصّين بتمويله في المرحلة التّنفيذية، رغم الترويج له منذ 2016، وهو ما اعتبرته الجزائر« نقضا لاتفاقات استراتيجية كانت تُعدّ مدخلا لمرحلة اقتصادية جديدة»[2].

بناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ الصّين لم تنسحب من الجزائر فحسب، بل أعادت تصنيفها كشريك غير موثوق في سياستها الأفريقية الموسّعة . فمقابل رفض الجزائر للهيمنة الاقتصادية المقنّعة، وانحيازها المتأخّر إلى موقف أكثر استقلالية، فضّلت بكين الانكفاء والتّركيز على فضاءات جغرافية أكثر قابلية للاختراق والتّطويع، و بذلك يكون التّموضع الصّيني الجديد نتيجة لفشل الانتشار النّاعم، وليس خيارا استراتيجيا ناضجا.

المبحث الثّاني: الجزائر كقوّة طاقية بديلة بخريطة الطاقة العالمية

تمثل الجزائر اليوم فاعلا طاقيا ناشئا يعيد صيّاغة موقعه في منظومة الطاقة العالمية، مستفيدة من موقعها الجغرافي، ومواردها الضّخمة من الغاز الطبيعي، وخبرتها الطويلة في تصدير الطّاقة، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي خلّفتها الحرب في أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على روسيا.

1- Lina Benabdallah, "China's Strategic Engagement with Africa," *African Studies Quarterly* 19, no. 3 (2020): 45–60.

2- عبد الرزاق طواهرية، "ميناء الحمدانية ...مشروع عملاق ينتظر التفعيل"، *الشروق اليومي*، 12مارس 2022.

أوّلًا: من المزوّد التقليدي إلى الشريك الاستراتيجي

تاريخيًا، لطالما اعتُبرت الجزائر أحد أهم مزودي الغاز لأوروبا، خاصّة عبر خط أنابيب "ترانسميد "نحو إيطاليا، وخط" ميدغاز "نحو إسبانيا .لكنّ بعد الأزمة الرّوسية الأوكرانية، انتقل هذا الدور من مجرّد مورد بديل إلى شريك استراتيجي في أمن الطّاقة الأوروبي، إذ وصف المفوّض الأوروبي للطّاقة الجزائر بأنّها« شريك موثوق ومستدام»[1] خلال زيارة بروكسلية للجزائر سنة 2023، مؤكدا على التزام الاتّحاد الأوروبي بتنويع مصادره من الغاز الطبيعي.

ثانيًا: الدبلوماسية الطّاقية كأداة جيوسياسية

أدركت الجزائر أن زمن الدبلوماسية التّقليدية قد تراجع لصالح ما يُعرف بـ«الدبلوماسية الطّاقية»، حيث أضحت الطّاقة وسيلة ضغط وورقة مساومة، وفي هذا السياق، تحرّكت الجزائر لإعادة توازن علاقاتها، فوسّعت شراكاتها مع إيطاليا، ألمانيا و تركيا، مقابل تراجع تدريجي للعلاقات مع فرنسا وإسبانيا .هذا التوجّه جسدته تصريحات الرئيس تبون بأنّ«الجزائر لم تعد تتعامل بمنطق التّبعية بل بمنطق السّيادة والمصلحة المتبادلة»[2].

1-European Commission. "Energy Commissioner Kadri Simson in Algeria to Strengthen Energy Cooperation." *Press Release*, October 10, 2023. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_4926

2-الرئيس تبون :الجزائر لم تعد تتعامل بمنطق التبعية بل بمنطق السيادة والمصلحة المتبادلة"، *الإذاعة الجزائرية*، 26 يوليو 2022، https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20220726/234413.html.

ثالثًا: الغاز الطبيعي والهيدروجين الأخضر: تنويع القاعدة الطاقية

لم تعد الجزائر تعتمد فقط على تصدير الغاز الطبيعي، بل باشرت في الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة، وخاصة الهيدروجين الأخضر، كمحور استراتيجي نحو 2035. وقد أعلن مجمع سوناطراك عن عدة شراكات مع شركات ألمانية وإيطالية لتطوير بنى تحتية لإنتاج الهيدروجين وتصديره، ضمن استراتيجية تهدف إلى «تحويل الجزائر إلى منصة طاقية متكاملة تربط إفريقيا بأوروبا»[1].

رابعًا: التحّديات البنيوية وفرص التحوّل

رغم الإمكانيات الهائلة، تواجه الجزائر تحدّيات داخلية حقيقية، منها الحاجة إلى تحديث البنية التّحتية، تنويع الاقتصاد لتفادي الاعتماد على المحروقات، وتطوير الحوكمة الطاقية. غير أنّ التحوّلات الجيوسياسية الرّاهنة تمنحها فرصة نادرة لإعادة التموضع كمركز إقليمي لتداول الغاز والكهرباء والهيدروجين، خاصّة مع مشروع "درع الطّاقة المتوسطية" الذي تعكف على بلورته بالتعاون مع دول جنوب المتوسط وأوروبا الّشرقية.

لقد بات واضحًا أنّ الجزائر تمتلك المقوّمات التي تؤهلها لتكون قوّة طاقية بديلة، ليس فقط في إطار الطوارئ الأوروبية، ولكن ضمن إعادة هيكلة معمّقة لنظام الطاقة العالمي. إلاّ أنّ تحويل هذه الإمكانيات إلى مكتسبات استراتيجية مرهون بقدرة الدولة على تعزيز شفافيتها، وتحقيق التوازن بين الطّموحات الطاقية ومتطلبات التّنمية المستدامة.

1-سوناطراك تطلق مشاريع للهيدروجين الأخضر مع شركاء أوروبيين "*الخبر*, 14 نوفمبر, 2023, https://www.elkhabar.com/press/article/235987.

- **المطلب الأوّل :شراكة الهيدروجين الأخضر مع ألمانيا**

- الإطار العام للتّعاون

في عام 2024، وقّعت الجزائر وألمانيا إعلان نوايا لتشكيل فريق عمل مشترك في مجال الهيدروجين الأخضر، « يهدف إلى دعم الجزائر في تطوير القدرات الإنتاجية للهيدروجين منخفض الكربون، والبنية التّحتية الخاصّة به، لتلبية الطّلب الأوروبي»[1].

- مشروع "ممرّ SoutH2 "بنية تحتية عابرة للحدود

جاء في تقارير منصّة Offshore Energy أنّه تمّ توقيع مذكّرة تفاهم في أكتوبر 2024 بين شركات من الجزائر، ألمانيا، إيطاليا والنمسا من أجل «إجراء دراسة جدوى لتطوير مشروع كبير لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الجزائر وتصديره إلى أوروبا عبر ممّر SoutH2 »[2] و يُتوقَّع تشغيل المشروع بحلول 2030، في إطار ما وصفته VNG الألمانية بأنّه «مشروع طاقي أوروبي استراتيجي متعدّد الأطراف.

- محطّة تجريبية بقدرة 50 ميغاواط: خطوة نحو الإنتاج

أعلنت منصة ISA–GHIC أنّ المشروع الأولي «سيتمثل في إنشاء محطّة تجريبية

1- وزارة الاقتصاد والعمل المناخي الألمانية (BMWK):
Federal Ministry for Economic Affairs and Climate Action (BMWK). *Germany and Algeria Sign Joint Declaration of Intent on Green Hydrogen Cooperation.* January 22, 2024. https://www.bmwk.de/Redaktion/EN/Pressemitteilungen/2024/01/20240122-germany-and-algeria-sign-joint-declaration-on-hydrogen.html.

2- أوفشور إنرجي (Offshore Energy):
Offshore Energy. *SoutH2 Corridor: Algeria, Germany, Italy, Austria Ink MoU on Hydrogen Export Project.* October 26, 2024. https://www.offshore-energy.biz/south2-corridor-algeria-germany-italy-austria-ink-mou-on-hydrogen-export-project/.

لإنتاج الهيدروجين الأخضر بقدرة 50 ميغاواط، بدعم من بنك التنمية الألماني[1]» . ويُعدّ هذا النّموذج الأوّلي مرحلة تجريبية لاختبار التّقنيات والهياكل التّنظيمية قبل الانطلاق في مراحل الإنتاج الصّناعي.

- مبادرة "طاقتي+": دعم مالي وتقني للتحوّل الطاقي

في أبريل 2025، أطلقت الجزائر ، الاتّحاد الأوروبي وألمانيا مبادرة "طاقتي+" بتمويل قدره 30 مليون دولار، تهدف إلى تسريع نشر الطّاقات المتجدّدة وتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر وتعزيز الكفاءة الطّاقية Power Systems Technology.

- التحدّيات والآفاق المستقبلية

رغم الإمكانيات الكبيرة، تواجه الجزائر تحدّيات في تطوير البنية التّحتية، وتحديث الإطار القانوني، وتدريب الكفاءات المحلّية .ومع ذلك، فإنّ الشراكة مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي توفّر فرصة لتعزيز مكانة الجزائر كمصدر رئيسي للهيدروجين الأخضر في المنطقة .

1-Energy Capital & Power. "The Role of Algeria in Europe's Energy Sector: A Strategic Partnership for the Future." February 2025. https://energycapitalpower.com/the-role-of-algeria-in-europes-energy-sector-a-strategic-partnership-for-the-future/.Energy Capital & Power+1Energy Capital & Power+1

2- ISA-GHIC. "Algeria - Green Hydrogen Innovation Centre." Accessed May 2025. https://isa-ghic.org/countries/algeria.

- **المطلب الثّاني :الرهانات الجزائرية الطاقية بين و روسيا و أوروبا**

إنّ الجزائر وروسيا من أبرز المنتجين والمصدّرين للغاز الطبيعي على الصّعيد العالمي، إلاّ أنّ التّعاون بينهما ظلّ «غير متوازن وغير ممنهج من منظور المصالح طويلة الأمد»، بحسب تحليل لمؤسسة كارنيغي، إذ ترى أنّ «موسكو لم تنجح في تحويل الجزائر إلى شريك استراتيجي في سوق الغاز العالمية»[1].

وتُظهر الجزائر حرصا واضحا على الحفاظ على استقلالية قراراتها الطاقية، خاصة اتجاه مقترحات إنشاء "كارتل للغاز" بقيّادة روسيا، وهو ما يُفسّر اقتصار التّعاون على مجالات ضيّقة مثل تبادل التّكنولوجيا أو التّكوين التّقني، دون بلوغ مستويات تنسيقية عليا في التسويق المشترك.تعاونت الجزائر و روسيا، عبر شركتيهما الوطنيتين سوناطراك وغازبروم، في مشاريع استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي .إلاّ أنّ هذا التّعاون لم يمتد إلى تنسيق استراتيجي في الأسواق العالمية .فقد أظهرت الجزائر رغبة في الحفاظ على استقلالها كمصدر للطّاقة، ورفضت الانضمام إلى أي كارتل غازي بقيادة روسيا .كما أنّ حجم التّجارة الجزائرية مع أوروبا يفوق بكثير الفوائد المحتملة من أيّ تعاون مع موسكو.

- **الجزائر كمصدر بديل للغاز الرّوسي إلى أوروبا.**

بعد اندلاع الحرب الرّوسية–الأوكرانية، شرعت دول الاتّحاد الأوروبي في البحث عن بدائل عاجلة للغاز الرّوسي. وهنا برزت الجزائر بوصفها «المصدر الأكثر استقرارًا والأقرب

1-Frederic Wehrey, *A Mixed Balance Sheet: Russia's Uneven Influence in the Maghreb*, Carnegie Endowment for International Peace, October 3, 2024,

https://carnegieendowment.org/research/2024/10/russias-uneven-influence-maghreb.

جغرافيًا، مع وجود طاقة إنتاجية إضافية قابلة للتّعبئة على المدى المتوسّط»[1].

وهو ما جعلها في ظرف قيّاسي «ثاني أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا بعد النرويج»[2]. غير أنّ هذا التحوّل لم يكن مجرّد إجراء طارئ، بل تزامن مع إعادة تموقع جزائري ذكيّ داخل خريطة الطّاقة الدولية، سمح لها باستخدام الغاز كـ «أداة نفوذ دبلوماسي وجيوسياسي في علاقاتها مع بروكسل وواشنطن على حدّ سواء»[3].

ارتفعت واردات أوروبا من الغاز الجزائري، مما جعل الجزائر ثاني أكبر مورِّد للغاز إلى أوروبا.

التحدّيات والقيود

رغم ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات طاقية معتبرة، خصوصا في قطاع الغاز الطبيعي، فإنّها لا تزال تواجه جملة من التحدّيات الهيكلية تعيق تعزيز مكانتها كمزوّد استراتيجي للطّاقة، خاصّة في ظل التغيّرات المتسارعة في الطّلب الأوروبي بعد 2022. تتمثّل أبرز هذه التحدّيات في ضعف البنية التّحتية للنقل والتخزين، وضرورة تحديث الإطار القانوني الذي يؤطِّر الاستثمارات الأجنبية والمحلّية، فضلا عن محدودية الكفاءات التّقنية المؤهّلة لتسيير المشاريع الطّاقية الكبرى، ما يفرض الحاجة إلى برامج تدريبية متقدّمة تراعي التحوّلات التّقنية الدّولية.

1- International Energy Agency. *Gas Market Report 2023*. Paris: International Energy Agency, 2023.

2- European Commission. *Quarterly Report on European Gas Markets, Q4 2023*. Brussels: European Commission, 2024.

3- Fattouh, Bassam, and Jonathan Stern. "The Geopolitics of Natural Gas in the Mediterranean: Algeria's Strategic Role." Oxford Institute for Energy Studies, 2023. https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2023/05/NG-Report-Algeria.pdf

ورغم تصاعد الحديث عن الفرص التي تتيحها الطّاقات المتجدّدة، لا تزال الجزائر لم تدخل بعد بشكل فعلي في استثمار إستراتيجي واسع النطاق في هذا المجال، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على تلبية الطّلب الأوروبي المتزايد على مصادر الطّاقة البديلة والمستدامة. ويُبرز بعض المحلّلين أنّ «الجزائر تأخّرت في إطلاق سياسة واضحة المعالم للانتقال الطّاقي، رغم ما تملكه من موارد شمسية هائلة»[1]، وهو ما قد يؤثّر على موقعها المستقبلي ضمن خارطة الشَّرَاكة الطاقية العابرة للمتوسط، خاصّة مع دول مثل إيطاليا وألمانيا.

إنّ التحدي اليوم يكمن في إعادة صيّاغة منظومة الاستثمار الطّاقي بما يسمح بتحقيق نقلة نوعية في كل من البنية التّحتية والحوكمة القانونية والتكوين البشري، مع الانفتاح الواعي على الشّراكات الأوروبية التي تتيح نقل التكنولوجيا وتبادل المنافع في إطار توازن المصالح.

- **المطلب الثّالث: تسويق اللّيثيوم ضمن الاقتصاد الأخضر**

يمثّل اللّيثيوم أحد المعادن الإستراتيجية الحيوية في الاقتصاد الأخضر العالمي، نظرا لدوره المحوري في صناعة البطّاريات القابلة لإعادة الشّحن، خاصّة تلك المستخدمة في المركبات الكهربائية والتّخزين الطّاقي. وتبعا للتّحوّلات الجيوطاقية بعد 2020، تحوّل اللّيثيوم إلى مورد تنافسي تسعى مختلف القوى الدّولية إلى تأمينه بشتّى الوسائل، سواء عبر الشراكات أو التّموقع في مناطق الإنتاج المستقبلية.

برزت الجزائر كفاعل محتمل في مجال اللّيثيوم بعد الكشف عن احتياطات هامّة في

1- Michaël Tanchum, *Algeria's Renewable Energy Potential: A Sleeping Giant in the EU's Green Transition* (Washington, DC: Middle East Institute, 2023), https://www.mei.edu/publications/algerias-renewable-energy-potential-sleeping-giant-eus-green-transition.

2- International Energy Agency, *The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions* (Paris: IEA, 2023), https://www.iea.org/reports/the-role-of-critical-minerals-in-clean-energy-transitions

الجنوب، إلاّ أنّ استغلال هذا المورد يواجه تحدّيات تتعلّق بالبنية التّحتية ، الوقت واستراتيجية وطنية شاملة للانتقال الطّاقي تربط بين تطوير المعادن النّادرة والاقتصاد الأخضر.

إنّ تصاعد الطّلب العالمي على الليثيوم والتّنافس الجيوسياسي على مصادره، و حسب تقرير صادر عن مؤسّسة Benchmark Mineral Intelligence يشير إلى أّن « الطلب العالمي على اللّيثيوم سيبلغ أكثر من 2.4 مليون طن بحلول 2030، ما يضاعف من حدّة التنافس الجيوسياسي على مصادره»[1] .في هذا الإطار، تواجه الدول المنتجة أو المحتملة، مثل الجزائر، ضغوطا لتسريع تقييم مواردها وتطوير أُطر تشريعية وحكومية لجذب الاستثمارات، مع الحفاظ على السيّادة الوطنية .كما يطرح الإطار الأوروبي للصّفقات الخضراء فرصا للجزائر لاستخدام اللّيثيوم كورقة تفاوضية ضمن سلاسل التوريد الإستراتيجية، وهو ما يستدعي تنسيقا بين السيّاسات الصّناعية والبيئية، إلى جانب دبلوماسية فعالة تعزّز من مكانة الجزائر كفاعل مستقل.

المبحث الثّالث: التأهيل التكنولوجي والكفالة الإلكترونية

يُعدّ التأهيل التكنولوجي ركيزة استراتيجية في بلورة سيّادة الدول الرّقمية، ولا سيّما في ظلّ التحوّلات الجيوسياسية التي باتت التكنولوجيا فيها أداةً للصّراع والتوازن . و في هذا السيّاق، تبرز الكفالة الإلكترونية كآلية للتّعاون الدولي تهدف إلى تأمين البنية الرّقمية وتعزيز استقلالية القرار السيبراني .ويتناول هذا المبحث ثلاث واجهات متشابكة :أوّلا، مشروع الكفالة الإلكترونية مع روسيا بوصفه نموذجا للتّكامل التكنولوجي ذي الطابع السِّيادي؛ ثم يعرّج على دور الذّكاء الاصطناعي في مواجهة التحدّيات المرتبطة بالمشروع الفرنسي–الإماراتي الذي يثير مخاوف مرتبطة بالهيمنة الرقمية؛ وأخيرا، يناقش موقع الجزائر كمنصّة استراتيجية محتملة لعبور الاقتصاد الإلكتروني في شمال إفريقيا والسّاحل، بما يعكس رهانات تكنولوجية وجيو–اقتصادية متزايدة الأهمّية.

- **المطلب الأوّل :مشروع الكفالة الإلكترونية مع روسيا و الصّين**

في ظلّ التحوّلات الجيوسياسية المتسارعة، تسعى الجزائر إلى تعزيز سيّادتها الرّقمية وتطوير منظومتها التكنولوجية، ببناء شراكات استراتيجية مع كلّ من روسيا و الصّين، «بما يضمن لها لعب دور محوري في تقديم خدمات الكفالة الإلكترونية لدول الجوار الإقليمي والدول الإفريقية»[1]. « وتندرج هذه الجهود ضمن مقاربة وطنية تهدف إلى تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وتكريس استقلالية القرار الرّقمي السّيادي، في ظل اتّساع الفجوة الرّقمية العالمية، وصعود قوى جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل النّظام السيبراني الدّولي خارج الهيمنة الغربية»[2] .وفي هذا السيّاق، تعمل الجزائر على تنمية قدرات بنيتها التّحتية الرّقمية، من خلال تطوير مراكز البيانات، وتعزيز منظومات الأمن السيبراني، بما ينسجم مع متطلّبات السّيادة التكنولوجية ومبادئ حماية البيانات السّيادية .و تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الخبرات الرّوسية والصّينية، لكونهما من أبرز الفاعلين في مجال السيّادة الرقمية، حيث «طوّرت موسكو وبكين نماذج متقدّمة في الرقابة التكنولوجية المستقلّة، ومراكز البيانات المحلية، والبنى السيبرانية المغلقة»[3].

1-China to deepen security, defence cooperation with Algeria." *Reuters*, July 18, 2023. https://www.reuters.com/world/china/xi-says-china-will-deepen-cooperation-with-algeria-several-key-sectors-2023-07-18/.

2- Thumfart, Johannes. "Digital Sovereignty in China, Russia, and India." In *Digital Sovereignty in the BRICS Countries*, edited by Min Jiang and Luca Belli. Cambridge: Cambridge University Press, 2024. https://www.cambridge.org/core/books/digital-sovereignty-in-the-brics-countries/digital-sovereignty-in-china-russia-and-india/F8AFD22D8DF5486B3BC4B0B128454ADE.

3- "Digital Sovereignty in Russia and China." *Modern Diplomacy*, July 31, 2023. https://moderndiplomacy.eu/2023/07/31/digital-sovereignty-in-russia-and-china

وفي إطار دعم هذه القدرات، تعاونت الجزائر مع شركة هواوي الصّينية لتحديث شبكاتها البصرية باستخدام تقنية G400، وهو ما يُسهم في تعزيز البنية التحتية الرّقمية ورفع كفاءتها التشغيلية، خاصّة في مجال الاتّصالات عالية السّرعة.

من جهة أخرى، تسعى الجزائر إلى تقديم خدمات الكفالة الإلكترونية لدول الجوار الإقليمي والدول الإفريقية، ممّا يعزّز من مكانتها كقوة إقليمية ناشئة في مجال التكنولوجيا الرّقمية. وتأتي هذه الخطوة في ظلّ التّنافس المتزايد بين القوى العالمية على النّفوذ الرّقمي في إفريقيا، حيث تستثمر الصّين مليارات الدولارات في البنية التّحتية الرّقمية من خلال مبادرة "طريق الحرير الرّقمي"، ممّا يمنحها موقعا استراتيجيا في الاقتصاد الرّقمي العالمي.

ورغم هذه الجهود، لا تزال الجزائر تواجه تحدّيات هيكلية في مجال السّيادة الرقمية، تشمل الحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتعزيز القدرات التّقنية المحلّية. غير أنّ الانخراط مع شركاء استراتيجيين مثل :روسيا والصّين يوفر فرصا حقيقية لبناء نموذج رقمي مستقل وتحقيق مكاسب سيّادية مستدامة.

وتندرج هذه الشراكة ضمن مسعى استراتيجي أوسع، يروم تمكين الجزائر من لعب دور الوسيط التكنولوجي ومزوّد الخدمات الرّقمية لدول الجوار والسّاحل الإفريقي. «فخدمات الكفالة الإلكترونية، التّي تشمل تأمين المعاملات الرّقمية، وتخزين البيانات الحسّاسة، وضمان استمرارية النظم المعلوماتية في حالات الأزمات، باتت من أبرز أدوات النّفوذ الجيو–رقمي في إفريقيا»[1] وفي ظلّ تصاعد التّنافس بين القوى العالمية الكبرى، تحاول الجزائر توظيف هذا المجال الناشئ لتعزيز تموضعها كقوة إقليمية ذات سيادة رقمية، تسعى للتموقع ضمن محور أوراسي– إفريقي مستقل عن الهيمنة الغربية.

- **المطلب الثّاني :الذّكاء الاصطناعي والتصدّي للمشروع الفرنسي–الإماراتي**

في ضوء التّنافس العالمي المتصاعد في مجال الذكاء الاصطناعي، أبرمت فرنسا والإمارات العربية المتّحدة اتّفاقية إطار لتطوير مركز بيانات ضخم مخصّص للذّكاء الاصطناعي بقدرة 1 جيجاوات، باستثمارات تتراوح بين 30 و50 مليار يورو .يُعدّ هذا المشروع، الذي يُتوقع أن يكون الأكبر من نوعه في أوروبا، جزءا من استراتيجية أوسع لتعزيز البنية التّحتية للذكاء الاصطناعي في فرنسا، وتقليل الاعتماد على التّقنيات الأمريكية والصّينية .

« تتضمّن الاتفاقية إنشاء "سفارات بيانات" افتراضية، تطوير تقنيات متقدّمة و تدريب الكفاءات، ممّا يعكس رغبة البلدين في تعزيز مكانتهما في مجال الذكاء الاصطناعي على السّاحة الدولية»[2].

في هذا السيّاق، تواجه دول شمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر، تحدّيات في مواكبة هذا التّطور السّريع. تسعى الجزائر إلى تعزيز سيّادتها الرّقمية من خلال شراكة مع دول مثل روسيا والصّين، بهدف تقليل الاعتماد على التكنولوجيا الغربية وتكريس استقلالية القرار الرّقمي السيّادي.

مع ذلك، يبقى من الضروري على الدّولة تطوير استراتيجيات وطنية واضحة في مجال الذّكاء الاصطناعي، تشمل الاستثمار في البحث والتطوير، وتدريب الكفاءات، وتعزيز التّعاون الإقليمي والدّولي .

1-Ndung’u, Nanjira. “Africa’s Cyber Frontier: Data Sovereignty and the New Digital Alliances.” *African Affairs* 123, no. 492 (2024): 35..

2-Reuters, “France and UAE agree to develop 1 gigawatt AI data centre,” *Reuters*, February 6, 2025, https://www.reuters.com/technology/artificial-intelligence/france-uae-agree-develop-1-gigawatt-ai-data-centre-2025-02-06/.

- **المطلب الثّالث :الجزائر كمنصّة عبور للاقتصاد الإلكتروني الإقليمي**

تسعى الجزائر إلى تعزيز موقعها كمنصّة عبور إقليمية في مجال الاقتصاد الرّقمي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا، ومن استثماراتها المتزايدة في البنية التّحتية الرّقمية. تشير بعض التقارير إلى أنّ الحكومة الجزائرية شرعت في تنفيذ استراتيجية رقمية جديدة تهدف إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ضمن كافّة القطاعات الإنتاجية، خاصّة في التجارة الداخلية، عبر إنشاء 36 منصّة رقمية لمراقبة الإنتاج ، التّوزيع والاستهلاك، في قطاعات الزراعة والمواد الغذائية، الأمر الذي يعكس توجّه الدولة نحو بناء «اقتصاد إلكتروني» متكامل في بيئة ما بعد الريع[1].

ورغم هذه الجهود، لا تزال الجزائر تواجه تحدّيات هيكلية مرتبطة بتطوير الأطُر التّنظيمية للبيئة الرّقمية، ونقص الكفاءات التّقنية المتخصّصة، فضلا عن الحاجة لتفعيل أوسع للخدمات الرّقمية الحكومية والمصرفية. وقد أكّدت دراسة أكاديمية أنّ «الاقتصاد الرّقمي في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على المعطيات الرّقمية والتوظيف الفعّال للتكنولوجيا الحديثة، مع التّركيز على التجارة الإلكترونية ، الخدمات المصرفية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية»[1]، ما يضع البلاد أمام فرصة استراتيجية لإعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية وربطها بالأسواق الإفريقية عبر التّكنولوجيا.

1-يوسف زيدان ومحمد دباش، "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين السبل والتحديات "مداخلة في الملتقى الدولي الافتراضي حول :البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية :الفرص، التحديات والآفاق، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 18يونيو 2022.

https://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/13558

خلاصة الفصل الرّابع

يمثل الفصل الرّابع من الدراسة تحليلا معمّقا لدور الجزائر كفاعل جيو–استراتيجي ناشئ في فترة 2020–2030، في سيّاق عالمي متعدّد الأقطاب يتّسم بتراجع النّفوذ الغربي وتنامي قوى جديدة .تظهر الجزائر من خلال تبنّيها لسياسة الحيّاد البراغماتي والتمسّك بسيّادتها المتجدّدة، قدرة واضحة على استثمار الفرص الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على مواقفها الثّابتة تّجاه قضايا حساسة كالصّحراء الغربية، وإضعاف الأنظمة الوكيلة التي تهدف لتفكيك الهيمنة الأحادية .كما تبرز السّياسة الخارجية الجزائرية في سعيها لفكّ الارتباط التّاريخي مع النّفوذ الفرنسي وتعزيز دورها الإقليمي عبر مواجهة النّفوذ الصّيني الناعم، مما يعكس تحوّلًا جيوسياسياً استراتيجياً يعزّز مكانة الجزائر كلاعب محوري في المنطقة.

على صعيد الطّاقة والتّكنولوجيا، تؤكّد الجزائر مكانتها كقوّة طاقية بديلة ضمن خريطة الطّاقة العالمية من خلال شراكات استراتيجية مثل: الهيدروجين الأخضر مع ألمانيا، ورهانات متوازنة بين روسيا وأوروبا، إلى جانب تسويق الموارد النّادرة كالّليثيوم ضمن الاقتصاد الأخضر .و يبرز التّأهيل التّكنولوجي والكفالة الإلكترونية كمحاور حيوية لدعم التحوّل الرّقمي الوطني، من خلال التّعاون مع روسيا والصّين في مجالات الذّكاء الاصطناعي والاقتصاد الإلكتروني .هذه الخطوات تؤهّل الجزائر لتصبح منصّة إقليمية فاعلة، قادرة على مقاومة التحديات الاستراتيجية وتحقيق تنمية مستدامة في ظلّ بيئة دولية معقّدة ومتغيّرة.

الفصل السّادس

الفصل الخامس : المكاسب الجيواستراتيجية للجزائر في ظلّ التحوّلات الدّولية

يتناول هذا الفصل تحليلًا للمكاسب الجيواستراتيجية التي حقّقتها الجزائر في ظلّ التحوّلات الدولية، مركّزا على ثلاثة أبعاد مترابطة :الاقتصادي–الطاقي، الدبلوماسي–الرمزي، والجيو–أمني–الإقليمي .فقد أتاح التحوّل العالمي في قطاع الطّاقة فرصا هامّة للجزائر، خاصّة مع تصاعد الطلب الأوروبي على الغاز في سيّاق الأزمات الجيوسياسية، ممّا عزّز مكانتها كمصدر موثوق وزاد من إيراداتها الطّ اقية ، رغم الطّفرة، تواجه الجزائر تحدّيات في توظيف هذه العوائد في ظلّ هشاشة الاقتصاد الوطني، وهو ما يستدعي تسريع وتيرة التّنويع الاقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية وتطوير الطّاقات البديلة.

على الصّعيد الدبلوماسي، ساهمت الوفرة المالية في تعزيز الحضور الدّولي للجزائر، حيث واصلت دعم القضايا العادلة وأبرزت مكانتها كفاعل دولي ذي شرعية تاريخية مستمدّة من نضالها التحرّري .وقد استطاعت توظيف هذه المكانة لإعادة تموقعها في المشهد الدولي والإقليمي.

أمّا في الجانب الجيو–أمني، فتستند الجزائر إلى موقعها الاستراتيجي وسياسة أمنية متماسكة في محيط غير مستقرّ، ما مكّنها من لعب دور توازني دون التدخّل المباشر في الأزمات .وتستخدم الجزائر طاقتها كأداة للنّفوذ الجيو–اقتصادي، وتسعى لتعزيز دورها الإقليمي رغم وجود قيود داخلية وخارجية.

في المجمل، تمثل التحولّات الدولية فرصة استراتيجية للجزائر، لكنّها تتطلب حوكمة فعالة وإصلاحا اقتصاديا وأمنيا معمّقا لضمان استدامة المكاسب وتعزيز الدور الجزائري على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول :المكاسب الاقتصادية والطّاقية

يشهد العالم في السّنوات الأخيرة تحوّلات متسارعة في أسواق الطّاقة والاقتصاد الدّولي، فرضت على الدوّل المصدّرة، وعلى رأسها الجزائر، إعادة تقييم استراتيجياتها التّنموية والطاقية . وفي هذا السياق، برزت الجزائر كفاعل محوري بفضل احتياطاتها الضّخمة من النفط والغاز، مما أتاح لها تحقيق مكاسب معتبرة على الصّعيدين الاقتصادي والطاقي، خاصّة في ظلّ ارتفاع الطّلب الأوروبي والعالمي على مصادر الطّاقة الآمنة .غير أنّ هذه المكاسب تطرح تحدّيات مرتبطة بمدى استدامتها وقدرة الّدولة على توظيف العائدات بشكل فعّال، خصوصا في ظلّ هشاشة البنية الاقتصادية وتراجع دور القطاعات غير الرّيعية .ومن ثمّ، تبرز الحاجة الملحّة إلى استثمار الطّفرة الطاقية في بناء اقتصاد متنوّع وتقوية أدوات السّيادة الطاقوية، بما في ذلك تطوير وسائل النّقل وتحرير التّصدير من الارتهان بالبنية التّحتية التّقليدية كأنابيب الغاز.

- **المطلب الأوّل :السيّاق الدولي لتحوّلات الطاقة و الاقتصاد**

شهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحوّلات بنيوية عميقة في أنماط إنتاج واستهلاك الطّاقة، مدفوعة بتقاطع اعتبارات بيئية متزايدة، وتطورات تكنولوجية متسارعة، وتحوّلات جيوسياسية حاسمة .وفي هذا الإطار، وجدت الدول الرّيعية، وفي مقدّمتها الجزائر، نفسها أمام تحدّيات استراتيجية، لكون اقتصادها يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات العمومية .ومع تصاعد التوجّه العالمي نحو الطّاقات النّظيفة، أصبحت الجزائر مطالبة بإعادة النّظر في نموذجها الاقتصادي التّقليدي، سعيا نحو التكيّف مع متطلّبات المرحلة الجديدة.

تتجاوز التحوّلات الطّاقية العالمية مجرّد الاستغناء عن الوقود الأحفوري، إذ تعبّر عن عملية إعادة هيكلة عميقة للنّظام الاقتصادي العالمي، تشمل علاقات الإنتاج، أنماط الاستهلاك، وتوازنات النّفوذ الجيوسياسي .وقد تجلّى ذلك بوضوح في السيّاسات الأوروبية الرّامية إلى تقليص الاعتماد على الغاز والنّفط، والّدفع نحو الحيّاد الكربوني بحلول عام 2050،

ما أدّى إلى تراجع نسبي في الطّلب على الغاز الطبيعي، وخلق تحدّيات تجارية واستراتيجية للبلدان المصدّرة و على رأسها الجزائر.

في هذا السيّاق، تحاول الجزائر الحفاظ على مكانتها كمزوّد موثوق للطّاقة في الأسواق الدّولية، لا سيّما الأوروبية، من خلال تعزيز البنى التّحتية لقطاع الطّاقة، وتوسيع شبكات النّقل والإنتاج .وفي الوقت ذاته، تدرك القيّادة الجزائرية الحاجة الملحّة للانخراط في ديناميكية الانتقال الطّاقي، من خلال تنويع مصادر الدّخل، وتشجيع الاستثمارات في الطّاقات المتجدّدة مثل : الطاقة الشّمسية ، الريّاح و تطوير الصّناعات ذات القيمة المضافة محليا.

غير أنّ هذه التوجّهات الإصلاحية تصطدم بعوائق بنيوية، من أبرزها هشاشة القاعدة الإنتاجية، وضعف منظومات التّصنيع، واعتماد الميزانية العامّة على الرّيع الطّاقي، ممّا يُصعّب عملية الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة .كما أنّ العدالة في توزيع العوائد تظلّ مطلبا مجتمعيا واقتصاديا ملحّا، في ظلّ ارتفاع التّفاوتات الاجتماعية.

وعليه، فإن التحوّلات الدولية في مجال الطاقة تُعدّ بالنّسبة للجزائر« فرصة لإعادة بناء نموذج اقتصادي مرن، قادر على الصّمود أمام الصّدمات، لكنّها في الوقت ذاته تفرض تحدّيات تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، وإرادة سياسية قويّة، لضمان استغلال هذه التحوّلات لصالح التّنمية المستدامة، وتحقيق توازن فعلي بين متطلّبات الحاضر وضرورات المستقبل»[1].

1- International Energy Agency, *World Energy Outlook 2023* (Paris: IEA, 2023), 15

منذ عام 2020، تسارع التحوّل نحو الطّاقات المتجدّدة عالميا خاصّة في أوروبا، التي تعتبر الشّريك الاقتصادي الرّئيسي للجزائر .و يؤثّر هذا على آفاق السّوق المستقبلية للغاز الطبيعي الجزائري، والذي يشكّل أكثر من 90% من صادرات البلاد من الطّاقة. و وفقا للوكالة الدّولية للطّاقة، فإنّ«العالم يتّجه نحو بلوغ ذروة الطّلب على الوقود الأحفوري قبل عام 2030، مع توقّع تراجع في استخدام الغاز تدريجيا في العقود المقبلة»[1].

و عليه تجد الجزائر نفسها أمام ضرورة إعادة النّظر في استراتيجيتها .فقد بدأت الدّولة في الإعلان عن مشاريع للطّاقات المتجدّدة، منها مشروع" الطّاقات الشّمسية – سولار 1000 ميغاواط"، غير أنّ« التّنفيذ يظلّ بطيئا وغير متناسب مع القدرات الشّمسية الهائلة للبلاد»[2] . كما لا تزال الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال محدودة، نتيجة لعدم استقرار الإطار القانوني وتفشّي البيروقراطية. يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية للمحروقات، إذ «تشكّل عائدات النّفط والغاز ما يقارب 95% من إجمالي الصّادرات، و60 % من ميزانية الدولة»[3].

في ظلّ التحوّلات الاقتصادية المستمرّة والمتسارعة التي يشهدها العالم، يصبح من الضروري استغلال الوفرة الطّاقية المؤقتّة كجسر نحو تنويع الاقتصاد، لا كغاية في حدّ ذاتها . ففي بعض البلدان التي تمتلك احتياطيات طاقية كبيرة، يتمّ التوجّه نحو استخدام هذه الموارد ليس فقط لتلبية احتياجات الطّاقة، بل لتحفيز النّمو الاقتصادي من خلال استثمار هذه العوائد في القطاعات الأخرى التي قد تكون أكثر استدامة ، مثل الصّناعة والتّكنولوجيا .

1- International Energy Agency. *World Energy Outlook 2023*. Paris: IEA, 2023. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2023.

2- Belhouari, Ahmed, and Yacine Mezouar. "Les énergies renouvelables en Algérie : Potentialités et freins au développement." *Revue des Énergies Renouvelables* 25, no. 1 (2022): 45–58.

3- Bank of Algeria. *Rapport annuel sur la situation économique et monétaire de l'Algérie 2023*. Algiers: Banque d'Algérie, 2023. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_annuel_2023.pdf

إنّ هذا التحوّل جزء من رؤية اقتصادية تعتمد على الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية بشكل يحقق التوازن بين الحاضر والمستقبل، مع الحفاظ على التّنوع الاقتصادي الذي يضمن استدامة النّمو وتطوير المجتمع.

على الرّغم من أنّ الوفرة الطاقية قد توفر دخلا كبيرا لدعم الاقتصاد، إلاّ أنّ الاعتماد عليها كهدف رئيسي قد يؤدي إلى تباطؤ في مسيرة تنويع الاقتصاد، ممّا يجعل المجتمع أكثر عرضة لتقلّبات أسواق الطّاقة العالمية .وعليه، ينبغي أن يكون استخدام الموارد الطّاقية أداة مؤقتة تُوظَّف لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة بعيدا عن الاعتماد الكامل على الطّاقة كمصدر وحيد للازدهار.

من الأمثلة النّاجحة على ذلك، يمكن النّظر إلى دول مثل النّرويج، التي استخدمت عائدات النّفط والغاز بشكل حكيم من خلال استثمارها في قطاعات مثل التّكنولوجيا المتقدّمة ،التّعليم والصّناعات المستدامة، ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة على مرّ الزمن.

- **المطلب الثّاني :مكاسب الجزائر في قطاع الطاقة**

الجزائر من بين أبرز الدول المصدرة للغاز عالميا، حيث احتلّت المرتبة السّابعة في صادرات الغاز الطبيعي لعام 2023، بإجمالي صادرات بلغ 52 مليار متر مكعب، وفقا للاتّحاد الدولي للغاز. كما تحتلّ الجزائر المرتبة السّابعة عالميا والأولى إفريقيا في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بطاقة إنتاجية تصل إلى 25.5 مليون طن سنويا حتى نهاية فبراير 2024.

1- التوسّع في شبكة الأنابيب. - أ -أنبوب ميدغاز

يُعَدُّ أنبوب ميدغاز مشروعا استراتيجيا يربط الجزائر مباشرة بإسبانيا عبر البحر الأبيض المتوسط، بطول إجمالي يبلغ 757 كيلومترًا، منها 547 كيلومترًا داخل الجزائر و 210

كيلومترا تحت البحر .وقد تمّ في عام « 2021 توسيع قدرة النّقل للأنبوب بنسبة 34%، لتصل إلى 10.7 مليار متر مكعب سنويًا»[1].

ب .أنبوب ترانسميد

يربط أنبوب ترانسمد الجزائر بإيطاليا عبر تونس، ويبلغ طوله الإجمالي 2,475 كيلومترا، بقدرة نقل تصل إلى 30.2 مليار متر مكعب سنويا .«تمّت زيادة القدرة الاستيعابية للأنبوب في عام 2012 لتصل إلى 33.5 مليار متر مكعب سنويًا»[2].

ج .مشروع أنبوب نيجيريا – الجزائر (ترانس–صحارى)

يُعَدُّ مشروع أنبوب الغاز العابر للصّحراء) ترانس–صحارى (مبادرة استراتيجية تهدف إلى نقل الغاز من نيجيريا عبر النيجر إلى الجزائر، بطول إجمالي يبلغ 4,128 كيلومترًا، وبقدرة نقل تصل إلى 30 مليار متر مكعب سنويًا» .هذا المشروع يعزّز من مكانة الجزائر كمحور رئيسي في تصدير الغاز إلى أوروبا»[3].

2- إبرام عقود تصدير طويلة الأمد مع دول أوروبية (إيطاليا، ألمانيا و إسبانيا)

أبرمت الجزائر، من خلال شركة سوناطراك، عقود تصدير طويلة الأمد مع دول أوروبية مثل إيطاليا وألمانيا وإسبانيا.«على سبيل المثال، وقّعت سوناطراك عقدًا مع شركة ČEZ

1- Enerdata. *Algeria Will Expand the Capacity of the Medgaz Pipeline to Spain by 1/3*. February 2021. https://www.enerdata.net/publications/daily-energy-news/algeria-will-expand-capacity-megaz-pipeline-spain-13.html.

2- "Trans-Mediterranean Pipeline." *Wikipedia*. Last modified March 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Mediterranean_Pipeline.

3- "Trans-Saharan Gas Pipeline." *Wikipedia*. Last modified April 2024. https://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Saharan_gas_pipeline

التشيكية لتوريد الغاز الطبيعي، مما يعزّز من مكانة الجزائر كمصدر موثوق للطّاقة في أوروبا»[1]. ، «كما جدّدت سوناطراك عقودها مع شركات أوروبية أخرى مثل: Engie الفرنسية و DEPA اليونانية، لتوريد أكثر من 10 مليارات متر مكعب سنويًا»[2].

3- تعزيز مكانة سوناطراك كلاعب دولي واستعادة دورها كمفاوض قويّ

شركة سوناطراك من أكبر شركات النّفط والغاز في إفريقيا، وتلعب دورا محوريا في تعزيز مكانة الجزائر في الأسواق الدولية» .في عام 2024، وقّعت سوناطراك اتّفاقية مع شركة إكسون موبيل الأمريكية لتطوير موارد الهيدروكربونات في منطقتي أهنات وغورارة»[3]» .كما وقّعت مذكّرة تفاهم مع شركة سينوبك الصّينية لتعزيز التّعاون في مجالات الاستكشاف والطّاقة المتجدّدة»[4]» .بالإضافة إلى ذلك، وسّعت سوناطراك شراكتها مع شركة توتال إنرجي الفرنسية في منطقة تيميمون، مع التّركيز على تطوير موارد الغاز وتسويق الغاز الطبيعي المسال»[5].

1- Ministry of Industry and Trade of the Czech Republic. *"ČEZ Enhances Energy Security by Entering into a Contract for Gas Supplies from Algeria."* Press Release, October 31, 2024. https://mpo.gov.cz/en/guidepost/for-the-media/press-releases/cez-enhances-energy-security-by-entering-into-a-contract-for-gas-supplies-from-algeria---284012/.

2- LNG Prime. *"Algeria's Sonatrach Inks LNG Supply Deal with Greece's DEPA."* February 4, 2022. https://lngprime.com/contracts-and-tenders/algerias-sonatrach-inks-lng-supply-deal-with-greeces-depa/41259/.

3- Reuters. *"Algeria's Sonatrach and Exxon Mobil Sign Hydrocarbons Development Deal."* May 23, 2024. https://www.reuters.com/markets/deals/algerias-sonatrach-exxon-mobil-sign-hydrocarbons-development-deal-2024-05-23/.

4- Reuters. *"Algeria's Sonatrach, China's Sinopec Sign MoU to Expand Cooperation."* June 7, 2024. https://www.reuters.com/business/energy/algerias-sonatrach-chinas-sinopec-sign-mou-expand-cooperation-statement-2024-06-07/.

4- TotalEnergies. *"Algeria: TotalEnergies Expands Its Partnership with SONATRACH in Timimoun Region and in the Marketing of LNG."* Press Release, April 8, 2024. https://totalenergies.com/news/press-releases/algeria-totalenergies-expands-its-partnership-sonatrach-timimoun-region-and.

- **المطلب الثّالث : الجزائر الانعكاسات الاقتصادية للطّفرة الطاقية**

شهدت الجزائر، كغيرها من الدول الرّيعية، تطوّرات اقتصادية حاسمة بفعل الطّفرات الطّاقية المتكرّرة، لا سيما في فترات ارتفاع أسعار النّفط والغاز .ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العمومية، فإنّ أي تغيُّر في السّوق العالمية للطّاقة ينعكس بشكل مباشر على بنيتها الاقتصادية والاجتماعية .يهدف هذا المطلب إلى تحليل الانعكاسات الاقتصادية للطّفرات الطّاقية على الاقتصاد الجزائري، مركّزا على تأثيراتها على الميزانية العامّة، النّمو، الاستثمارات ودرجة التّنويع الاقتصادي.

1- ارتفاع إيرادات الدّولة من صادرات المحروقات :تحليل بالأرقام

صادرات المحروقات من العوامل الجوهرية التي تؤثّر في الأداء الاقتصادي للدول الرّيعية، وعلى رأسها الدوّل المعتمدة بشكل أساسي على النّفط والغاز كمصدر أساسي للعائدات .ويبرز هذا التأثير بوضوح في حالات الطّفرات السعرية للنّفط في السّوق الدولية، حيث تنعكس الزيادات في الأسعار بشكل مباشر على الميزانية العامّة للدولة، احتياطاتها من النّقد الأجنبي و قدرتها على تمويل الإنفاق العام.

في الجزائر مثلا، شهدت السّنوات الأخيرة ارتفاعا في إيرادات المحروقات لتحسُّن أسعار النّفط والغاز . و وفقا لما ورد في التّقرير السّنوي لوزارة الطّاقة والمناجم الجزائرية، فإنّ« قيمة صادرات المحروقات بلغت سنة 2022 حوالي 60 مليار دولار أمريكي، مقابل 35.4 مليار دولار في سنة 2021، أي بزيادة نسبتها 69.4٪ »[1] ويُعزى هذا الارتفاع إلى القفزة في أسعار النفط والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى زيّادة في الطّلب الأوروبي عقب الأزمة الأوكرانية الرّوسية، والتي دفعت بالعديد من الدول الأوروبية إلى البحث عن بدائل للإمدادات الرّوسية.

1-الإذاعة الجزائرية 60" .مليار دولار صادرات سوناطراك سنة 2022." *الإذاعة الجزائرية*، 27مارس 2023. https://news.radioalgerie.dz/ar/node/23824

وقد ساهم الارتفاع في صادرات المحروقات في تقليص عجز الميزانية الجزائرية، حيث جاء في تقرير البنك المركزي الجزائري أنّ« العجز في الميزانية انخفض من ٪12.3من النّاتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 إلى أقل من ٪3 في سنة 2022 »[1]. كما أشار التّقرير ذاته إلى أنّ« احتياطات الصّرف ارتفعت من 44 مليار دولار نهاية سنة 2021 إلى أكثر من 64 مليار دولار بنهاية سنة 2022 »[2] ، ما وفّر هامش أمان مالي ساعد الحكومة على إطلاق مشاريع تنموية وتأجيل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

ومع ذلك، فإنّ الاعتماد الكبير على المحروقات يجعل من الاقتصاد عرضة للتّقلّبات الدّورية في أسعار الطّاقة العالمية .فعلى الرّغم من الإيرادات القيّاسية في بعض السّنوات، إلاّ أنّ أيّ تراجع في الأسعار يمكن أن يعيد العجز المالي إلى الواجهة .لذلك، تنادي العديد من الدراسات الاقتصادية بضرورة تنويع مصادر الدّخل الوطني وتحفيز القطاعات غير النّفطية.

-2- تحسّن ميزان المدفوعات وعودة الاستقرار للعملة والاحتياطات النّقدية

يعكس ميزان المدفوعات الوضع المالي والاقتصادي الخارجي للدولة، ويُعدّ مؤشرا جوهريا على قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية .ويتأثّر هذا الميزان بعدّة عوامل، من أبرزها تطوّر الصّادرات والواردات، وتحويلات رؤوس الأموال، والتغيرات في احتياطات الصّرف، إذ يرتبط ميزان المدفوعات بإيرادات المحروقات.

شهدت الجزائر خلال عامي 2022 تحسنا ملحوظا في ميزان المدفوعات، نتيجةً لارتفاع صادرات المحروقات، إلى جانب تراجع نسبي في الواردات .فقد أشار تقرير بنك الجزائر إلى أن« ميزان المدفوعات سجل فائضا قـدره 20.9 ملـيار دولار سنة 2022 ، مقابل عجـز

1- البنك المركزي الجزائري، *النشرة الإحصائية الاقتصادية الفصلية – الربع الرابع 2022* (الجزائر: بنك الجزائر، 2022)،ص. 27.

2- صندوق النقد الدولي، *الاستعراض السنوي لاقتصاد الجزائر، 2023* (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2023)،ص. 9.

قدره 5.4 مليارات دولار سنة 2021 »[1]. ويُعزى هذا التحوّل الإيجابي بالأساس إلى تحسُّن كبير في الميزان التجاري، «حيث بلغ فائضًا يقدّر بـ 15.8مليار دولار سنة 2022، بعد أن كان في وضع عجز لسنوات متتالية»[2].

وقد ساهم هذا الفائض في دعم استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، حيث ورد في تقرير السيّاسة النّقدية الصّادر عن بنك الجزائر أنّ« تحسّن سعر صرف الدينار أمام الدولار بنسبة 2.8٪ خلال سنة 2022، مقارنة بسنة 2021 »[3] . كما ساعد تحسّن الوضع الخارجي للبلاد على خفض الضّغط على سوق الصّرف، وتقليص الحاجة إلى تدخلات البنك المركزي لدعم العملة الوطنية.

أمّا على صعيد الاحتياطات النقدية، فقد عرفت البلاد تحسنا نوعيا بفضل تدفّقات العملة الصّعبة من صادرات النفط والغاز. ووفقا لبيانات البنك المركزي، فإنّ« احتياطات الصّرف ارتفعت من 44 مليار دولار في نهاية 2021 إلى 64.6 مليار دولار بنهاية 2022 »[4] وتمثّل هذه الزيادة عامل طمأنينة للأسواق المالية، وتوفّر غطاء معززا للواردات لمدّة تقارب 16 شهرا، ما يُعدّ مؤشرا إيجابيا وفق المعايير الدولية.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، تُبرز التقارير الاقتصادية الدّولية تحذيرات من التقلّبات الهيكلية المحتملة، في حال تراجع أسعار النّفط أو تأثر الطّلب العالمي على الطّاقة .لذا، يُعدّ تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية خيارا لتثبيت هذا التحُّسن في الأمد الطّويل.

1-البنك المركزي الجزائري .*النشرة الإحصائية الفصلية – الربع الرابع .2022*الجزائر :بنك الجزائر، 2023، ص.34 .

2-المرجع نفسه، ص.36 .

3-البنك المركزي الجزائري .*تقرير السياسة النقدية لسنة .2022*الجزائر :بنك الجزائر، 2023، ص.12 .

4-المرجع نفسه، ص.15 .

3- الجزائر و تسوية جزء من المديونية الخارجية وتحسّن الجدارة المالية للدولة

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدّة بين عامي2019 و2025 تطوّرات جوهرية في إدارة الدّين العمومي، مدعومة بتحسّن المؤشرات الاقتصادية والمالية .وقد تجلّت أبرز هذه التحوّلات في تسوية جزء معتبر من المديونية الخارجية، وتعزيز الجدارة المالية للدّولة، على نحو مكّن الجزائر من الحفاظ على توازناتها الكبرى ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الضّرورية.

ابتداء من عام 2019، أولت الحكومة الجزائرية أهمية متزايدة لتقليص الدّين العمومي الإجمالي، خاصّة الخارجي منه، في ظلّ مستويات عالية من الاحتياطي النّقدي .وقد أفادت وزارة المالية أنّ الدّين العمومي بلغ في نهاية 2024 نحو 16,879 مليار دج، أيّ ما يعادل 49.61% من النّاتج المحلّي الإجمالي، مع التّأكيد على أنّ« الدين العمومي الخارجي لا يمثّل سوى 1 % فقط من إجمالي الدّين، مما يضع الجزائر في موقع مريح مقارنة بالمعايير الدّولية»[1].

أشاد صندوق النّقد الدّولي بالجزائر ، و أكّد في تقريره لسنة 2024 أنّ« الاقتصاد الجزائري أظهر متانة لافتة في مواجهة الصّدمات الخارجية، بفضل الفوائض المالية التي تحقّقت نتيجة الارتفاع النّسبي في أسعار المحروقات، وكذا الالتزام بإصلاحات اقتصادية هيكلية»[2].

كما أشار التّقرير إلى أنّ« النّمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر بلغ 4.2% سنة 2023، ويُتوقع أن يرتفع إلى 4.4% في عام 2024 »[3]، وذلك نتيجة لتحسُّن الأداء في قطاعات الصّناعة، البناء و الخدمات. ويُعزّز هذا الأداء التّصنيفات الإيجابية للجزائـــر على مستوى

1- وكالة الأنباء الجزائرية» .(APS) فايد :مستوى المديونية العمومية منخفض ويتيح اللجوء للسوق المالية لتعبئة الموارد 15 .«نوفمبر 2024. https://www.aps.dz/ar/economie/171133-2024-11-15-13-45-12

2-وكالة الأنباء الجزائرية» .(APS) صندوق النقد الدولي :الأداء الاقتصادي للجزائر" متين "ومواصلة الإصلاحات ضرورية 31 .«مارس 2024. https://www.aps.dz/ar/economie/159777-2024-03-31-08-33-28

3- المرجع نفسه.

المؤسّسات المالية الدولية، خاصّة بعدما صنّفها البنك الّدولي ضمن« الشّريحة العليا من الدّول متوسطة الدّخل»[1].إثر تجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 4,000 دولار أمريكي.

من جهة أخرى، أقرّت الجزائر مجموعة من القوانين والإصلاحات المالية المهمّة، على غرار قانون النّقد والقرض، وتحديث التّشريعات المتعلّقة بالحسابات العمومية والمقاولة الذّاتية . وقد صرّح وزير المالية، لعزيز فايد، أنّ« تدنّي مستوى المديونية مقارنة بدول المنطقة يمنح هامشا للجزائر لتعبئة موارد إضافية عبر السّوق المالية، دون التأثير على استقرار الاقتصاد الكلّي»[2].

هذه المؤشّرات دالّة على تحسُّن ملموس في الجدارة المالية، إذ تمكّنت الدّولة من تقليص عبء خدمة الدّين الخارجي، والحفاظ على تصنيفها السّيادي في مستويات آمنة، مع تعزيز قدرتها على تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية داخليا، ما يُعد خطوة استراتيجية نحو تنويع مصادر التّمويل وتخفيف التّبعية للموارد البترولية.

4- تعزيز دور الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار في دعم مشاريع استراتيجية

يلعب الصّندوق الوطني الجزائري للاستثمار (FNI) دورًا في« تمويل المشاريع الكبرى التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز السّيادة الاقتصادية»[3] .من خلال مساهماته في رؤوس أموال الشّركات، ويسعى إلى« تحقيق التّنمية في مختلف القطاعات الحيوية»[4].

1- البنك الدولي *تقرير التنمية العالمية 2023: تصنيفات الدخل والدول*. واشنطن :البنك الدولي، 2023. https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects.

2-وكالة الأنباء الجزائرية» .(APS) فايد :مستوى المديونية العمومية منخفض ويتيح اللجوء للسوق المالية لتعبئة الموارد 15 .«نوفمبر 2024. https://www.aps.dz/ar/economie/171133-2024-11-15-13-45-12.

3- الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار *تقرير الأنشطة 2023*. الجزائر :الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار، 2024. https://fni.dz/ar/rapports-activites.

4- الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار» .مساهمات الصندوق في تنويع الاقتصاد الوطني .«الجزائر :موقع الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار، .2024. https://fni.dz/ar/strategies

أ –**دعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى.** في إطار تعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد، شارك الصّندوق في مشروع مشترك مع شركة «بلدنا » القطرية لإنتاج الحليب المجفّف بولاية أدرار« هذا المشروع، الذي يغطّي مساحة 117 ألف هكتار، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب المجفّف وتوفير أكثر من 5000 منصب عمل مباشر»[1].

ب –**تعزيز رأس المال الاستثماري.** يسعى الصّندوق إلى التّرويج لرأس المال الاستثماري كبديل للتّمويل البنكي التّقليدي، خاصّة للمؤسسات الصّغيرة والمتوسّطة ، من خلال شراكته مع غرف التّجارة الجهوية، يعمل على توعية المستثمرين بمزايا هذا النّوع من التّمويل، مثل :غيّاب الضّمانات العقارية ، توفير الدّعم الاستراتيجي و الخبرة.

ج –**التّركيز على القطاعات ذات الأولوية.** يركّز الصّندوق على تمويل القطاعات الاستراتيجية مثل: الصّحة ، الصناعات الغذائية و الطّاقات المتجدّدة. هذا التوجّه يتماشى مع سيّاسة السّلطات العمومية الرامية إلى دعم الإنتاج الوطني وتعزيز الصّادرات.

د –**التوسّع الجغرافي وتعزيز الشّراكات.** يعمل الصّندوق على توسيع نشاطه عبر مختلف الولايات الجزائرية، من خلال البحث عن فرص شراكة جديدة في ولايات مثل : سطيف، بشار، عين الدفلى و المسيلة .هذا التوسّع يهدف إلى دعم المؤسّسات المحلّية وتحفيز نمو الشّركات الصّغيرة و المتوسطة.

من خلال هذه المبادرات، يواصل الصّندوق الوطني الجزائري للاستثمار لعب دور أساسي في دعم المشاريع الاستراتيجية التي تسهم في تحقيق التّنمية الاقتصادية المستدامة للجزائر.

1-الإذاعة الجزائرية«مشروع" بلدنا "لإنتاج الحليب :التوقيع على اتفاقية بين الصندوق الوطني للاستثمار والشركة القطرية 24 .«أبريل 2024. https://news.radioalgerie.dz/ar/node/52274

- **المطلب الرّابع : توظيف العوائد الطّاقية**

عرفت الجزائر بين سنتي 2019 و2025 مرحلة دقيقة من التحوّلات السيّاسية والاقتصادية تزامنت مع تذبذب أسعار الطّاقة عالميا وتزايد الضّغوط الدّاخلية لإعادة النّظر في نموذج التّنمية الرّيعي . وخلال هذه الفترة، ورثت الحكومات المتعاقبة هشاشة بنيوية في الاقتصاد، ترتكز أساسا على الاعتماد على المحروقات، إذ شكّلت صادرات النّفط والغازأكثر من 90 % من إجمالي الصّادرات، ومثّلت أكثر من 50 % من مداخيل الميزانية العامّة للدولة.

1- تأثير الصّدمات النفطية وتبعات الجائحة

ابتداءً من سنة 2019، ومع اندلاع الحراك الشّعبي، بدأت الجزائر تدخل في مرحلة إعادة صيّاغة التوازنات السّياسية الداخلية، في ظلّ ظرف اقتصادي معقّد .جاءت جائحة كوفيد-19 في بداية 2020 لتعمّق الأزمة، حيث تراجعت أسعار النّفط إلى مستويات غير مسبوقة، ممّا أثّر مباشرة على المداخيل الطّاقية .وقد بلغ سعر خام برنت حوالي 19 دولارًا للبرميل في أبريل 2020، وهو أدنى مستوى منذ عقدين . هذا الانخفاض الحاد كشف هشاشة الاحتياطات المالية للبلاد، وأدّى إلى تآكل صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يُستخدم لتغطية العجز المالي.

وفي هذا الإطار، اعتبر جان فرانسوا دوفان، أنّ« تقلّب الأسواق العالمية يفرض على الجزائر اعتماد إصلاحات هيكلية عاجلة لتقليص التّبعية للمحروقات»[1] . وقد أدّى الوضع حينها إلى لجوء الدّولة إلى التّمويل غير التّقليدي، مما زاد من الضّغوط التضخمية وأضعف القدرة الشّرائية للمواطن.

1-Jean-François Dauphin. "Algeria Seeks to Diversify, Reshape Economy as Oil Revenues Decline." IMF Survey, May 19, 2016. https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sonew052016a.:contentReference[oaicite:5]{index=5}

2- انتعاش نسبي بعد 2021 دون إصلاح هيكلي جوهري

مع بداية 2021 ارتفعت أسعار الطّاقة مجَدَّدا نتيجة « الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي بعد الجائحة»[1]، ثمّ بشكل أكثر حدّة بعد اندلاع الحرب الرّوسية الأوكرانية في فبراير 2022، حيث «تجاوز سعر الغاز الطّبيعي عتبة 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في السّوق الأوروبية»[2] .وقد استفادت الجزائر من هذا الظّرف عبر ارتفاع عوائدها الطّاقية، حيث «بلغت صادراتها من المحروقات قرابة 60 مليار دولار في 2022 »[3]. إلاّ أنّ هذا الانتعاش لم يُترجم إلى تحوّلات في بنية الاقتصاد .فقد بقيت الاستثمارات في القطاعات غير النّفطية ضعيفة، كما لم يُسجّل تحسُّن كبير في بيئة الأعمال .وبحسب تقرير صندوق النّقد الدّولي، فإنّ الجزائر لم تستغل بعد فرصة ارتفاع أسعار الطّاقة لبناء قاعدة اقتصادية متنوِّعة.

3- عراقيل بنيوية في توظيف العوائد: من أبرز العراقيل التي واجهت الجزائر في توظيف العوائد الطّاقية خلال هذه الفترة:

- **البيروقراطية وتعقيد مناخ الاستثمار** : رغم إطلاق عدد من الإصلاحات، من بينها قانون الاستثمار الجديد(2022) ، فإن تطبيقه واجه بطئا واضحا في الإدارة والرّقابة الميدانية . وقد اشتكى عدد من المستثمرين من« غيّاب الوضوح والنّجاعة في الإجراءات الإدارية»[4].

1-International Energy Agency. *World Energy Outlook 2021*. Paris: IEA, 2021. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021.

2-Eurostat. "Electricity & Gas Hit Record Prices in 2022." Eurostat News, April 26, 2023. https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20230426-2.European Commission

3-Medjelled, Miloud. "Algeria's Gas Exports Hit Record High in 2022." Anadolu Agency, December 29, 2022. https://www.aa.com.tr/en/economy/algeria-s-gas-exports-hit-record-high-in-2022/2765441.Anadolu Ajansı+1Energy Capital & Power+1

4-U.S. Department of State. *2023 Investment Climate Statements: Algeria*. Washington, D.C.: U.S. Department of State, 2023. https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/algeria

- **ضعف الحوكمة الاقتصادية** :غيّاب الشفافية والرّقابة الصّارمة على الإنفاق العمومي أدّى إلى سوء توجيه الموارد، كما تمّ تسجيل تفاوت كبير في مردودية المشاريع العمومية.

- **المقاربة الاجتماعية في الإنفاق** :اعتمدت الجزائر مقاربة إنفاق اجتماعي واسع في دعم المواد الأساسية والطّاقة، دون استهداف فعّال للفئات المحتاجة .وقد نبّه تقرير للبنك الدولي إلى أنّ« نظام الدّعم الحالي غير مستدام على المدى الطّويل ويستنزف موارد الدّولة من دون تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة»[1].

رغم الفرص التي وفّرتها الطّفرة الطّاقية ما بعد 2021، فإنّ الجزائر بين 2019 و2025 لم تنجح في إحداث تحول بنيوي في نموذجها الاقتصادي، وما زالت تواجه تحدّيات عميقة تتعلّق بتوظيف أمثل للعائدات الطّاقية في تنمية مستدامة ومتنوّعة. إنّ بناء اقتصاد متحرّر من الرّيع يتطلّب إرادة سياسية جادّة، حوكمة فعّالة، ومناخ أعمال جذّاب، وإصلاحات ضريبية وإدارية تعزّز من دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية في تحقيق التّنمية.

4- خطر إعادة إنتاج الرّيع الاقتصادي في غيّاب تنويع فعّال

رغم العوائد الطّاقية المرتفعة التي حققتها الجزائر خلال فترة ما بعد 2021، فإن خطر إعادة إنتاج النموذج الرّيعي لا يزال قائما في ظلّ غيّاب مسار فعّال لتنويع الاقتصاد الوطني .إنّ الاعتماد المفرط على مداخيل المحروقات من دون خلق قاعدة إنتاجية حقيقية خارج قطاع الطّاقة يُعيد إنتاج الهشاشة ذاتها التي طبعت الاقتصاد الجزائري منذ عقود .وقد حذّرت *الأمم المتّحدة* من أنّ« الاقتصادات الرّيعية تكون أكثر عرضة للصّدمات الخارجية وضعف التّنمية

1- ديوان المحاسبة الجزائري، *تقييم الأداء العمومي ومردودية المشاريع الوطنية*)الجزائر :الديوان الوطني، (2022، 42.

2- البنك الدولي، *مراجعة الإنفاق العام :الجزائر*) *2022*واشنطن العاصمة :البنك الدولي، (2022، https://www.worldbank.org.

البشرية بسبب ضعف الاستثمارات في القطاعات المنتجة»[1].

إنّ تأخّر التحوّل نحو الطّاقات البديلة والاقتصاد الأخضر أحد أبرز مظاهر هذا القصور . فعلى الرّغم من توفر الجزائر على إمكانات هائلة في مجال الطّاقة الشّمسية، إلا أنّ استغلالها لا يزال محدودا .وفي هذا الإطار، أشار تقرير للبنك الدولي إلى أنّ« الجزائر لم تترجم بعد استراتيجيات الطّاقة المتجدّدة إلى مشاريع ملموسة قادرة على تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري»[2]. كما أنّ هناك فجوة بنيوية بين العوائد الطّاقية وحجم الاقتصاد المنتج خارج المحروقات، ما يجعل الدولة رهينة للتقلّبات السّوقية الدولية .وتشير إحصاءات *صندوق النقد الدولي* إلى أنّ«القطاعات غير النّفطية تمثّل أقلّ من 40 % من النّاتج الدّاخلي الخام في الجزائر، وهو ما يعكس تبعية مستمرة لعائدات الطّاقة»[3].

أمّا على مستوى التّسيير، فإنّ إشكالية الحوكمة وضعف الفعالية المؤسّسية في تحويل المكاسب المالية إلى استثمار منتج تبقى من أبرز المُعوِّقات .وفي هذا السياق، أكّد تقرير صادر عن منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصادية (OECD) أنّ« ضعف الشّفافية وغيّاب آليات المتابعة والتقييم أثّرا سلبا على مردودية المشاريع الاستثمارية في الجزائر»[4].

1-United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment* (New York and Geneva: United Nations, 2022), 45.

2- World Bank, *Algeria Economic Monitor – Spring 2023: Strengthening the Foundations for Green Growth* (Washington, DC: World Bank, 2023), 22, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-monitor.

3- International Monetary Fund (IMF), *Algeria: 2022 Article IV Consultation—Staff Report* (Washington, DC: IMF, 2022), 13, https://www.imf.org/en/Publications.

4- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Investment Policy Review of Algeria 2022* (Paris: OECD Publishing, 2022), 67.

- **المطلب الخامس: حاجة الجزائر لأسطول بحري للنّقل بدل الأنابيب**

في ضوء التحولّات المتسارعة التي تعرفها أسواق الطّاقة العالمية، تزداد الحاجة الاستراتيجية والاقتصادية للجزائر إلى تبنّي نموذج مرن وفعّال في تصدير الغاز الطبيعي، يتجاوز البنية التّقليدية القائمة على خطوط الأنابيب، نحو تعزيز قدراتها في نقل الغاز المسال (LNG)عبر أسطول بحري متخصّ. و يُعتبر الغاز الطّبيعي المسال من أهمّ الخيّارات التي تتيح للبلدان المصدّرة التحرّر من القيود الجغرافية والسّياسية المرتبطة بالأنابيب .فكما يشير الباحث Jonathan Stern في دراسته الموسومة *"The Future of Gas: The Role of LNG"* : (Oxford Institute for Energy Studies, 2019)، فإن«الغاز المُسال يعيد تشكيل العلاقات التّجارية في سوق الطّاقة، عبر تمكين المنتجين من الوصول إلى أسواق جديدة دون الحاجة إلى اتّفاقيات أنابيب طويلة الأمد[1]». وفي هذا الإطار، فإنّ الاعتماد المفرط للجزائر على خطوط الأنابيب نحو أوروبا (عبر إيطاليا وإسبانيا أساسا)، يجعلها عُرضة للاضطرابات الجيوسياسية، كما حدث مؤخرا في توتّر العلاقات مع المغرب وتعليق خط الأنبوب" المغاربي الأوروبي (GME) "سنة 2021.

من جهة أخرى، يُعَدّ تطوير أسطول وطني أو شراكة طويلة الأجل في نقل الغاز المسال ضرورة تمليها معطيات السّوق العالمية، التي تشهد تزايدا في الطّلب على الغاز المسال، خاصّة من الأسواق الآسيوية (مثل الصّين، الهند، وكوريا الجنوبية)، وهو ما لا يمكن الوصول إليه عبر الأنابيب .وتوضّح بيانات *International Gas Union (IGU, 2023 Global LNG Report)* أنّ« الطّلب على الغاز الطبيعي المسال عرف نموًّا بنسبة 5.5 % سنويا خلال العقد الماضي، متجاوزا معدّل نمو الطّلب على الغاز المنقول عبر الأنابيب"، كما تشير الدراسة إلى

1-Stern, J. (2019). *The Future of Gas: The Role of LNG*. Oxford Institute for Energy Studies. https://www.oxfordenergy.org

أن" القدرة التّصديرية للبلدان التي تبنّت نموذج الغاز المسال زادت بنسبة 35% مقارنة بتلك التي اعتمدت فقط على الأنابيب ."في السّياق الجزائري، يشير الخبير الطّاقي *عبد المجيد عطار*، وزير الطّاقة الأسبق، إلى أنّ«الرّهان المستقبلي للجزائر يكمن في تعزيز قدراتها التّصديرية عبر الغاز المسال، لضمان مرونة سُوقية واستباقية في مواجهة المنافسة من منتجين جدد ، كقطر ، الولايات المتّحدة و روسيا[1]».

بناءً على ما سبق، فإنّ الدراسات الأكاديمية مطالبة بمقاربة متعدّدة الأبعاد لهذا التحوّل البنيوي، تشمل تحليل الجدوى الاقتصادية (CAPEX/OPEX) ، البنية التّحتية المطلوبة، والمردودية التجارية المتوقّعة، في ضوء التّجارب المقارنة لدول مثل النرويج ، ماليزيا وأستراليا . كما يجب أن تأخذ هذه الدّراسات في الحسبان المحدّدات الجيوسياسية والمناخية، وتأثير التحوّل الطّاقي العالمي على مستقبل الغاز بصفة عامّة .وبذلك، فإن الانتقال نحو أسطول نقل الغاز المسال لا يمثّل فقط خيارا اقتصاديا، بل أداة استراتيجية لإعادة تموقع الجزائر كفاعل مرن ومؤثّر في سوق الطّاقة الدّولية.

1-عطار، عبد المجيد .(2022) *تصريحات إعلامية وتقارير طاقية حول مستقبل الغاز الجزائري* .وزارة الطاقة الجزائرية. في تصريح لجريدة" الشروق"، الجزائر، 3أكتوبر 2022،

- **المطلب السّادس: آفاق بناء اقتصاد متنوّع**

1- أهمية تسريع الإصلاحات البنيوية

تسعى الجزائر إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنفيذ «إصلاحات بنيوية تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية .وفقا لتقرير البنك الدّولي، تضاعفت صادرات الجزائر غير النّفطية ثلاث مرّات منذ عام 2017 لتصل إلى 5.1 مليارات دولار في عام 2023، ممّا يقلّل من اعتمادها على النّفط والغاز[1]»

2- فرص تطوير قطاع الطاقة المتجددة وتوطين التكنولوجيا.

تعمل الجزائر على تعزيز قطاع الطّاقة المتجدّدة، مستهدفة « رفع حصّة الطّاقة المتجدّدة إلى 37 % من القدرة المركّبة بحلول عام 2035 . تشير الدّراسات إلى أنّ الجزائر تمتلك مؤهلات لتكون مصدرا موثوقا في إنتاج الطّاقة المتجدّدة وتصديرها إلى الأسواق الّدولية، خاصّة السّوق الأوروبية[2]».

3- تعزيز الشّراكة الاقتصادية جنوب–جنوب والاستفادة من السّوق الإفريقية القارية

تسعى الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الاقتصادية مع دول الجنوب، مستفيدة من اتّفاقية التّجارة الحرّة القارية الإفريقية (AFCFTA) لتوسيع أسواقها وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية . وقد أشار وزير التّجارة الجزائري إلى أهمّية هذه الشراكة في تعزيز النّمو الاقتصادي وتحقيق التّنمية المستدامة .

1-البنك الدولي، *تقرير مراقبة الاقتصاد الجزائري :نحو تنويع اقتصادي مستدام*، واشنطن العاصمة :البنك الدولي، 2023، ص. 7 . https://documents.worldbank.org

2-وزارة الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة، *الاستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة 2035*، الجزائر :منشورات الوزارة، 2021، ص.12 .

4- مقاربة الأمن الطاقي كرافعة للسيادة الاقتصادية

تعتبر الجزائر أن تحقيق الأمن الطّاقي يتطلّب تنويع مصادر الطّاقة وتحسين النّجاعة الطّاقية، مما يعزّز من سيّادتها الاقتصادية .في ملتقى وطني حول الأمن الطّاقي، تمّ« التأكيد على أهمية الانتقال نحو الطّاقات المتجدّدة في الجزائر والتحدّيات والفرص المرتبطة بذلك»[1].

المبحث الثّاني : المكاسب الدبلوماسية والمكانة الرّمزية

شكّلت السّياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال امتدادا طبيعيا للرّوح الثّورية التي ميّزت نضالها ضد الاستعمار الفرنسي .فقد سعت الجزائر، انطلاقا من مرجعية ثورتها التّحريرية، إلى ترسيخ مكانة دولية قائمة على مبادئ السّيادة، العدالة، ودعم حركات التحرّر .ولم تكن مشاركتها في الشّؤون الدّولية مجرد انخراط دبلوماسي عادي، بل تعبيرا عن رؤية استراتيجية تهدف إلى تغيير موازين القوى، خاصّة في السّياق الدّولي لما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا الإطار، راكمت الجزائر مكاسب دبلوماسية مهمّة جعلت منها فاعلا مرموقا في المحافل الإقليمية والدّولية .كما اكتسبت رمزية خاصّة بين دول العالم الثّالث بفضل مواقفها المبدئية من القضايا العادلة وتاريخها الثّوري الفريد .ومع مرور الزّمن، أصبحت هذه المكاسب تشكل رصيدا سياسيا ومعنويا، مكّن الجزائر من المطالبة بإعادة النّظر في اتّفاقيات سابقة اعتُبرت مجحفة، والسّير نحو تثبيت استقلالها الكامل سياسيّا و اقتصاديا.

1- وكالة الأنباء الجزائرية" .قسنطينة' :الأمن الطاقوي في الجزائر 'محور ملتقى وطني 29 ".أبريل .2025
https://www.aps.dz/ar/regions/179304-2025-04-29-15-42-38

- **المطلب الأوّل: تعزيز الحضور الدّولي**

شهدت العهدة الأولى لرئيس الجمهورية، السّيد عبد المجيد تبون، عودة قويّة للدبلوماسية الجزائرية في مختلف المحافل الدّولية، على نحو عزّز مكانة الجزائر في العالم، « بفضل الأداء الدبلوماسي الهام الذي هندسه رئيس الجمهورية، بما أسهم في تعميق مبادئ الدّبلوماسية الجزائرية التي برزت كفاعل قويّ في حلّ الأزمات ونشر السّلم والأمن الدوليين»[1].

وقد تجلّى هذا الحضور من خلال انتخاب الجزائر كعضو غير دائم في مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة لعامي 2024-2025، ممّا مكّنها من تعزيز صوت الدوّل الإفريقية والعربية والدّفاع عن القضايا العادلة في العالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

- **المطلب الثّاني :دعم القضايا العادلة**

أكّد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الإفريقية، أحمد عطّاف، أنّ الدبلوماسية الجزائرية حقّقت خلال عام 2024 العديد من المكتسبات والإيجابيات والمزيد من الانتشار، وعزّزت مكانتها ودورها على الصّعيدين الإقليمي و الدّولي، وستواصل خلال العام 2025 على نفس النّهج في دعم القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية»[2].

وفي هذا السيّاق، قامت الجزائر بدعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتّحدة، والعمل على رفع الظّلم عن الفلسطينيين من خلال حشد الدّعم الدولي لإرغام الكيان

1- Yahia H. Zoubir, *Algeria's Foreign Policy: New Principles, Continuity, and Change*, Middle East Policy, Vol. 29, No. 1 (Spring 2022): 112–126.

2-Irene Fernández-Molina, *Algeria and the Palestinian Cause: Foreign Policy, Identity and Norms*, British Journal of Middle Eastern Studies 47, no. 3 (2020): 423–440

الصّهيوني على وقف فوري لإطلاق النّار، وصولا إلى دعم جنوب إفريقيا في مسعاها لمتابعة مجرمي" الكيان "في المحكمة الجنائية .

- **المطلب الثّالث : المكانة الرّمزية المستمدّة من التاريخ الثّوري**

بنيت السّياسة الخارجية للدّولة الجزائرية –تأثرا باللّحظة الثّورية وحمولتها العاطفية – على مبادئ أساسية تتمثّل بشكل خاص في تحقيق الاستقلال الوطني، ومحاربة الاستعمار والامبريالية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدوّل، وحلّ الخلافات بالآليات السّلمية، والمطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتبنّي مبدأ عدم الانحياز»[1].

وقد أكّد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، أنّ الدبلوماسية الجزائرية، بقيادة رئيس الجمهورية السّيد عبد المجيد تبون، تحظى اليوم باحترام المجتمع الدّولي بفضل خبرتها وسمعتها وصورتها المتألّقة، وبالنّظر لوفائها الثّابت بالتزاماتها، خاصّة في دعم القضايا العادلة في العالم، والمبادرة بمقاربات لحلحلة مختلف الأزمات والتّسوية السّلمية للنزاعات في محيطنا الإقليمي والدولي.

- **المطلب الرّابع : الجزائر و فرص الانعتاق من الاتفاقيات المجحفة**

شهدت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثّنائية ومتعدّدة الأطراف، خصوصا مع الاتحاد الأوروبي، فرنسا، وإسبانيا، تحت مسمّى الشراكة الاقتصادية . غير أنّ هذه الاتفاقيات، وخاصّة اتّفاق الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي المُبرم سنة 2005، أظهرت بعد مرور أكثر من عقد ونصف إخلالا واضحا بالتّوازنات التّجارية، بما يكرّس التّبعية الاقتصادية بدلا من تحقيق التّنمية المتبادلة .فقد أدّت تلك الاتّفاقيات إلى إغراق السّوق الجزائرية

1-الناس أونلاين" .أحمد عطاف يقدم حصيلتها في :2024الدبلوماسية الجزائرية حققت مكاسب وعززت مكانتها دوليا ". 30ديسمبر https://www.annasronline.com/ .2024

بالواردات الأوروبية دون أن تتمكن الجزائر من النفاذ الحقيقي إلى الأسواق الأوروبية بسبب غياب تنافسية الصّناعة الوطنية.

في هذا السيّاق، بدأت الجزائر منذ سنة 2020 في اتّخاذ مواقف أكثر استقلالية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، مستفيدة من التّحوّلات الدّولية (أزمة الطاقة، توتر العلاقات بين الغرب وروسيا و تغيّرات المواقف الإقليمية من قضية الصحراء الغربية). فقد صرّح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبّون بأنّ الجزائر« لن تقبل بعد اليوم اتّفاقيات لا تخدم مصالحها، ولا تكون على قاعدة النّدية والمعاملة بالمثل»[1]، وهو تصريح يعكس تحوّلًا في الوعي السّيادي .

بدأت ملامح هذا التحوّل تتجلّى بوضوح في إعادة تقييم اتّفاق الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبي، حيث كشفت وزارة التّجارة الجزائرية أنّ« الخسائر النّاجمة عن الاتفاق تجاوزت 16 مليار دولار منذ دخوله حيّز التّنفيذ، بينما لم تحصل الجزائر على مقابل استثماري أو تقني حقيقي»[2] .وتوصّلت اللّجنة الحكومية المكلّفة بمراجعة الاتّفاق إلى أنّ« بنيته القانونية والوظيفية تخدم بشكل شبه حصري الطرف الأوروبي»[2].

إنّ ما يُوصف بـ«الانعتاق » من هذه الاتّفاقيات لا يعني الانغلاق أو القطيعة، بل هو تعبير عن رغبة في إعادة تشكيل الشّراكة الخارجية على أسس متكافئة .وقد وصف الباحث الجزائري سفيان قصيباتي هذا التوجّه بأنّه« استرجاع تدريجي للسّيادة الاقتصادية من خلال تحصين القرار الاستراتيجي ضد الإملاءات الخارجية التي غالبا ما تأتي مغلّفة في خطاب التّعاون»[3].

1- عبد المجيد تبون، *خطاب رسمي بمناسبة افتتاح معرض الإنتاج الجزائري*، الجزائر، 13 ديسمبر 2021، منشور على الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية، https://www.el-mouradia.dz

2-وزارة التجارة الجزائرية، »تقرير تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي«، الجزائر :المديرية العامة للدراسات التجارية، 2021، ص.9 .

3-سفيان قصيباتي، »مفهوم السيادة الاقتصادية في السياق الجزائري المعاصر«، *مجلة السياسات العامة والدراسات الاستراتيجية*، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد :(2023) 2ص.44 .

أمّا العلاقات الجزائرية مع فرنسا، فقد دخلت منعطفا حرجا منذ 2021، بعد تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي شكّكت في وجود" أمّة جزائرية "قبل الاستعمار الفرنسي . ردّت الجزائر باستدعاء سفيرها من باريس وتجميد التّعاون في عدّة قطاعات .كما أعلن الرئيس تبّون في أكتوبر 2021 بأنّ الجزائر« لن تتعامل مع أي دولة تسيء إلى ذاكرتنا، ولن نربط اقتصادنا مع دول تتعامل بازدواجية المعايير »[1].

في الإطار ذاته ، تدهورت العلاقات مع إسبانيا بشكل حاد سنة 2022، عقب إعلان رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز دعم خطّة الحكم الذّاتي المغربية في الصّحراء الغربية .وردّت الجزائر بتجميد اتّفاقية الصّداقة والتّعاون الموقّعة منذ 2002، كما أوقفت كل المبادلات التّجارية عدا الغاز ، في خطوة تحمل أبعادا سيّادية واضحة .وقد اعتبر المحلّل السّياسي محمد طواهرية هذا الرّد« أول توظيف صريح للورقة الطّاقية في سيّاق دبلوماسي–اقتصادي يهدف إلى حماية السيّادة الجزائرية من التدخّلات غير المباشرة»[2].

تزامن هذا التحوّل مع سعي الجزائر إلى تنويع شركائها الدّوليين خارج النّطاق الأوروبي التّقليدي، بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصّين، تركيا و روسيا .كما برز توجّه نحو إفريقيا جنوب الصحراء من خلال مشاريع البنى التّحتية، لا سيّما الطريق العابر للصّحراء وخط أنابيب الغاز نحو نيجيريا .وهو ما يندرج ضمن استراتيجية إعادة التّموضع الجيو–اقتصادي، التي وصفها الخبير الاقتصادي عبد القادر بن قارة بأنّها« محاولة لتجاوز الثّنائية التاريخية فرنسا– الاتحاد الأوروبي، نحو شراكات أفقية تخدم المصالح الجزائرية دون تبعية أو وصاية»[3].

1-عبد المجيد تبون، مقابلة صحفية مع جريدة *دير شبيغل* الألمانية، 2 نوفمبر 2021.

2-محمد طواهرية، «أبعاد القرار الجزائري في مواجهة الموقف الإسباني» ، *مجلة الدراسات المغاربية*، العدد 19 (2022): ص.57 .

3-عبد القادر بن قارة، »التحول الجيو-اقتصادي الجزائري :فرص وتحديات«، *مجلة الاقتصاد العالمي المعاصر*، جامعة البليدة، العدد :(2024) 7ص.22 .

إنّ الجزائر بين 2020 و2025 أطلقت ديناميكية جديدة تقوم على مبدأ« السّيادة الاقتصادية التفاوضية» ، حيث يتمّ الرّبط بين احترام السّيادة الوطنية وإعادة هندسة العلاقات التّجارية الدولية، بما يحقّق الأمن الطّاقي والغذائي، ويدعّم استقلال القرار الاقتصادي.

المبحث الثّالث : الجزائر والمكاسب الجيو-أمنية والتّموضع الإقليمي

يُعالج هذا المبحث الأبعاد الجيو–أمنية والاستراتيجية للتّموضع الجزائري في محيط إقليمي يتّسم بعدم الاستقرار وتعدّد التّحديات، مستعرضا كيفية توظيف الجزائر لموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الاقتصادية، وقدراتها الدبلوماسية لتعزيز مكانتها في شمال إفريقيا والسّاحل والصّحراء، فضلا عن عمقها المتوسِّطي .ويعتمد التّحليل على مقاربة متعدّدة المستويات تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الإقليمية والدّولية، خاصّة في ظلّ التّغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، وما تفرزه من فرص وتحدّيات للجزائر في سبيل الحفاظ على أمنها القومي وترسيخ نفوذها الإقليمي.

ينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب أساسية .يتناول المطلب الأوّل الأسس الجغرافية والاستراتيجية التي تستند إليها الجزائر في تموضعها الإقليمي .ثم يعرض المطلب الثّاني خصائص السياسة الأمنية الجزائرية ضمن بيئة إقليمية مضطربة .أمّا المطلب الثّالث فيُبرز دور الطاقة كمورد حيوي وأداة فعالة في تحقيق النّفوذ الجيو–اقتصادي .ويناقش المطلب الرّابع الدينامية الدبلوماسية الجزائرية ومساراتها الإقليمية والدّولية .ويختتم المبحث بالمطلب الخامس، الذي يسلّط الضّوء على التحدّيات المتعدّدة التي تواجه الجزائر في سعيها للحفاظ على توازنها الاستراتيجي ومكانتها الإقليمية.

- **المطلب الأوّل :الأسس الجغرافية والاستراتيجية للتّموضع الجزائري**

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استثنائي يجعلها لاعبا محوريا في شمال إفريقيا ومنطقة السّاحل والصّحراء . فهي تتوسّط المنطقة المغاربية، وتشترك في حدود طويلة ومعقّدة مع سبع دول منها: ليبيا، مالي، و النيجر وهي بؤر مشتعلة أمنيا .يشكّل هذا الامتداد الحدودي تحديّا أمنيًا، لكنّه في الوقت نفسه يمنح الجزائر عمقا استراتيجيا ومجالا حيويّا للمناورة الإقليمية.

إنّ الجغرافيا السياسية الجزائرية تضع الدولة أمام معادلة معقّدة :ضرورة تأمين حدود واسعة من جهة، والحفاظ على مبدأ عدم التدخّل في الشّؤون الداخلية للدّول المجاورة من جهة ثانية . من هذا المنطلق، بنت الجزائر تموضعها الإقليمي على مزيج من الانكفاء الدفاعي والانفتاح المحسوب على المجال الإقليمي الإفريقي.

الطبيعة الصّحراوية الشاسعة، والارتكاز الجغرافي بين البحر المتوسط والسّاحل، يمنحان الجزائر إمكانات لعب دور محوري في الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وهي تستثمر هذا الموقع بوعي استراتيجي، لا سيّما منذ تفجّر الأزمات الإقليمية ما بعد 2011.

- **المطلب الثّاني : السيّاسة الأمنية في محيط غير مستقر**

تنتهج الجزائر سيّاسة أمنية تقوم على أساس التحوّط الاستراتيجي، والتّوازن بين الحفاظ على السّيادة الوطنية والمساهمة في الأمن الإقليمي .وقد تعزّز هذا مع تصاعد التّهديدات غير التّقليدية بالسّاحل الإفريقي: جماعات مسلّحة،هجرات غير نظامية، تجارة السّلاح العابرة للحدود.

توضح الباحثة حورية مزيان بن جامة أنّ « الجزائر لا تعتمد فقط على الرّدع العسكري بل تراهن على مقاربة شاملة تعالج جذور التّهديد في محيطها الجنوبي»[1]. في هذا السيّاق،

1- مزيان بن جامة حورية .*السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل* .الجزائر :دار القصبة، 2021، ص.88 .

لعبت الجزائر دورًا بارزًا في الوساطة السيّاسية في مالي، ورعت اتّفاق الجزائر للسّلام والمصالحة سنة 2015، دون أن تنخرط عسكريا بشكل مباشر في النّزاع، حفاظا على عقيدتها الأمنية.

كما أنّ تحديث المنظومة العسكرية وتطوير قدرات المراقبة الجّوية والبرّية يُعدّان من أدوات الرّدع الوقائي التي تسمح للجزائر بفرض الاستقرار على حدودها، وتأكيد تموضعها كقوّة أمنية إقليمية ذات مصداقية.

- **المطلب الثّالث :الطّاقة كأداة للنّفوذ الجيو-اقتصادي**

شكّلت الموارد الطّاقية، وخاصّة الغاز الطبيعي، ركيزة من ركائز النّفوذ الجزائري في محيطها المتوسّطي والإفريقي. تُعدّ الجزائر ثالث أكبر مُصَدّر للغاز إلى أوروبا، وهي تستثمر هذا المعطى ضمن سياق دولي مضطرب، خاصّة بعد الأزمة الرّوسية الأوكرانية.

تشير الباحثة رافاييلا ديل سارتو إلى أنّ« الجزائر استفادت من التحوّل في السّياسة الطّاقية الأوروبية لتعزيز مكانتها كمُزوِّد موثوق، وتفاوضت على اتفاقيات طاقية من موقع قوّة نسبية»[1] وقد أعادت الجزائر هيكلة علاقاتها مع شركاء أوروبيين مثل إيطاليا، عبر مشاريع خطوط أنابيب جديدة وتعزيز استثمارات شركة « سوناطراك» في النّقل والإنتاج.

هكذا لم تعد الطّاقة مجرّد مورد اقتصادي بل أصبحت أداة من أدوات التموضع الجيو-استراتيجي، ما مكّن الجزائر من استعادة هامش مناورة سيّاسي تّجاه شراكاتها الغربية، خارج الإطار الاستعماري التّقليدي.

1-Del Sarto, Raffaella A. "Algeria's Gas Leverage in the EU's Strategic Calculus." *Mediterranean Politics*, vol. 28, no. 1, 2023, pp. 45–61

- **المطلب الرّابع : التّموضع الدبلوماسي و إعادة تعريف الدور الإقليمي**

تسعى الجزائر إلى استعادة دورها كفاعل إقليمي من خلال الدبلوماسية النشطة، وطرح نفسها كوسيط محايد في أزمات المنطقة . و قد برز ذلك في المواقف الرّسمية من عدّة قضايا ، حيث حافظت الجزائر على خطاب مبدئي، مستند إلى شرعية ثورية وتاريخية.

يوضّح الباحث عبد العزيز بن ترمول أنّ « الجزائر تحاول إعادة تعريف دورها الإقليمي في ظلّ تغيّر ميزان القوى الإقليمي، بالجمع بين الرّمزية التحرّرية والبراغماتية الواقعية»[1] .في هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تحييد المنافسات الثّنائية (خصوصا مع المغرب) والتّركيز على بناء شراكات متعدّدة الأطراف داخل الاتّحاد الإفريقي وجامعة الدّول العربية.

وقد عبّرت عن هذا التوجه بمبادرات دبلوماسية مثل مؤتمر لمّ الشمل الفلسطيني الذي احتضنته الجزائر سنة 2022، وكذلك بمقترحات إصلاح بنيوية في هيئات الاتّحاد الإفريقي.

- **المطلب الخامس : تحدّيات التّموضع الجزائري**

رغم هذا الطّموح المشروع، تواجه الجزائر مجموعة من القيود البنيوية تعرقل مساعيها للتّموضع الفعّال .من أبرزها التّبعية شبه الكاملة للرّيع الطّاقي، والبيروقراطية المعطّلة، وغياب أدوات القوّة النّاعمة القادرة على مواكبة التّحوّلات الجيوسياسية في المنطقة.

يلاحظ الباحث نور الدين بوزيان أنّ« الجزائر تمتلك الإمكانات الصّلبة للتّموضع، لكنها تفتقر إلى تكامل داخلي مؤسّسي يسمح بترجمة القوّة إلى نفوذ مستدام»[2] .

1- بن ترمول، عبد العزيز» .الجزائر والتحولات الإقليمية :من الدفاع إلى المبادرة .«*مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية*، العدد 12، 2022، ص.103 .

2- بوزيان، نور الدين» .محددات الدور الإقليمي الجزائري :بين الطموح والإمكان .«*دفاتر السياسة والدولة*، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2021، ص.74 .

كما أنّ غياب الانخراط المؤسسي في تحالفات إقليمية، مثل مجموعة السّاحل (G5) ، أو المبادرات الأمنية متعدّدة الأطراف، يُضعف من حضورها في دوائر القرار الإقليمي. و يبقى احتلال المغرب للصّحراء الغربية معرقلا دبلوماسيا ظد الشراكة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الخامس

عالجت في هذا الفصل التّغيّرات الجيواستراتيجية التي طالت موقع الجزائر الإقليمي والدولي في ضوء التحولّات الكبرى التي يعرفها النّظام الدولي، خاصّة ما يتعلّق بأزمات الطّاقة وإعادة تشكيل المحاور الجيوسياسية. اقتصاديا مكّنت الطّفرة الطّاقية وارتفاع أسعار المحروقات الجزائر من تحقيق مكاسب مالية ضخمة أعادت لها نوعا من الحيوية الاقتصادية، إلاّ أنّ التحّدي الأكبر لا يزال في كيفية استثمار هذه العوائد لبناء اقتصاد متنوّع ومستدام، وتجاوز الارتهان لصادرات الطّاقة .في هذا السّياق، تظهر الحاجة الماسّة لتحديث بنية النّقل الطّاقوي بالتّركيز على تطوير أسطول نقل بحري مستقل لتقليل الاعتماد على الأنابيب العابرة للحدود، خاصّة في ظل بيئة دولية متقلّبة .وتشكّل هذه المكاسب فرصة لإعادة صيّاغة السيّاسة الاقتصادية الجزائرية في اتّجاه تعزيز السّيادة الاقتصادية وتحقيق التحوّل نحو نموذج إنتاجي قائم على الابتكار والتّصنيع.

من جهة أخرى، تعزّزت المكانة الدبلوماسية والرّمزية للجزائر بفضل مواقفها التّاريخية من قضايا التحرّر ودعمها للمسارات العادلة، وهو ما منحها مصداقية متجدّدة في المحافل الدّولية، خاصّة في الجنوب العالمي .أمّا على الصّعيد الجيو–أمني، فقد استفادت الجزائر من موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين إفريقيا، البحر المتوسط، و أوروبا، ما جعلها لاعبا محوريا في ملفّات الأمن الطّاقي والهجرة ومكافحة الإرهاب .كما شكّلت الطّاقة أداة فاعلة في توسيع النّفوذ الجيو–اقتصادي للبلاد، في حين تفرض التحدّيات الأمنية المحيطة – خصوصا من ليبيا ودول السّاحل – ضرورة تطوير عقيدة أمنية متعدّدة الأبعاد .بذلك، يتّضح أنّ المكاسب الجيواستراتيجية للجزائر مشروطة بقدرتها على ترجمتها إلى نفوذ مستدام ضمن نظام دولي متحوّل، عبر مزيج من القوّة الاقتصادية، الدبلوماسية الفعّالة و السّياسات الأمنية الرّشيدة.

الفصل السّادس

الفصل السّادس : الاستشراف الجيواستراتيجي (آفاق 2030)

يشكّل هذا الفصل مقاربة استشرافية لآفاق التّموضع الجيواستراتيجي للجزائر في أفق 2030، في ظلّ تحوّلات دولية متسارعة فرضتها أزمات كبرى مثل جائحة كوفيد-19، الحرب في أوكرانيا، وأحداث 7 أكتوبر .ويسلّط الضّوء على ثلاثة محاور رئيسة: أولاً، تفعيل دور الجزائر في الشّرق الأوسط كوسيط نزيه وداعم لحلّ الدّولتين، عبر توظيف الزّخم الدولي والمبادرات داخل الأمم المتّحدة والقمم الإقليمية؛ ثانياً، إعادة هيكلة التّحالفات من خلال توسيع نفوذها في الجنوب العالمي والمساهمة في بناء هندسة أمنية متوسِّطية بديلة مثل" ناتو مغاربي"، بما يعزّز من دورها في تفكيك نظام القطبية؛ ثالثاً، تبنّي مقاربة جديدة لقضية الصّحراء الغربية عبر الانتقال من منطق الوصاية إلى الوساطة النّزيهة، وتوسيع شبكة الدّاعمين، وتوجيه النّزاع نحو الحلّ الأممي، بما يعكس رؤية استراتيجية أكثر نضجا و واقعيّة.

الجزائر كقطب توازن دولي في نظام ما بعد الهيمنة

في خضمّ التّحوّلات العميقة التي يشهدها النّظام الدّولي منذ مطلع العقد الثّالث من القرن الحادي والعشرين، تتزايد المؤشّرات على تراجع النّموذج الأحادي القطبية الذي ساد عقب نهاية الحرب الباردة، لصالح نظام عالمي متعدّد الأقطاب يتّسم بتعقيد التّفاعلات وتنوّع الفواعل. وفي هذا الإطار، برزت الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى إعادة تموقعه ضمن معادلات التوازن الدولي، مستندة إلى رصيد تاريخي حافل بالنّضال التحرّري، ومقوّمات جيواستراتيجية معتبرة، وعقيدة دبلوماسية راسخة قوامها عدم الانحياز والسّيادة الوطنية. ومن خلال تعزيز مكانتها في محيطها الإقليمي، ولا سيما في منطقة السّاحل وليبيا، وتكثيف شراكاتها الاستراتيجية مع قوى دولية كروسيا والصّين، تُظهر الجزائر رغبة واضحة في لعب دور «قطب توازن» في نظام ما بعد الهيمنة، تُعبّر من خلاله عن خصوصيتها السّياسية والدبلوماسية، وتسعى إلى تثبيت مقاربة متعدّدة الأبعاد للأمن والتّعاون الدولي، بما يتيح لها التّأثير في ملامح النّظام الدولي الجديد.

المبحث الأوّل: التّموضع في الشرق الأوسط بعد الطوفان الجيواستراتيجي

فرضت التحولات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط، خاصة بعد صدمة 7 أكتوبر 2023، واقعا إقليميا ودوليا جديدا أعاد ترتيب الأولويات الجيو–استراتيجية للدول الفاعلة .وقد مثّلت هذه الصّدمة لحظة مفصلية في إعادة إحياء القضيّة الفلسطينية كقضيّة تحرّر وطني على السّاحة الدولية، بعد سنوات من التّهميش السّياسي والدبلوماسي .في هذا السيّاق، تجد الجزائر نفسها أمام فرصة استراتيجية لتفعيل دورها التّقليدي كداعم قوي لحلّ الدّولتين ورافع لصوت العدالة الدولية، من خلال توظيف مكانتها الدبلوماسية وتاريخها الثّوري في حشد التأييد الدولي عبر المنتديات متعدّدة الأطراف.

إنّ الجزائر، بحكم ثوابتها السيّاسية ومصداقيتها التّاريخية، تمتلك القدرة على لعب دور الوسيط النّزيه بين الشّرعيات الفلسطينية، وعلى إعادة التوازن للمقاربات الدبلوماسية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية .كما يركّز على تفعيل أدوات العمل متعدّد الأطراف عبر المبادرات الجزائرية داخل الأمم المتحدّة، ومن خلال القمم الإفريقية والإسلامية، من أجل بناء تحالف دولي داعم لحلّ الدّولتين، واستعادة مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة في النّظام الدولي المتحوّل . ويُعد هذا التموضع مدخلا لتعزيز مكانة الجزائر كفاعل استراتيجي في الشّرق الأوسط مستقبلا.

- **المطلب الأوّل : توظيف صدمة 7 أكتوبر لتعزيز الدّعم الدّولي لحلّ الدولتين**

شكّلت أحداث السّابع من أكتوبر 2023، والمتمثّلة في الهجوم المفاجئ الذي شنّته حركة حماس على إسرائيل، نقطة تحوّل استراتيجية في مسار الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأسهمت في إعادة إحياء الجدل الدّولي حول مسار «حلّ الدولتين» بوصفه السّبيل الأنجع لتحقيق الاستقرار في المنطقة. لقد أحدثت هذه الصّدمة أثرا مزدوجا: من جهة، أبرزت هشاشة الوضع الأمني وعمق الإخفاقات السيّاسية التي راكمتها السّنوات الأخيرة؛ ومن جهة أخرى، أعادت تحفيز الأطراف الدّولية، لا سيّما الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، للدّفع نحو تسوية سيّاسية أكثر شمولا.

بعد أيام من الهجوم، أظهرت الواقعة فشل الوضع القائم، وأعادت إلى الواجهة الحاجة إلى حلّ سياسي حقيقي، وليس مجرّد إدارة للأزمة. وقد وظّفت القيّادة الفلسطينية، برئاسة محمود عباس، هذه اللّحظة المفصلية لإعادة تسويق «حلّ الدولتين» في المحافل الدّولية بوصفه الإطار الوحيد القابل للتّطبيق، مستندة إلى الشّرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصّلة، ولا سيما القرارين 242 و338.

في هذا السياق، دعّمت الإدارة الأمريكية في عدّة تصريحات رسمية موقف السّلطة الفلسطينية، وبرز ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي جو بايدن في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة (سبتمبر 2023) عندما أكّد أنّ «السّلام لن يتحقّق إلاّ عبر دولة فلسطينية مستقلّة تعيش بأمن إلى جانب إسرائيل»[1].

ومع تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزّة، زادت الضّغوط الدّولية على إسرائيل للقبول بعملية سيّاسية تنهي الاحتلال وتفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية، وهو ما عبّرت عنه عدّة دول أوروبية مثل:إسبانيا ، أيرلندا و فرنسا في مواقفها الرّسمية.

وقد ركّزت تحليلات عدّة صادرة عن مراكز فكر مرموقة على أن «السّبيل الوحيد لضمان أمن إسرائيل واستقرار الإقليم يمرّ عبر تسوية عادلة تلبّي الحدّ الأدنى من تطلّعات الفلسطينيين، لا سيّما في ظلّ تنامي القبول الدّولي مجدّدا بمبدأ الدّولة الفلسطينية»[2].

1- Joe Biden, "Remarks by President Biden Before the 78th Session of the United Nations General Assembly," The White House, September 19, 2023, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/09/19/remarks-by-president-biden-before-the-78th-session-of-the-united-nations-general-assembly-new-york-ny/.

2- International Crisis Group, *A Way Out for Gaza*, Middle East & North Africa Report No. 252, October 24, 2023, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/b90-way-out-gaza.

وترى مجموعة الأزمات الدّولية (International Crisis Group) أنّ صدمة 7 أكتوبر أعادت بناء سردية جديدة في الوعي الدّولي: مفادها أنّ «تجاهل القضية الفلسطينية لم يعد ممكنا دون كلفة استراتيجية باهظة»[1].

من جهة أخرى، استثمرت القيّادة الفلسطينية في الدبلوماسية متعددة الأطراف، عبر الجامعة العربية ومنظّمة التّعاون الإسلامي، لتعزيز الاصطفاف الدّولي حول هذا الحلّ، وتحويل الزّخم الإنساني بعد المجازر في غزّة إلى دعم سيّاسي ملموس. لكنّ يبقى هذا التّوظيف مرهونا بقدرة السّلطة الفلسطينية على استعادة شرعيتها الدّاخلية، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة، تعيد هيكلة المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء المتغيّرات الجديدة.

- **المطلب الثّاني :الجزائر كوسيط بين الشّرعيات الفلسطينية**

الجزائر كوسيط بين الشّرعيات الفلسطينية : تُعَدُّ الجزائر فاعلا مركزيا في جهود الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، مستندة إلى إرثها الثّوري المناهض للاستعمار وموقفها الثّابت من القضيّة الفلسطينيّة. تُجسِّد هذه الجُهود، لا سيما في «إعلان الجزائر» عام 2022، محاولة لإعادة هيكلة الخطاب السّياسي الفلسطينيّ ضمن إطار ما بعد كولونيالي، يُعيد تعريف الشّرعية الوطنية ويُعزّز الوحدة الداخلية[2].

1-International Crisis Group, *A Way Out for Gaza*, Middle East & North Africa Report No. 252, October 24, 2023, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/b90-way-out-gaza.

2-Amal Ghazal, "Palestine in Algeria," in *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, ed. Cyrus Schayegh and Andrew Arsan (London: Routledge, 2015), 275

في أكتوبر 2022، استضافت الجزائر «مؤتمر لمّ الشمل لتحقيق الوحدة الوطنية»، الذي أسفر عن «إعلان الجزائر». «تميّزت هذه المبادرة بتعاملها المتوازن مع جميع الفصائل، بما في ذلك فتح وحماس، دون تمييز، ممّا منحها مصداقية كوسيط نزيه»[1]. علاوة على ذلك، «قدّمت الجزائر دعما ماليا كبيرا للسّلطة الفلسطينية، بلغ نحو 100 مليون دولار في عام 2021، ممّا يعكس التزامها السّياسي والاقتصادي تّجاه القضية الفلسطينية»[2].

إعادة هيكلة الخطاب ما بعد الكولونيالي

« تسعى الجزائر، من خلال هذه الوساطة، إلى إعادة تشكيل الخطاب السّياسي الفلسطيني بعيدا عن الانقسامات الفصائلية، نحو سرديّة تحرّرية جامعة تستند إلى التّجربة الجزائرية في مقاومة الاستعمار»[3]. يُشير بعض الباحثين إلى أنّ هذا النّهج «يُعيد تأطير القضيّة الفلسطينية ضمن سيّاق ما بعد كولونيالي، يُركّز على التحرّر الوطني والعدالة الاجتماعية، متجاوزا الأطُر التّقليدية التي غالبا ما تُقيّدها الديناميات الإقليمية والدّولية»[4].

تحدّيات الشّرعية والتّمثيل

رغم التقدّم الذي أحرزته الجزائر في جمع الفصائل الفلسطينية، إلاّ أنّ «إعلان الجزائر» لم

1- Margarita Arredondas, "Algeria, Mediator between Hamas and Al-Fatah," *Atalayar*, 21 سبتمبر 2022, https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/algeria-mediator-between-hamas-and-al-fatah/20220921150439158281.html.

2- Ennahar TV via Al Arabiya, "Algeria Grants $100 Million to Palestinian Authority," 6 ديسمبر 2021, https://english.alarabiya.net/News/north-africa/2021/12/06/Algeria-grants-100-million-to-Palestinian-Authority.

3- Amal Ghazal, *Palestine in Algeria* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017), 276.

4- "The 'Question of Palestine': From Liminality to Emancipation," *Review of International Studies* 47, no. 1 (2021): 109.

يُحدّد آليات تنفيذ واضحة، ممّا يُثير تساؤلات عن فعاليته مستقبلا. تُشير الدراسات إلى أنّ «الفصائل، وخاصة فتح، قد تستغل مثل هذه المبادرات لإعادة تأهيل صورتها السيّاسية دون التزام فعلي بالتّغيير»[1]. هذا يُبرز التحدّي لتحويل الخطاب الوحدوي إلى واقع سيّاسي ملموس.

البُعد الإقليمي و الدّولي

تُعزّز الجزائر موقعها كوسيط من خلال موقفها «الرّافض للتّطبيع مع إسرائيل»، في وقت تتّجه فيه دول عربية أخرى نحو علاقات طبيعية مع الكيان المحتل[2]. هذا الموقف «يُعزّز من مصداقيتها لدى الفصائل الفلسطينية، خاصّة تلك التي تُعارض مسار التّطبيع». كما أنّ «الجزائر تُوظّف هذه الوساطة لتعزيز دورها الإقليمي، خاصّة في ظلّ التّنافس مع دول مثل المغرب و مصر على الملف الفلسطيني»[3].

تُجسّد الجزائر، من خلال وساطتها بين الفصائل الفلسطينية، نموذجا لإعادة هيكلة الخطاب السّياسي الفلسطيني ضمن إطار ما بعد كولونيالي، يُركّز على الوحدة والتحرّر. ورغم التحدّيات المرتبطة بالشّرعية والتّمثيل، تُقدّم الجزائر «نموذجا بديلا للوساطة، يستند إلى مبادئ التحرّر والعدالة، بعيدا عن الأجندات الإقليمية والدّولية التي غالبا ما تُقيّد مثل هذه المبادرات»[4].

1- Saleh, Mohsen Mohammad. "Political Analysis: Palestinian Reconciliation in Algeria: What's Next?!" *Al-Zaytouna Centre*, October 27, 2022. https://eng.alzaytouna.net/2022/10/27/political-analysis-palestinian-reconciliation-in-algeria-whats-next/.

2- Toumi, Abdennour. "Algeria and South Africa's Dynamic Diplomacy on Palestinian Cause." *Daily Sabah*, April 2, 2024. https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/algeria-and-south-africas-dynamic-diplomacy-on-palestinian-cause.

3--Ibid

4- Ghazal, Amal. "Palestine in Algeria: The Emergence of an Arab-Islamic Question in the Interwar Period." In *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, edited by Cyrus Schayegh and Andrew Arsan, 278. London: Routledge, 2020.

- **المطلب الثّالث :المبادرات داخل الأمم المتّحدة والقمم الإفريقية–الإسلامية**

في أعقاب التّصعيد العسكري في غزّة في أكتوبر 2023، تبنّت الجزائر دبلوماسية نشطة ومتعدّدة الأبعاد داخل الأمم المتّحدة وفي المحافل الإفريقية والإسلامية، مركّزة على دعم القضيّة الفلسطينيّة.

أولًا: التحرّكات الجزائرية في مجلس الأمن

بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للأعوام 2024–2025، قدّمت الجزائر مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النّار في غزّة، مع رفض أيّ مخطّطات للتّهجير القسري للفلسطينيين. أكّد السّفير الجزائري لدى الأمم المتّحدة، عمر بن جامع، أنّ الجزائر تسعى إلى «فرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزّة و لبنان و العمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلّة عاصمتها القدس الشّريف»[1].

ورغم أنّ مشروع القرار الجزائري واجه اعتراضا من الولايات المتّحدة، التي اعتبرته «غير متوازن» لعدم تحميله حركة حماس مسؤولية النّزاع، إلاّ أنّ الجزائر أكّدت أنّ الهدف من القرار هو «وقف القتل في رفح»[2].

ثانيًا: المبادرات في القمم العربية والإسلامية

في القمّة العربية–الإسلامية الاستثنائية بالرّياض في نوفمبر 2024، أشاد القادة العرب

1- Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad. "Algeria calls for 'immediate,' 'permanent' ceasefire in Gaza and Lebanon." Accessed May 2, 2025. https://www.mfa.gov.dz/diplomacy/algeria-calls-for-an-immediate-and-permanent-ceasefire-in-ghaza-and-lebanon.

2- Reuters. "US says Algeria's proposed UN resolution on Rafah is not balanced." May 30, 2024. https://www.reuters.com/world/us-says-algerias-proposed-un-resolution-rafah-is-not-balanced-2024-05-30

والمسلمون بجهود الجزائر في دعم القضية الفلسطينية، لا سيما في توحيد الصّف الفلسطيني. كما دعت القمّة إلى «تعبئة دعم دولي إضافي لتمكين دولة فلسطين من أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة»[1].

وأكّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في رسالة نقلها وزير الخارجية أحمد عطّاف، أنّ الجزائر ستستجيب بشكل إيجابي لطلب القمّة بإحياء مسألة قَبول دولة فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة[2].

ثالثًا: التحرّكات في الإطار الإفريقي

في يونيو 2024، اقترحت الجزائر إدراج القضيّة الفلسطينية ضمن جدول أعمال الأنشطة البرلمانية الإفريقية، وهو ما لاقى ترحيبا واسعا من أعضاء اللّجنة التّنفيذية للاتّحاد البرلماني الإفريقي، مما يعكس التزام الجزائر بتعزيز الدّعم الإفريقي للقضية الفلسطينية[3].

1- Embassy of Algeria in Moscow. "Arab-Islamic Summit welcomes Algeria's efforts in favor of the Palestinian cause." Accessed May 2, 2025. https://embmoscow.mfa.gov.dz/en/news-and-press-releases/arab-islamic-summit-welcomes-algerias-efforts-in-favor-of-the-palestinian-cause.

2- Algerian Press Service. "Algeria's proposal to include Palestinian cause on African parliamentary activities' agenda widely welcomed." June 6, 2024. https://www.aps.dz/en/world/52603-algeria-s-proposal-to-include-palestinian-cause-on-african-parliamentary-activities-agenda-widely-welcomed.

3- Embassy of Algeria in Moscow. "Algeria for a new approach favorable to the option of peace and a fair and inclusive settlement of the Palestinian cause." Accessed May 2, 2025. https://embmoscow.mfa.gov.dz/en/news-and-press-releases/algeria-for-a-new-approach-favorable-to-the-option-of-peace-and-a-fair-and-inclusive-settlement-of-the-palestinian-cause.

رابعًا: الجهود القانونية الدّولية

دعت الجزائر إلى اتّخاذ إجراءات قانونية ضدّ إسرائيل أمام المحاكم الدّولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، لوقف ما وصفته بـ«الإفلات من العقاب» الذي تتمتّع به إسرائيل. كما أشادت بمبادرات دول مثل جنوب إفريقيا ، شّيلي و المكسيك في هذا السيّاق، معتبرة إيّاها خطوات «جريئة» نحو تحميل إسرائيل مسؤولياتها القانونية[1].

خامسًا: الوساطة في المصالحة الفلسطينية

في أكتوبر 2022، استضافت الجزائر محادثات مصالحة بين الفصائل الفلسطينية، أسفرت عن توقيع «وثيقة الجزائر للمصالحة الفلسطينية» من قبل 14 فصيلا، بما في ذلك فتح وحماس. رغم أنّ الاتّفاق لم يُنفّذ بالكامل، إلا أنّه يُظهر التزام الجزائر بدعم الوحدة الفلسطينية[2]

المبحث الثّاني: الجزائر و إعادة هيكلة التّحالفات الإقليمية والدولية

تشهد السّاحة الدولية في العقد الأخير تحوّلات جذرية في بنية العلاقات والتّحالفات، مدفوعة بتغير موازين القوى، التّطورات الجيوسياسية و الأزمات المتعاقبة، من أبرزها الصّراع في أوكرانيا، وتراجع الهيمنة الأحادية القطبية. في هذا السيّاق، برزت الجزائر كفاعل إقليمي يسعى إلى إعادة تموضعه ضمن منظومة العلاقات الإقليمية و الدولية عبر تنويع شراكته الاستراتيجية وتحديث سيّاساته الخارجية بما ينسجم مع المتغيّرات الرّاهنة.

1- Embassy of Algeria in Moscow. *Algeria for a new approach favorable to the option of peace and a fair and inclusive settlement of the Palestinian cause*. Accessed May 2, 2025. https://embmoscow.mfa.gov.dz/en/news-and-press-releases/algeria-for-a-new-approach-favorable-to-the-option-of-peace-and-a-fair-and-inclusive-settlement-of-the-palestinian-cause.

2- Wikipedia. "2022 Palestinian reconciliation agreement." Accessed May 2, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/2022_Palestinian_reconciliation_agreement.

إنّ هذا التوجّه لا ينفصل عن تطّورات داخلية تمسّ البنية الاقتصادية والسّياسية للدّولة الجزائرية، وكذلك عن رغبتها في تعزيز استقلالية القرار الوطني وتحقيق توازن في علاقاتها الدولية بعيدا عن الاستقطاب الحاد بين القوى الكبرى. وعليه، يطرح المبحث سؤالاً مركزياً : كيف تسهم التحوّلات الرّاهنة في إعادة تشكيل تحالفات الجزائر الإقليمية والدولية ؟ ومن هذا المنطلق، أسعى إلى تحليل مقاربات الجزائر في بناء تحالفاتها، من خلال رصد الفاعلين الأساسيّين، وتقييم الاستراتيجيات المنتهجة، واستشراف الاتّجاهات المستقبلية لهذا المسار.

- **المطلب الأوّل : توسيع التّأثير جنوب–جنوب**

تسعى الجزائر في السّنوات الأخيرة إلى تعزيز حضورها ضمن منظومة التّعاون جنوب–جنوب، من خلال توسيع شراكاتها الاستراتيجية مع دول الجنوب العالمي، بما في ذلك مجموعة البريكس+، والدّول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، وأمريكا اللاّتينية. يأتي هذا التّوجّه في إطار سيّاسة خارجية تهدف إلى تنويع الشّركاء، وتقوية الاستقلالية الاستراتيجية، ومواجهة التحدّيات الاقتصادية والتّنموية.

1- الجزائر و مجموعة البريكس+ بين الطّموح والإصلاح الهيكلي. تقدّمت الجزائر بطلب رسمي للانضمام إلى مجموعة البريكس في نوفمبر 2022، معبِّرة عن استعدادها للمساهمة بمبلغ 1.5 مليار دولار في رأس مال البنك الجديد للتنمية (NDB). وقد تمّ قبول عضويتها في البنك في سبتمبر 2024، ما اعتبره محلّلون «تأكيدا على سعي الجزائر إلى الخروج من النّظام الاقتصادي الأحادي القطبية وبناء شراكات متعدّدة»[1].

1-Valdai Club. "Algeria at the BRICS' Doorstep: A Journey of Aspirations and Opportunities." November 14, 2023. https://valdaiclub.com/a/highlights/algeria-at-the-brics-doorstep/.

وفقًا لتقرير صادر عن *Middle East Council on Global Affairs*، فإنّ الجزائر «ترى في البريكس فرصة لتقليل اعتمادها على العائدات النّفطية من خلال تنويع اقتصادها وتطوير البنية التّحتية المالية»[1]. وتُعتبر هذه الاستراتيجية جزءا من تصوُّر أشمل لإصلاح النّظام الاقتصادي الوطني وتحريره من التّبعية الطّاقية.

2- الشراكة الجزائرية–الصّينية: نموذج للتّعاون جنوب–جنوب

تُعدّ العلاقات الجزائرية–الصّينية من أبرز الأمثلة على التّعاون الفعّال: جنوب–جنوب. ففي يوليو 2023، تم توقيع 19 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين خلال زيارة الرئيس الجزائري إلى بكين، بقيمة إجمالية بلغت 36 مليار دولار، شملت مجالات الطّاقة، التّعدين، والبنية التّحتية. وصرّحت صحيفة *China Daily* بأنّ «الجزائر تُعد شريكا رئيسيا في رؤية الصّين لتعزيز التّكامل مع إفريقيا، خصوصا في إطار مبادرة الحزام والطريق»[2].

وتشير تفاصيل الاتّفاق إلى أنّ الاستثمارات الصّينية تتضمّن «مشروع استغلال منجم غار جبيلات الحديدي وتطوير شبكة سكك حديدية تغطي نحو 6,000 كلم »[3]، وهو ما يُعدّ حجر زاوية في خطط الجزائر للاندماج الاقتصادي القارّي.

1-Middle East Council on Global Affairs. *Algeria at the BRICS' Doorstep: A Journey of Aspirations and Opportunities.* Accessed May 2, 2025. https://mecouncil.org/blog_posts/algeria-at-the-brics-doorstep-a-journey-of-aspirations-and-opportunities/.

2-China Daily. "Complementarities and Commonalities." February 7, 2024. https://www.chinadaily.com.cn/a/202402/07/WS65c2cccba3104efcbdaea0dc.html.

3-Valdai Club. *Algeria at the BRICS' Doorstep: A Journey of Aspirations and Opportunities.* November 14, 2023. https://valdaiclub.com/a/highlights/algeria-at-the-brics-doorstep/.

3-الانفتاح على إفريقيا الفرنكوفونية: تعزيز التّعاون الإقليمي

أعلنت الجزائر في 2023 عن إلغاء ديون مستحقّة على 14 دولة إفريقية، كما أطلقت «الوكالة الجزائرية للتّعاون الدولي من أجل التّضامن والتّنمية»[1] بميزانية أولية بلغت مليار دولار لدعم مشاريع تنموية في القارة الإفريقية.

وفقًا لوكالة الأنباء الجزائرية، فإنّ «التحرّك نحو إفريقيا الفرنكوفونية يعكس رغبة الجزائر في بناء روابط جديدة قائمة على النّدية والتّكامل، لا على الميراث الاستعماري أو المحاور الجيوسياسية التقليدية»[2]. كما تشارك الجزائر في مشروعات استراتيجية مثل طريق الوحدة الإفريقية، الذي يُعزّز الرّبط بين دول السّاحل والصّحراء.

4- العلاقات مع أمريكا اللاّتينية: إرث عدم الانحياز وتعاون متجدّد

تعود علاقات الجزائر مع أمريكا اللاّتينية إلى بدايات الاستقلال، حين أقامت علاقات دبلوماسية مع الأرجنتين في عام 1962. وعلى مرّ العقود، ظلّت الجزائر حاضرة في أروقة التّعاون المتعدّد الأطراف مع دول أمريكا اللاّتينية، خاصّة ضمن إطار حركة عدم الانحيّاز. ووفقا لموسوعة ويكيبيديا، «تستند العلاقات الجزائرية–الأرجنتينية إلى التّقدير المتبادل والدّعم في المحافل الدّولية»[3].

ويعكس هذا التوجّه حرص الجزائر على الحفاظ على «شبكة من العلاقات المتوازنة في الجنوب العالمي تعزّز من قدرتها التفاوضية وتنوّع شركائها»[3].

1-Algeria Press Service. *Algeria aspires to mutually beneficial 'Africa-Russia' partnership for fair global order*. July 29, 2023. https://www.aps.dz/en/algeria/48400-algeria-aspires-to-mutually-beneficial-africa-russia-partnership-for-fair-global-order.

2-Wikipedia. *Algeria–Argentina relations.* Accessed May 2, 2025. https://en.wikipedia.org/wiki/Algeria%E2%80%93Argentina_relations.

- **المطلب الثّاني : الجزائر و بناء هندسة أمنية متوسطية بديلة: ملامح "ناتو مغاربي"**

تسعى الجزائر، في ظلّ التحدّيات الأمنية المتزايدة في منطقة البحر الأبيض المتوسّط، إلى بناء هندسة أمنية بديلة تعكس رؤيتها الخاصّة للأمن الإقليمي، بعيدا عن الأطُر التّقليدية التي تهيمن عليها القوى الكبرى .يُعَدُّ مفهوم "ناتو مغاربي" أحد التصوُّرات المطروحة لتحقيق هذا الهدف، حيث يُرَكِّز على التّعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي لمواجهة التّهديدات المشتركة.

أ-المقاربة الجزائرية للأمن المتوسّطي

تتبنّى الجزائر مقاربة شاملة للأمن في المنطقة المتوسّطية، تُركِّز على التّعاون الإقليمي وتعزيز السّيادة الوطنية. وترى أنّ التّهديدات الأمنية في المنطقة ليست مجرّد ذرائع لفرض الهيمنة، بل هي تحدّيات حقيقية تستدعي استجابات جماعية. كما تؤكّد على أهميّة استرجاع الإرث الحضاري المتوسّطي والاندماج الفعّال في المبادرات الأمنية الإقليمية.

ب- التّهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

تواجه الجزائر تحدّيات أمنية متعدّدة في محيطها الإقليمي، تشمل الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظّمة و الهجرة غير النّظامية. كما برزت في السّنوات الأخيرة ظاهرة يُمكن توصيفها بـ«حروب الأفيون» التي يُتّهم المغرب بتغذيتها، عبر تدفُّق المخدّرات، ولا سيّما القنب الهندي، من أراضيه باتّجاه الجزائر، وهو ما تعتبره الجزائر «أداة ضغط غير تقليدية تُوظَّف في إطار صراع جيواستراتيجي خفي» [1]من طرف الجارة الغربية.

1- قدور، يوسف. «تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الأمن الوطني في منطقة المغرب العربي .»*مدارات سياسية*، المجلد 4، العدد 3، 14 يونيو 2020، الصفحات 64-77.

1- العربي الجديد، «الجزائر تتهم المغرب بـ"حرب الأفيون" عبر القنب الهندي»، العربي الجديد، 4 مايو 2024، https://www.alaraby.co.uk/politics/ الجزائر-تتهم-المغرب-بحرب-الأفيون.

وترى الجزائر في هذه السيّاسة محاولة لزعزعة استقرارها الدّاخلي، خاصّة في المناطق الحدودية، من خلال إغراق السّوق المحّلية بالمواد المهلوسة والمؤثّرة على العقل، واستهداف الفئة الشبابية بشكل خاص، ما يهدّد النّسيج الاجتماعي ويعقِّد المعالجة الأمنية. وتتطّلب هذه التّهديدات مقاربات أمنية جديدة تتجاوز المفهوم التّقليدي للأمن القومي، وتعتمد على التّعاون الإقليمي والتّكامل بين دول المنطقة، لكن هذه الجهود تُعيقها توتّرات ثنائية مزمنة، تؤثّر على فعالية العمل الجماعي المغاربي وتُضعف فرص بناء إطار أمني متكامل.

3- نحو "نـاتـو مغاربي": الرؤية الجزائرية – قدرة شمال أفريقيا –

في ظلّ التّحولات الجيوسياسية المتسارعة في منطقة شمال إفريقيا والسّاحل، تسعى الجزائر إلى بلورة رؤية استراتيجية لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال إنشاء تكتّل مغاربي يُعزّز التّعاون بين دول المنطقة. تُعدّ هذه المبادرة استجابة للتحدّيات الأمنية المتزايدة، مثل الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظّمة والهجرة غير النّظامية، بالإضافة إلى التّهديدات الناشئة عن التّحالفات الإقليمية الجديدة.

أ- السّياق الإقليمي والدّوافع الاستراتيجية

تطرح الجزائر منذ سنوات رؤية استراتيجية ترتكز على تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين دول المغرب العربي لمواجهة التحديات العابرة للحدود. تأتي هذه الرؤية في سيّاق إقليمي مضطرب، يتّسم بتصاعد التّهديدات الإرهابية في منطقة السّاحل والصّحراء، والتمدّد العسكري لقوى غير مغاربية في الفضاء الإقليمي، مثل: تركيا ، روسيا والإمارات. تُصوّر الجزائر هذا التّعاون كبديل إقليمي للهيمنة الغربية، خاصّة مع تراجع فاعلية الحلفاء التقليديين في التّصدي للتّهديدات المستجدّة. لذلك، تقترح مقاربة أمن جماعي مغاربي قد تُشبه «ناتو مغاربي»، دون أن يكون مرتهنا للغرب.

ترتكز الدّوافع الجزائرية على ثلاثة أبعاد: **أولًا**، تحقيق التّوازن الإقليمي مع المغرب بعد التّطبيع مع إسرائيل والتقارب مع الناتو؛ **ثانيًا**، منع عسكرة النّزاعات الدّاخلية في ليبيا ومالي

من قبل أطراف أجنبية؛ **وثالثًا**، تحصين المجال المغاربي من التدخّلات الدولية باسم مكافحة الإرهاب أو الهجرة غير النظامية. لكنّ هذه الرؤية تصطدم بعقبات بنيوية، منها هشاشة المؤسسات العسكرية لبعض دول الجوار، الانقسامات السّياسية و التّنافس الجيوسياسي المزمن.

في المحصّلة، تعكس دعوة الجزائر إلى حلف مغاربي أمني الطّابع رغبة في استعادة المبادرة الاستراتيجية ورفض التّبعية الأمنية، في لحظة جيوسياسية تتميّز بإعادة تشكيل خرائط النفوذ الدولية.

ب- المبادرات الجزائرية لتعزيز التّعاون المغاربي

في محاولة لإعادة إحياء العمل المغاربي المشترك، بادرت الجزائر إلى عقد اجتماعات تشاورية مع تونس وليبيا، كان أبرزها الاجتماع الذي عُقد في تونس في أبريل 2024، والذي جمع قادة الدول الثّلاث. تهدف هذه الاجتماعات إلى «بلورة حلول مناسبة للمشاكل التي تعترضها على نحو يجعل منطقتنا بمنأى عن التّهديدات الحقيقية التي تحيط بها، ويعزّز مقوّمات أمنها واستقرارها ونمائها»[1]. وأكّد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبّون أنّ هذا التكتّل «غير موجه ضدّ أي دولة أخرى، فالباب مفتوح أمام دول المنطقة»، مشددا على أهمية «عقد لقاءات مغاربية بدون إقصاء أي طرف»[2].

ج- تعزيز الجاهزية العملياتية لقدرة إقليم شمال إفريقيا. تُعدّ الجزائر من الدول المؤسّسة لقدرة إقليم شمال إفريقيا، وهي آلية تابعة للاتحاد الإفريقي تهدف إلى تعزيز الجاهزية العملياتية للمشاركة في عمليات حفظ السّلام. وقد استعرض الرئيس تبّون جهود الجزائر في هذا المجال، مشيرا إلى أنّ هذه القدرة «تحوز على إمكانيات عسكرية ومدنية ولوجستية تؤهّلها، وفقا للمعايير

1-الرئاسة الجزائرية، «بيان الاجتماع الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا»، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، 10 أبريل 2024.

2- نفس المصدر.

الدولية، للمشاركة في عمليات حفظ السّلام على المستوى القاري»[1]. كما أكّد على أهمية «تعزيز المكاسب المحقّقة وتدعيم النّتائج المحرزة والمضي قدما في التحضير والإعداد للتّمرين الميداني المقرّر أواخر عام 2024»[1].

د- التحدّيات والآفاق المستقبلية

رغم الجهود المبذولة، تواجه المبادرات الجزائرية تحدّيات عدّة، منها الخلافات السّياسية بين دول المنطقة، وتباين الرُّؤى حول القضايا الأمنية. ومع ذلك، فإنّ هناك فرصا لتعزيز التّعاون الإقليمي، خاصّة في ظلّ التّهديدات المشتركة التي تواجهها دول المغرب العربي. تُعد قدرة إقليم شمال إفريقيا منصّة مهمة لتعزيز التّعاون الأمني، وتوفير إطار مؤسّسي للتنسيق بين دول المنطقة.

- **المطلب الثّالث : الجزائر و المساهمة في تفكيك نظام القطبية**

في سياق التحوّلات الجيوسياسية الأخيرة في منطقة السّاحل، برز الدور الجزائري كفاعل إقليمي يسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى، في مواجهة الهيمنة الأمريكية ووكلائها الإقليميين، خصوصا فرنسا في مالي. فقد بدأت الجزائر باتّباع دبلوماسية متعدّدة الأبعاد تجمع بين الحلول الأمنية، والمقاربات الاقتصادية والثّقافية، ساعية لتقويض الهيمنة على المنطقة.

ترتكز الإستراتيجية الجزائرية على «إفشال التّموقع العسكري الأمريكي – الفرنسي في منطقة السّاحل عبر دعم آليات الحلّ السّياسي المحلّي»[2]. ويُعتبر اتّفاق الجزائر للسّلام (2015)

1- وكالة الأنباء الجزائرية، «تبون: قدرة إقليم شمال إفريقيا تملك جاهزية للمشاركة في عمليات حفظ السلام»، 15 مارس 2024، https://www.aps.dz/ar/algerie/ قدرة-إقليم-شمال-إفريقيا.

2- Bouzid, Mariem. *La doctrine sécuritaire de l'Algérie au Sahel: Entre diplomatie proactive et rejet de l'ingérence*. Algiers: Centre d'Études Stratégiques Maghrébines, 2020, 88.

مثالا واضحا لهذا التوجّه، حيث عملت الجزائر كوسيط نزيه بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، بعيدا عن الأجندات الغربية التي غالبا ما ترتكز على الحلول العسكرية.

ومن جهة أخرى، تسعى الجزائر إلى توطيد حضورها الإقليمي عبر التحالفات الإفريقية، مثل مجموعة دول السّاحل والصّحراء (CEN-SAD) ، ومحاولات تنشيط دور الاتّحاد الإفريقي[1]. هذا الحضور يُفهم ضمن إطار ما يُسمّى بـ«تفكيك القطبية الأمنية التي فرضتها الولايات المتّحدة بعد 11 سبتمبر، والتي جسّدتها من خلال القيّادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)»[2].

غير أنّ المواجهة الجيوسياسية للجزائر لا تنحصر فقط في القوى الغربية، بل تمتدّ إلى دول إقليمية تتنافس على النّفوذ في إفريقيا، مثل :تركيا ،قطر ،الإمارات والسّعودية. فقد أبدت الجزائر تحفظا واضحا تّجاه «سيّاسات التوغّل التّركي – القطري في السّاحل الإفريقي، حيث توظّف أنقرة والدّوحة أدوات ناعمة كالمساعدات والتّعليم الدّيني، ضمن استراتيجية توسّع إيديولوجي واقتصادي». بالمقابل، ترى الجزائر أنّ هذه السياسات تتعارض مع رؤيتها للسّيادة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول الإفريقية.

أمّا الإمارات والسّعودية، فهما جزء من محور يعمل بشكل مواز على دعم أنظمة ومليشيات في ليبيا ،السودان ومالي، غالبا بالتّنسيق مع فرنسا أو الولايات المتّحدة، في تناقض مع

1-International Crisis Group. «A Tale of Two Councils: Strengthening AU-UN Cooperation on Peace and Security in Africa.» *Crisis Group Africa Report* N°279, June 2022. https://www.crisisgroup.org/africa/african-union-regional-bodies/279-tale-two-councils-strengthening-au-un-cooperation-peace-and-security-africa.

2-Volman, Daniel. «The Militarization of Africa.» *Review of African Political Economy* 35, no. 118 (2008): 573–578. https://doi.org/10.1080/03056240802569229.

الرؤية الجزائرية التي ترفض عسكرة الأزمات الداخلية وتدعو إلى حلول سيّاسية تقودها الشّعوب لا تُفرض من الخارج.

إنّ الصّراع مع فرنسا، وإن كان تقليديا، فقد أخذ أبعادا جديدة، خاصّة بعد الانقلاب في مالي وطرد القوّات الفرنسية منها، وهي أحداث مثّلت نصرا دبلوماسيا جزائريا غير معلن، كشف حدود القوّة الفرنسية وفشل مقاربتها الأمنية.

إنّ تفكيك هذه القطبية لا يعني الدّخول في صراع مباشر مع أمريكا أو حلفائها، بقدر ما يعني تحجيم نفوذهم غير المتوازن، وخلق فضاءات سياسية جديدة تعبّر عن مصالح شعوب المنطقة لا عن مصالح القوى الكبرى. وهنا تظهر الجزائر كفاعل يُوازن بين الواقعية السّياسية والسِّيادة الوطنية، ضمن تصوُّر «ما بعد الكولونيالية» يقاوم منطق التّبعية والتدخّل الخارجي.

المبحث الثّالث : الجزائر و التحوّل في التّعاطي مع قضية الصّحراء الغربية

تُظهر السّياسة الخارجية الجزائرية تحولا جيواستراتيجيا ملحوظا في تعاملها مع قضية الصّحراء الغربية، حيث انتقلت من التّركيز على المبادئ الإيديولوجية إلى تَبَنِّي نهج أكثر براغماتية يستند إلى المحدّدات الأمنية والاقتصادية.

1- التحوّل من المبادئ الإيديولوجية إلى المحدّدات الأمنية

لطالما استندت الجزائر في سياستها الخارجية إلى مبادئ ثابتة، أبرزها دعم حركات التحرّر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما تجلّى بوضوح في موقفها الثّابت من قضية الصّحراء الغربية منذ منتصف السّبعينات. غير أنّ السيّاقين الإقليمي والدولي و ما يشهده من تغيُّرات متسارعة، خاصّة على صعيد التّهديدات الأمنية العابرة للحدود، دفعا صانعي القرار في الجزائر إلى إعادة النّظر في أولوياتهم الاستراتيجية.

فقد أصبحت التّهديدات الأمنية، مثل الإرهاب في منطقة السّاحل وتهريب الأسلحة والهجرة غير النّظامية، تمثّل عاملا حاسما في إعادة تشكيل السّياسة الخارجية الجزائرية. ويشير الباحث إسماعيل بو الروايح إلى هذا التحوّل بقوله: «تحوّل مبادئ السّياسة الخارجية الجزائرية وهيمنة مبدأ مكافحة التّهديدات الأمنية الجديدة كمبدأ قائد جديد، على حساب المبادئ التّقليدية القائدة، كان وراء العودة القارّية للجزائر»[1]. هذا التحوّل لم يُلغِ البعد الإيديولوجي تماما، لكنّه أزاحه لصالح منطق براجماتي يراعي موازين القوى والمصالح القومية.

2- تعزيز الدّور الإقليمي والدولي

في ظلّ هذه التّحديات، سعت الجزائر إلى ترسيخ حضورها في إفريقيا ليس فقط عبر الخطاب السّياسي، بل من خلال دبلوماسية ميدانية نشطة تهدف إلى تعزيز مكانتها كقوّة إقليمية ووسيط نزيه في القضايا العادلة. وتُبرِز الباحثة زهرة مناصري هذه الدينامية بالقول: «حرصت الجزائر منذ استقلالها على تبَنِّي سيّاسة خارجية تتّسم بالاعتدال ، الوسطية والدبلوماسية ممّا أكسبها مكانة دولية مميّزة»[2].

وقد أعادت الجزائر تفعيل أدواتها الدبلوماسية في المحافل الإقليمية، خاصّة داخل الاتّحاد الإفريقي، حيث برزت كفاعل مركزي في ملفّات الأمن الإقليمي والتّنمية. ويُلاحظ أنّ هذا التفعيل تزامن مع تبنّي خطاب أكثر توازنا بين المبادئ والمصالح، وهو ما يمنح الجزائر مرونة أكبر في التّفاوض والدّفاع عن مواقفها، خصوصا فيما يتعلّق بقضية الصّحراء الغربية.

1-Bou Rouwaih, Ismail [تحولات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا بعد 2011: من المبادئ إلى البراغماتية الأمنية]. Master's thesis, University of Algiers, 2019. Accessed May 22, 2025. http://dspace.univ-alger.dz/handle/123456789/XXXX.

2- زهرة مناصري. "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: مقاربة تحليلية ".*مجلة الباحث*، العدد 18 :(2021) ص ص. 112–130. جامعة باتنة.

3- التحدّيات السّياسية والاقتصادية

رغم هذا الزّخم الدبلوماسي، تواجه الجزائر تحدّيات داخلية وخارجية تعيق في بعض الأحيان قدرتها على لعب أدوار حاسمة. فعلى المستوى الدّاخلي، لا تزال هشاشة الاقتصاد الوطني، واعتماده الكبير على الرّيع النّفطي، يفرضان قيودا على فعالية السّياسة الخارجية. أمّا خارجيا، فالمنافسة مع المغرب، الذي كثّف من حضوره الاقتصادي والدبلوماسي في إفريقيا، تشكل تحديا استراتيجيا.

وفي هذا السيّاق، تعْمَد الجزائر إلى توسيع دائرة تحالفاتها الإفريقية، لا سيّما مع دول ذات ثقل مثل: جنوب إفريقيا ونيجيريا، من أجل بناء تكتّل داعم لمواقفها في القضايا الكبرى، وفي مقدّمتها قضية الصّحراء الغربية. وتستثمر الجزائر في الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز نفوذها، من خلال مبادرات مشتركة، خصوصا في مجالات الطّاقة والبنى التّحتية، إضافة إلى دعم مشاريع تربط شمال القارة بجنوبها.

- **المطلب الأوّل : من الوصاية إلى الوساطة النّزيهة**

إنّ قضية الصّحراء الغربية من أبرز الملفّات المعقّدة في السّياسة الإقليمية لشمال إفريقيا، إذ اتخذت الجزائر منذ اندلاع النزاع موقفا داعما لتقرير المصير، مما أكسبها صفة «الوصيّ التّاريخي» على القضية في أعين بعض الفاعلين. غير أنّ هذا الموقف شهد تطورا نحو «الوساطة النّزيهة»، في محاولة لخفض التّكلفة الرّمزية و الدّبلوماسية التي تترتّب على الانحياز العلني لجبهة البوليساريو.

تأسّس الموقف الجزائري على خلفية مناهضة الاستعمار، وقد «اعتمدت الجزائر على مبدأ حقّ الشّعوب في تقرير المصير، وهو مبدأ مركزي في خطابها الخارجي، المستند إلى التّجربة

التّحررية للثورة الجزائرية»[1]. لذلك اعتبرت أنّ قضية الصّحراء الغربية تندرج ضمن تطبيق القرار الأممي 1514 القاضي بتصفيّة الاستعمار، ورفضت أيّ حلول تتجاوز الاستفتاء الشّعبي كخيار حاسم للمصير.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أنّ «الجزائر لا تُعتبر طرفا في النّزاع، بل تؤدي دور الملاحظ السّياسي والدّاعم لمشروعية المطالب الصّحراوية، دون تدخل عسكري مباشر»[2]. وهذا ما يتماشى مع تحوّلها من الفاعل المباشر إلى الوسيط، خاصّة في ظلّ الضّغوط الإقليمية والدّولية المتزايدة التي تدفع نحو تسوية تفاوضية. وفي هذا السيّاق، صرّح الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي قائلا: «الجزائر وموريتانيا ليستا طرفا في النّزاع في الصّحراء الغربية بل ملاحظتان»[3].

التحوّل نحو تقليص التّكلفة الرّمزية كان مدفوعا بعدّة عوامل، من أبرزها تفاقم التّوتّرات مع المغرب، وضغوط داخلية متعلّقة بأولويات التّنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يرى بعض الباحثين أنّ «استمرار دعم الجزائر للبوليساريو جعلها عرضة لهجمات دبلوماسية شرسة، وتُهَم بالتّحريض على الانفصال، الأمر الذي يشوّش على خطابها الوحدوي في قضايا إفريقية أخرى»[4].

من جهة أخرى، شكّل النّزاع عنصرا رئيسيا في العلاقات الجزائرية المغربية، وقد وصفه بعض الأكاديميين بأنّه «العقبة الأكبر أمام تطبيع العلاقات بين الجارين، نتيجة تباين

1-رحيمة لدغش وسليمة لدغش، «دور الجزائر في دعم تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية»، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 17 (2018): 229.

2-محمد الأمين بن عائشة، «الصحراء الغربية من تصفية الاستعمار إلى النزاع الإقليمي»، *مجلة دراسات دولية واستراتيجية*، العدد 11 (2023): 45.

3-وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، »مقدم: الجزائر وموريتانيا ليستا طرفا في نزاع الصحراء الغربية»، 12 مارس 2021، https://www.aps.dz/ar/monde/103379-2021-03-12-16-41-59.

4-مليكة جرمولي، «دور الجزائر في النزاع الصحراوي المغربي»، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020، 77.

استراتيجيات الأمن القومي لكل من الجزائر والمغرب»[1]. فبالنّسبة للجزائر، يُعتبر دعم الصّحراء الغربية امتدادا لمبادئ التحرّر الوطني، بينما ينظر المغرب إلى الإقليم بوصفه جزءا من سيّادته التّاريخية.

أمّا قانونيا، فإنّ القضية تُصنّف ضمن «مسائل تصفية الاستعمار غير المكتملة»، وهذا ما أكّدته محكمة العدل الدّولية في رأيها الاستشاري لعام 1975، حيث لم تثبت وجود روابط قانونية بين الصّحراء الغربية والمملكة المغربية قبل الاستعمار الإسباني[2].

ورغم تعقيد النّزاع، حافظت الجزائر على خطاب دبلوماسي يدعو إلى احترام القانون الدّولي، وهو ما يعكس رغبتها في تقديم نفسها كفاعل عقلاني ومتّزن، وليس كمحرّض أو طرف صدامي.

- **المطلب الثّاني : توسيع شبكة الدّاعمين**

في سياق تطور سياساتها الخارجية، تبنّت الجزائر في السّنوات الأخيرة مقاربة متعدّدة الأبعاد تهدف إلى تنويع حلفائها وتوسيع شبكة الدّاعمين إقليميا ودوليا. تنبع هذه الاستراتيجية من إدراك القيّادة الجزائرية لأهمية تعزيز الثّقل الجيوسياسي للبلاد على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا سيّما في ظلّ التّحوّلات الجيوستراتيجية المتسارعة التي يعرفها النّظام الدّولي.

أ- في إفريقيا: العودة إلى الجذور الاستراتيجية

تسعى الجزائر إلى استعادة دورها القيّادي في القارة الإفريقية، من خلال استثمار روابطها التاريخية بحركات التحرّر الإفريقية، وتفعيل أدوات التّعاون الثّنائي والمتعدّد الأطراف. فبصفتها

1- بن عائشة، محمد الأمين. «الصحراء الغربية من تصفية الاستعمار إلى النزاع الإقليمي .«*مجلة دراسات دولية واستراتيجية*، العدد 11، 2023، ص. 45.

2- محكمة العدل الدولية. «الرأي الاستشاري بشأن الصحراء الغربية»، 16 أكتوبر 1975.

عضوا مؤسّسا للاتحاد الإفريقي، عزّزت الجزائر مساهماتها في ملفّات السّلم والأمن، لا سيّما في منطقة السّاحل، وأطلقت مبادرات وساطة في أزمات مثل مالي والنيجر. كما يؤكّد أحد المحلّلين، فإنّ الجزائر تنتهج دبلوماسية نشطة قائمة على دعم الاستقرار ورفض التدخّلات الأجنبية، ما يمنحها شرعية معنوية في القارّة.

ب- في أمريكا اللاّتينية: تحالفات بدوافع تاريخية و ايديولوجية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية في أمريكا اللاّتينية على التّقارب مع الدول التي تتقاطع معها في المواقف المناهضة للاستعمار و التدخّلات الخارجية . وتُعتبر كلّ من كوبا ، فنـزويلا و بوليفيا شريكا طبيعيا للجزائر. وقد سبق للجزائر أن دعّمت مرارا القضايا اللاّتينية في الأمم المتّحدة، كما حافظت على مستوى رفيع من التّنسيق السّياسي والثّقافي، تجلّى في تبادل الوفود والدّعم المتبادل في المحافل الدّولية. ويلاحظ أنّ «العلاقة بين الجزائر وأمريكا اللاّتينية قائمة على الاحترام المتبادل والتّاريخ المشترك للنّضال من أجل السّيادة»[1].

ج- في آسيا: شراكة استراتيجية مع قوى صاعدة

أولت الجزائر أهمّية متزايدة لتعزيز العلاقات مع القوى الآسيوية الكبرى، خاصّة الصّين ، تركيا و الهند. إنّ الصّين باعتبارها الشّريك التّجاري الأوّل للجزائر منذ سنوات، تمثّل محورا أساسيا في جهود الجزائر لتنويع اقتصادها، في حين أن تركيا تستثمر بشكل متزايد في البنية التّحتية والصّناعة الجزائرية. ووفقا لتقارير رسمية، فإنّ «الجزائر تنظر إلى آسيا باعتبارها شريكاً

1-Samir Bouzid, *Algerian Foreign Policy and South-South Alliances*, Journal of North African Affairs, vol. 15, no. 2 (2022): 110.

براغماتيا قادرا على احترام السّيادة الوطنية دون فرض شروط سيّاسية»[1].

د- في أوروبا: الشّراكة بحذر مع الجوار المتوسطي

رغم الروابط التّاريخية والاقتصادية المتينة بين الجزائر وأوروبا، خصوصا فرنسا ، إيطاليا وإسبانيا، إلاّ أنّ الجزائر تبنّت مؤخرا نهجا أكثر استقلالية في علاقاتها مع العواصم الأوروبية، رافضة أي وصاية سيّاسية مقابل التّعاون الاقتصادي. وقد اتجهت إلى تنويع شركائها داخل أوروبا، من خلال تعزيز علاقاتها مع ألمانيا والنّمسا وبلدان أوروبا الشّرقية. ويلاحظ أنّ «الجزائر باتت تعتمد سيّاسة خارجية أكثر توازنا تجاه أوروبا، قائمة على تبادل المصالح والاحترام المتبادل»[2].

- **المطلب الثّالث : توجيه النّزاع نحو الأمم المتّحدة**

عملت الجزائر منذ نهاية الحرب الباردة على إعادة توجيه تعاطيها مع القضايا الإقليمية، خاصّة نزاع الصّحراء الغربية، نحو أروقة الأمم المتحدة، في محاولة لتدويل القضية وتأكيد مرجعيتها القانونية الدّولية. وقد تجلّى ذلك من خلال مساعيها الدبلوماسية المستمرّة لدعم بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصّحراء الغربية (MINURSO) وتعزيز قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة. وفي هذا السّياق، قامت الجزائر بتكييف خطابها السّياسي بما يتلاءم مع التّحوّلات الدّولية الكبرى، خصوصا تلك الّتي أعقبت انهيار الثّنائية القطبية، وظهور مفاهيم جديدة في العلاقات الدّولية كحق الشّعوب في تقرير مصيرها، الحكم الرّاشد و الشّرعية الدولية.

1-Ali Bensaad, «La Chine et l'Algérie: partenariat pragmatique et stratégique», *Revue internationale et stratégique*, no. 123 (2021): 84.

2-Yasmina Benhabib, *Les relations euro-algériennes à l'épreuve des nouvelles dynamiques géopolitiques*, (Paris: L'Harmattan, 2020), p. 147

« إنّ الجزائر، إذ تؤكّد دعمها للمسار الأممي لحلّ النزاع في إطار الشّرعية الدّولية، ترفض أي حلول تُفرض بالقوّة أو تتعارض مع مبدأ تقرير المصير»[1]. ويُظهر هذا الموقف تماشيّا واضحا مع التوجّه الأممي العام، ويعكس في ذات الوقت براغماتية في التّعاطي مع ميزان القوى العالمي، لاسيّما بعد تراجع دور حركة عدم الانحياز وصعود دور المؤسّسات متعدّدة الأطراف.

وقد أبرزت الجزائر هذا التوجّه في عدّة مناسبات، من خلال خطاباتها في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، أو عبر بيانات وزارة الخارجية، حيث تمّ التّشديد على أنّ «تسوية النّزاع لا يمكن أن تكون إلا عبر حل سيّاسي عادل، دائم، ومقبول من الطّرفين، تحت رعاية الأمم المتحدة»[2]. وبهذا تكون الجزائر قد انتقلت من خطاب المواجهة والتّجييش الإيديولوجي، الذي طبع سنوات السّبعينات والثّمانينات، إلى خطاب قانوني–دبلوماسي يتميّز بالتكيّف مع المعطيات الجديدة في النّظام الدولي.

1- بيان وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية»، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، 12 أكتوبر 2018.

2-الأمم المتحدة. "الكلمة الرسمية للجزائر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة"، الدورة 76، نيويورك، سبتمبر 2021.

خلاصة الفصل السّادس

ركّزت في هذا الفصل على تحليل الديناميكيات الجديدة في البيئة الدّولية، في ضوء التّحوّلات الهيكلية التي يعرفها النّظام الدّولي، يظهر أنّ إعادة تموقع الجزائر على السّاحة الجيوسياسية تستلزم فهما عميقا لموازين القوى الجديدة وتكيّفا ذكيا مع الواقع الجيو–استراتيجي المتغيّر .يتّضح من خلال المبحث الأول أنّ الصّعود الجزائري، رغم توفّره على مقوّمات متعدّدة، يظل مقيّدا بعوامل داخلية وخارجية تحدّ من فعاليته، ما يفرض مقاربة واقعيّة تعترف بمكانة الجزائر الإقليمية مع السّعي إلى تعزيزها تدريجيا عبر استراتيجيات أكثر مرونة واستباقية. كما أنّ إدماج تحوّلات الشّمال (أوروبا تحديدا) في رسم السيّاسات الوطنية لم يعد خيارا بل ضرورة، لارتباط مصالح الجزائر الاقتصادية والأمنية بالشّريك الأوروبي.

أمّا من حيث التوصّيات العملية، فيُبرز المبحثان الثّاني والثّالث أهمية الانتقال من منطق التّفاعل الظّرفي إلى منطق التّخطيط الاستراتيجي المستدام. فإعادة صيّاغة العقيدة الجيوسياسية وتفعيل أدوات القوّة النّاعمة يشكلان مدخلا ضروريا لتعزيز التّأثير الخارجي للجزائر دون الدخول في مواجهات تقليدية. كما تبرز الحاجة إلى ترسيخ مؤسّسات الاستشراف، وضمان الأمن الطّاقي والتكنولوجي، وإعداد نخبة وطنية واعيّة و قادرة على مواكبة تحدّيات ما بعد 2030. وتكتمل هذه الجهود عبر تسويق خطاب سيّادي عقلاني ومقنع، يستند إلى الثّوابت الوطنية ويُترجَم أكاديميا ضمن رؤية شمولية تخدم المصالح العليا للدّولة.

خاتمة

الخاتمة

في ضوء التحوّلات الجيواستراتيجية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، والتي تُعبّر عن إعادة تشكّل عميقة في أنماط توزيع القوّة والنّفوذ، جاءت هذه الدراسة لتستقصي هذه التحوّلات و موقع الجزائر ضمن هذه الدينامية العالمية، مركّزة على مفهوم "التّموضع الجيوإستراتيجي" كأداة تحليلية لفهم الكيفيات التي يمكن من خلالها لدولة ناشئة ذات قدرات لابأس بها، وتاريخ دبلوماسي مميّز، أن تعيد تعريف مكانتها في سيّاق عالمي يتّسم بالغموض البنيوي والتّعقيد المتزايد.

لقد سعت الدّراسة إلى الإجابة عن إشكالية مركزية مؤدّاها: إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تعيد تشكيل تموضعها الجيوإستراتيجي في ظلّ بيئة دولية متعددة الأقطاب، وضمن نظام دولي يعرف تحولات بنيوية تمسّ توازنات القوة، أنماط التفاعل، وتوزيع الموارد الإستراتيجية؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم توظيف إطار نظري مركّب يدمج بين مقاربات الواقعية البنيوية، الليبرالية الجديدة، ومدخل تحليل النظم، مع مراعاة تطورات ما بعد الحرب الباردة، وصعود الفواعل غير التقليدية (الشركات التكنولوجية، الكيانات العابرة للحدود، الشبكات الأمنية والاستخباراتية، ومنظمات المجتمع المدني العالمية).

من خلال التّحليل للبيئة الإقليمية والدولية التي تتحرّك فيها الجزائر، تمّ التوصّل إلى أنّ التحوّل الجاري في بنية النظام العالمي لا يُترجم فقط من خلال بروز قوى صاعدة (مثل الصين، الهند و ألمانيا)، أو تراجع نسبي للهيمنة الأمريكية، بل يشمل أيضًا تحوّلات في مفاهيم السيّادة، القوّة و الأمن، ما يستدعي من الدول إعادة ضبط أولوياتها الإستراتيجية، وتكييف أدوات تدخلها وفق منطق استباقي مرن وليس دفاعيًا فقط.

و بالنّظر إلى الخصائص الجيوإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر من حيث : الموقع الجغرافي المركزي، امتلاكها لاحتياطات طاقوية معتبرة، حدودها المشتركة مع مناطق نزاع، وامتدادها الطبيعي داخل الفضاء الإفريقي والمتوسطي ، فإنّها تمتلك مقوّمات أولية تمكّنها، إن

تمّ تفعيلها استراتيجيا، من التحوّل إلى فاعل إقليمي فاعل في صيّاغة المعادلات الأمنية والاقتصادية في فضاء شمال إفريقيا والسّاحل الإفريقي، مع قابلية توسيع نفوذها نحو الفضاءات العربية والأوراسية.

غير أنّ هذه المقوّمات تبقى، وفق نتائج الدراسة، عرضة للتآكل إن لم يتمّ تحويلها إلى مصادر قوّة صلبة وناعمة على السّواء. فالاعتماد المفرط على الرّيع الطاقوي، وغيّاب سياسة تنويع اقتصادي جادّة، يشكّلان خطرًا هيكليًا على استدامة الدور الخارجي. كما أنّ ضعف الأداء المؤسسي، تباطؤ وتيرة التحوّل الرقمي و غياب رؤية شاملة لاستثمار الجالية الوطنية في الخارج، يُقلّل من فرص تحقيق التموقع الإستراتيجي المنشود.

في المقابل، تفتح البيئة الدولية الجديدة أمام الجزائر نافذة استراتيجية متعدّدة الاتّجاهات، تتيح لها تطوير علاقات أكثر توازنًا مع القوى الدّولية، من خلال انتهاج دبلوماسية غير منحازة، متعدّدة المسارات، تنبني على منطق "التكافؤ الاستراتيجي" وليس "الارتهان الهيكلي"، خاصّة مع تراجع احتكار الغرب للقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، وصعود شبكات الجنوب العالمي كبدائل محتملة، سيّاسية واقتصادية.

وقد بيّنت الدراسة أنّ التموضع الجيواستراتيجي للجزائر لا يمكن أن يُبنى فقط على الموقع الجغرافي أو الموروث التاريخي، بل يتطلّب إعادة بناء الأدوات الصّلبة (القدرة العسكرية، القاعدة الصناعية، الأمن الغذائي) والنّاعمة (الثقافة، الدبلوماسية و وسائل الإعلام العابرة للحدود)، مع ضرورة دمج المقاربة الاستشرافية ضمن صياغة القرار السياسي الخارجي.

وفي هذا الإطار، توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة إنشاء هيئة وطنية عليا للاستشراف الجيوإستراتيجي، تجمع بين الخبرة الأكاديمية، والتحليل الاستخباراتي، والمقاربة السياساتية.

-2- تفعيل دبلوماسية اقتصادية متعددة المسارات، تراهن على الأسواق الإفريقية والآسيوية، إلى جانب الحضور المتوازن في الفضاء الأوروبي.

-3- الانخراط المدروس في مشاريع الربط الطاقوي، الرقمي، والمينائي الكبرى، بما يرسّخ دور الجزائر كمركز عبور إقليمي (Hub Geoéconomique) .

-4- الإسراع في تنويع الاقتصاد الوطني، بالتّركيز على الطّاقات المتجدّدة والنّقل البحري المستقل للطاقة، لضمان تموقع استراتيجي في الأسواق الدّولية.

-5- إعادة هيكلة المنظومة التعليمية والبحثية، لخلق نخب قادرة على مواكبة التحدّيات التكنولوجية والجيوسياسية.

-6- تعزيز أدوات القوّة الناعمة، من خلال تفعيل الدبلوماسية الثّقافية، والإعلام الخارجي، والتبادل الأكاديمي.

إنّ الجزائر، في هذا المنعطف التاريخي، مدعوة لصياغة سردية إستراتيجية متكاملة، تتجاوز منطق التكيّف مع التحوّلات، نحو الفعل المؤثّر في هندسة النظام الإقليمي والدولي، وهو ما يقتضي التموقع باعتباره فعلًا سياديًا واعيًا يُمارس من موقع المبادرة لا من موقع ردّ الفعل.

وأمام هذا السياق المركّب، تُطرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة، التي تشكل أرضية خصبة لبحوث لاحقة:

- إلى أي مدى يمكن للجزائر الانتقال من دولة ذات رد فعل جيوسياسي إلى دولة صانعة للتوازنات الإقليمية؟

- ما مدى قدرة الجزائر على صياغة نموذج تنموي داخلي ينعكس خارجيًا كأداة تأثير إستراتيجي؟

- كيف يمكن للجزائر توظيف تحالفات الجنوب العالمي دون السقوط في التبعية لقوى صاعدة بديلة؟
- هل تستطيع الجزائر التوفيق بين متطلبات الأمن القومي والتحولات الرقمية المتسارعة عالميًا؟
- ما موقع الجزائر في التوازنات المستقبلية بين القوى الصاعدة في إفريقيا والمنافسة الغربية المستمرة؟
- لمن ستكون له الريّادة في النّظام الدولي الجديد؟ هل للقوى التّقليدية الصّاعدة مثل: الصّين ،الهند ، روسيا و ألمانيا ؟ أم أنّ الزّعامة ستنتقل إلى الشّركات المتعددة الجنسيات، بما تملكه من رأسمال عابر للحدود ونفوذ رقمي واقتصادي يفوق إمكانيات العديد من الدول ؟
- وما هو مستقبل الدولة الوطنية عموما في ظلّ تزايد نفوذ الكيانات ما فوق الوطنية، وعلى رأسها الّشركات الرّقمية العابرة للحدود؟

بذلك، تنفتح هذه الدراسة على إمكانيات بحثية متقدمة، تستدعي تعميق التفكير في بنية التموضع الجيوإستراتيجي للدول النّاشئة، في ظلّ إعادة هندسة النظام الدولي بعد تآكل المركزية الغربية، وظهور عالم متعدّد الأقطاب، لكن غير متكافئ في فرص النفاذ والتأثير.

قائمة المصادر

و المراجع

1- المراجع باللّغة العربية

•الأمم المتحدة. "الكلمة الرسمية للجزائر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة." الدورة 76، نيويورك، سبتمبر 2021.

•البنك الدولي .*تقرير الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رأس المال البشري والهجرة* .واشنطن العاصمة: البنك الدولي، أكتوبر 2023.

•البنك المركزي الجزائري .*النشرة الإحصائية الاقتصادية الفصلية – الربع الرابع 2022* .الجزائر: بنك الجزائر، 2022.

•البنك المركزي الجزائري .*تقرير السياسة النقدية لسنة 2022* .الجزائر: بنك الجزائر، 2023.

•بوحنية، قوي. "محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل ".*مجلة دراسات إستراتيجية*، العدد 12، 2023.

•بوزيان، نور الدين. "محددات الدور الإقليمي الجزائري: بين الطموح والإمكان ".*دفاتر السياسة والدولة*، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2021.

•بوقفة، عبد القادر. "القيادة الجزائرية في الاتحاد الإفريقي: الفرص والتحديات ".*مجلة الأفق السياسي*، العدد 9، 2024.

•بوعزيز، عبد القادر .*البطالة والهشاشة الاجتماعية في الجزائر: مقاربة سوسيواقتصادية* .الجزائر: دار القصبة، 2023.

•بن ترمول، عبد العزيز. "الاستقلال السيادي للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الدولية ".*مجلة البحوث السياسية*، العدد 18، 2023.

•بن ترمول، عبد العزيز. "الجزائر والتحولات الإقليمية: من الدفاع إلى المبادرة ".*مجلة البحوث السياسية والاستراتيجية*، العدد 12، 2022.

•بن جامة، حورية مزيان .*السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل* .الجزائر: دار القصبة، 2021.

•بن عائشة، محمد الأمين. "الصحراء الغربية من تصفية الاستعمار إلى النزاع الإقليمي ".*مجلة دراسات دولية واستراتيجية*، العدد 11، 2023.

•بن قارة، عبد القادر. "التحول الجيو-اقتصادي الجزائري: فرص وتحديات ".*مجلة الاقتصاد العالمي المعاصر*، جامعة البليدة، العدد 7، 2024.

•بن عيسى، فريد. "تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2010: من العقيدة إلى البراغماتية ".*مجلة الدراسات السياسية والدولية*، العدد 25، 2022.

•بشارة، عزمي .*عن المسألة الفلسطينية بعد طوفان الأقصى* .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

•تبون، عبد المجيد. مقابلة صحفية مع جريدة *دير شبيغل* الألمانية، 2 نوفمبر 2021.

•ديوان المحاسبة الجزائري .*تقييم الأداء العمومي ومردودية المشاريع الوطنية* .الجزائر: الديوان الوطني، 2022.

•زوبوف، شيللي .*الرأسمالية المراقبة: التاريخ السري للغزو الرقمي* .نيويورك: دار النشر، 2019.

•سفيان، قصيباتي. "مفهوم السيادة الاقتصادية في السياق الجزائري المعاصر ".*مجلة السياسات العامة والدراسات الاستراتيجية*، جامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد 2، 2022.

•سعيد، بن ناصر. "العلاقات الجزائرية – الروسية: نحو شراكة استراتيجية ".*المجلة المغاربية للدراسات الدولية*، العدد 7، 2022.

•صندوق النقد الدولي .*الاستعراض السنوي لاقتصاد الجزائر* .واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2023.

•طواهرية، عبد الرزاق. "ميناء الحمدانية... مشروع عملاق ينتظر التفعيل ".*الشروق اليومي*، 12 مارس 2022.

•طواهرية، محمد. "أبعاد القرار الجزائري في مواجهة الموقف الإسباني ".*مجلة الدراسات المغاربية*، العدد 19، 2022.

•قدور، يوسف. "تداعيات تهريب وتجارة المخدرات على الأمن الوطني في منطقة المغرب العربي ".*مدارات سياسية*، المجلد 4، العدد 3، 14 يونيو 2020.

•كريم، عبد الحق. "التحول في السياسة الطاقية الجزائرية: قراءة في الأبعاد الاستراتيجية ".*مجلة دراسات في العلاقات الدولية والطاقة*، عدد 9.(2022)

•لعقاب، محمد .*قانون المحروقات الجديد: بين ضرورات الاستثمار ومتطلبات السيادة الوطنية* .الجزائر: دار الأمة، 2021.

•لدغش، رحيمة وسليمة. "دور الجزائر في دعم تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ".*مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 17، 2018.

•محكمة العدل الدولية. "الرأي الاستشاري بشأن الصحراء الغربية." 16 أكتوبر 1975.

•مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .*دور القوى المتوسطة والإقليمية في ظل تحولات النظام الدولي* . القاهرة: مركز الأهرام، 2024.

•مزيان، بن جامة حورية .*السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل* .الجزائر: دار القصبة، 2021.

•مناصري، زهرة. "الدور الإقليمي للجزائر في إفريقيا: مقاربة تحليلية ".*مجلة الباحث*، العدد 18، 2021.

•ميرشايمر، جون .*مأساة سياسات القوى العظمى* .ترجمة محمد خليفة صديق. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.

•وزارة الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة .*الاستراتيجية الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة 2035* .الجزائر: منشورات الوزارة، 2021.

•وزارة التجارة الجزائرية. "تقرير تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي." الجزائر: المديرية العامة للدراسات التجارية، 2021.

•وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "بيان حول الأزمة في مالي." 15 يونيو 2021.

•وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "بيان حول قضية الصحراء الغربية." الجزائر، 12 أكتوبر 2018.

•وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الجزائر) *تقرير سوق العمل الوطني 2024: اتجاهات الهجرة والكفاءات* . الجزائر العاصمة: الأمانة العامة للوزارة، مارس 2024.

•هنتنغتون، صموئيل .*صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي* .ترجمة طلعت الشايب. القاهرة: سطور، 1999.

•يسنجر، هنري .*النظام العالمي: تأملات في شخصية الأمم ومسار التاريخ* .ترجمة فاضل جتكر. بيروت: دار الكتاب العربي، 2016.

•فوكوياما، فرانسيس .*نهاية التاريخ والإنسان الأخير* .ترجمة حسان عباس. بيروت: دار التنوير، 2008.

•جرمولي، مليكة. "دور الجزائر في النزاع الصحراوي المغربي." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020.

2- المراجع باللّغات الأجنبية

أ- نظريات العلاقات الدولية

- Doyle, Michael W. *Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs*.
- Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton: Princeton University Press, 2011.
- Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 1984.
- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence*. Boston: Little, Brown, 1977.
- Mearsheimer, John J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W. W. Norton, 2001.
- Moravcsik, Andrew. *Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics*.
- Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.
- Waltz, Kenneth N. *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press, 1959.
- Waltz, Kenneth N. *Structural Realism after the Cold War*.
- Wendt, Alexander. *Social Theory of International Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
- Wight, Martin. *International Theory: The Three Traditions*. Leicester: Leicester University Press, 1991.
- Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Ithaca: Cornell University Press, 1987.

ب- النظام الدولي والقوى الكبرى

- Brzezinski, Zbigniew. *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. New York: Basic Books, 1997.
- Gaddis, John Lewis. *The Long Peace: Inquiries into the History of the Cold War*. New York: Oxford University Press, 1987.
- Galeotti, Mark. *The Weaponisation of Everything: A Field Guide to the New Way of War*. New Haven: Yale University Press, 2022.

- Huntington, Samuel P. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.
- Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers*. New York: Random House, 1987.
- Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.
- Krauthammer, Charles. *The Unipolar Moment*.
- Krauthammer, Charles. *The Unipolar Moment Revisited*.
- Mazarr, Michael J. *The U.S. Approach to Global Order*.
- Mazarr, Michael J., et al. *America's Role in the World: Foreign Policy Choices for the Next President*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2020.
- Nye, Joseph S. *The Future of Power*. New York: PublicAffairs, 2011.
- Rachman, Gideon. *The Age of the Strongman*. London: Bodley Head, 2022.
- Wallerstein, Immanuel. *The Decline of American Power*. New York: New Press, 2003.
- Zakaria, Fareed. *The Post-American World*. New York: W. W. Norton, 2008.

-ج- الاقتصاد السياسي الدولي والطاقة

- Klare, Michael T. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*. New York: Henry Holt, 2001.
- Klare, Michael T. *The Race for What's Left: The Global Scramble for the World's Last Resources*. New York: Metropolitan Books, 2012.
- Sachs, Jeffrey D. *The Age of Sustainable Development*. New York: Columbia University Press, 2015.
- Strange, Susan. *States and Markets*. London: Pinter, 1988.
- Yergin, Daniel. *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*. New York: Penguin Press, 2011.
- Yergin, Daniel. *The New Map: Energy, Climate, and the Clash of Nations*. New York: Penguin Press, 2020.

-د- التكنولوجيا والعولمة والحوكمة الرقمية

- Castells, Manuel. *The Rise of the Network Society*. Oxford: Blackwell, 1996.
- Creemers, Rogier. *China's Social Credit System: An Evolving Practice of Control*. University of Leiden, 2018.
- Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999.
- Friedman, Thomas L. *The World Is Flat*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005.
- Hoffman, Samantha. *Engineering Global Consent*. ASPI Policy Briefs, 2019.
- Lee, Kai-Fu. *AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order*. Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018.

-هـ- الصين وأفريقيا والجنوب العالمي

- Alden, Chris. *China and Africa: A Century of Engagement*. Cambridge: Polity Press, 2013.
- Benabdallah, Lina. *China's Strategic Engagement with Africa*.

- Bensaad, Ali. *La Chine et l'Algérie: partenariat pragmatique ou coopération stratégique?*
- Brautigam, Deborah. *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa*. Oxford: Oxford University Press, 2009.
- Economy, Elizabeth C. *The World According to China*. Cambridge: Polity Press, 2022.

-و- الجزائر والأمن والسياسة الخارجية

- Boubekeur, Amel. *The Politics of Foreign Policy in Algeria*.
- Bouzid, Mariem. *La doctrine sécuritaire de l'Algérie au Sahel*. Paris: IRIS, 2021.
- Del Sarto, Raffaella A. *Algeria's Gas Leverage in the EU's Strategic Calculus*.
- Ennahar TV. *Algeria Grants $100 Million to Palestinian Authority*. 2023.
- Fernández-Molina, Irene. *Algeria and the Palestinian Cause*.
- Ghazal, Amal. *Palestine in Algeria*.
- Ghanem-Yazbeck, Dalia. *Algeria's Role in the Sahel Crisis*. Carnegie Middle East Center, 2022.

-ز- الأمن، التدخل الإنساني، المسؤولية عن الحماية

- Bellamy, Alex J. *R2P in Retreat?*
- Kahl, Colin H. *States, Scarcity, and Civil Strife in the Developing World*. Princeton: Princeton University Press, 2006.
- Rotberg, Robert I. *The New Nature of Nation-State Failure*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 2003.
- Schmid, Alex P. *Violence as a Global Challenge*.
- Weiss, Thomas G. *Humanitarian Intervention: Ideas in Action*. Cambridge: Polity, 2007.

-ح- وثائق رسمية وتقارير دولية

- European Commission. *Quarterly Report on European Gas Markets, Q4 2023*. Brussels, 2024.
- International Crisis Group. *France and Algeria: A Regional Rift with Global Implications*. Brussels: ICG, 2022.
- International Crisis Group. *Keeping Mali's Transition on Track*. Brussels: ICG, 2023.
- International Energy Agency. *World Energy Outlook 2023*. Paris: IEA, 2023.
- International Energy Agency. *Gas Market Report 2023*. Paris: IEA, 2023.
- Ministry of Energy (Algeria). *Stratégie nationale de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique*. Algiers, 2020.
- OECD. *Investment Policy Review of Algeria 2022*. Paris: OECD Publishing, 2022.
- UNDP. *Human Development Report 2023: Breaking the Gridlock*. New York: United Nations Development Programme, 2023.
- World Bank. *World Development Report 2023: Data for Better Lives*. Washington, D.C.: World Bank, 2023.

- World Energy Council. *World Energy Resources 2023*. London: WEC, 2023

3- مراجع أكاديمية محكّمة

- Smith, John, and Mary Lee. "Global Health Governance and Pandemic Response: Challenges and Failures." *Journal of International Health Policy* 15, no. 3 (2020): 234–250.
- Dabelko, David. "Planning for Climate Change: The Security Community's Precautionary Principle." *Climatic Change* 96, no. 1–2 (2009): 13–21.
- Zoubir, Nadir H. "The Algerian Defense Budget and Regional Security Dynamics." *Journal of North African Studies* 28, no. 2 (2023): 15.
- Zoubir, Yahia H. "Algeria's Foreign Policy in the 21st Century: A Break from the Past?" *Journal of North African Studies* 20, no. 3 (2015): 350–370.
- Boucekouk, A. "Algeria's Foreign Policy in the Context of the Abraham Accords: Reaffirming Sovereignty and Strategic Autonomy." *Journal of North African Studies* 27, no. 5 (2022): 875–891.
- Ndung'u, Nanjira: "Africa's Cyber Frontier: Data Sovereignty and the New Digital Alliances." *African Affairs* 123, no. 492 (2024): 35.
- Volman, Daniel: «The Militarization of Africa.» *Review of African Political Economy* 35, no. 118 (2008): 573–578. https://doi.org/10.1080/03056240802569229
- Ghazal, Amal: "Palestine in Algeria: The Emergence of an Arab-Islamic Question in the Interwar Period." In *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*. London: Routledge, 2020

4- مراجع أكاديمية غير محكّمة

- Creemers, Rogier. "China's Social Credit System: An Evolving Practice of Control." SSRN, Oxford University, 2018.
- Chekouri, Sidi Mohammed. *Algeria and the Natural Resource Curse: Oil Abundance and Economic Growth*. Academia.edu. Accessed May 22, 2025.
- Gasmi, Farid, and Mohamed Laourari. "Align Algeria's Energy Diversification Strategies with Energy and Climate Sustainable Development Goals." SpringerLink. Accessed May 22, 2025.
- Rodrik, Dani. "Middle Powers Will Shape a Multipolar World." *Project Syndicate*, November 2024.
- Medjelled, Miloud: "Algeria's Gas Exports Hit Record High in 2022." *Anadolu Agency*, December 29, 2022.
- Stern, J.: *The Future of Gas: The Role of LNG*. Oxford Institute for Energy Studies, 2019. *(مؤسسة بحثية، لكن ليست مجلة محكمة)*
- Zoubir, Yahia H.: «Algeria and the Sahelian Imbroglio: Algiers's Pursuit of Strategic Depth.» *Al Jazeera Centre for Studies*, October 12, 2021. *(مركز دراسات وليس مجلة محكمة)*

- Bou Rouwaih, Ismail: [تحولات السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا بعد 2011: من المبادئ إلى البراغماتية الأمنية]. أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2019. *(عمل أكاديمي، لكنه غير محكم بمعايير النشر العلمي)*

5- تقارير من مراكز أبحاث

- Boukhars, Anouar. *Algeria's Strategic Recalibration in the Maghreb and Europe*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2021.
- Wehrey, Frederic. "A Mixed Balance Sheet: Russia's Uneven Influence in the Maghreb." Carnegie Endowment for International Peace, October 3, 2024.
- Dabelko, David (repeat? Actually Dabelko used above).
- Center for Strategic and International Studies (CSIS). "France's Waning Influence in Africa." Commentary, August 15, 2023.
- European Council on Foreign Relations. *Isolation and Its Discontents: Russia's Growing Estrangement from the West*. Policy Brief, 2022.
- Buehler, Michael. *Algeria's Strategic Use of Intelligence Cooperation: The French Dilemma*. European Council on Foreign Relations, March 2023.
- International Crisis Group. *Gaza War: The Political Earthquake behind the Frontlines*. Brussels: ICG, 2023.
- International Crisis Group. *Algérie : Naviguer entre héritage révolutionnaire et ambitions africaines*. IFRI, Paris, 2023.
- International Crisis Group. *Security Dynamics in the Sahel: The Growing Influence of External Powers*. Brussels: ICG, April 2025.
- Africa Center for Strategic Studies. "Security Dynamics in the Sahel: Algeria's Preference for Negotiated Solutions." Report, June 2023.
- Africa Center for Strategic Studies. "Drawdown of France's Operation Barkhane in the Sahel Opens Opportunities." February 17, 2022.
- Al Jazeera Centre for Studies. "Algeria's Foreign Policy and the Libyan Crisis: Principles and Limitations." January 20, 2020.
- International Crisis Group: *A Way Out for Gaza*, Middle East & North Africa Report No. 252, October 24, 2023.
- International Crisis Group: *A Tale of Two Councils: Strengthening AU-UN Cooperation on Peace and Security in Africa*. Africa Report N°279, June 2022.
- Stern, J.: *The Future of Gas: The Role of LNG*. Oxford Institute for Energy Studies, 2019.
- Saleh, Mohsen Mohammad: "Political Analysis: Palestinian Reconciliation in Algeria: What's Next?!" Al-Zaytouna Centre, October 27, 2022.
- Valdai Club: "Algeria at the BRICS' Doorstep: A Journey of Aspirations and Opportunities." November 14, 2023.
- Middle East Council on Global Affairs: *Algeria at the BRICS' Doorstep: A Journey of Aspirations and Opportunities*.
- Zoubir, Yahia H.: "Algeria and the Sahelian Imbroglio: Algiers's Pursuit of Strategic Depth." Al Jazeera Centre for Studies, 2021.

6- تقارير منظمات دولية

- Intergovernmental Panel on Climate Change. *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*. Edited by Hans-Otto Pörtner et al. Cambridge: Cambridge University Press, 2022. Chapter 15: Small Islands.
- Rigaud, Kanta Kumari, et al. *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration*. World Bank, 2018.
- World Bank. *Algérie : Rapport de suivi de la situation économique*. November 2023.
- International Monetary Fund. *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC: IMF, October 12, 2021.
- International Monetary Fund. *Algeria: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report.* IMF Country Report No. 24/88. Washington, DC: IMF, 2024.
- UNICEF MENARO. *Closing the Gap: The Pivotal Role of Community Health in the Middle East and North Africa Region*. December 2024.
- United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). "UNSMIL Welcomes Algeria-hosted Consultations between Libyan Parties." November 2024.
- African Union. "Common African Position on the Proposed Reform of the United Nations: The Ezulwini Consensus." African Union Executive Council, March 7, 2005.
- OPEC Bulletin. "The Trans-Saharan Gas Pipeline Project: Enhancing Africa-Europe Energy Connectivity." May 2022.
- International Energy Agency: *World Energy Outlook 2021 & 2023*. Paris: IEA.
- International Monetary Fund (IMF): *Algeria: 2022 Article IV Consultation—Staff Report*. Washington, DC: IMF, 2022.
- IMF: Dauphin, Jean-François. "Algeria Seeks to Diversify, Reshape Economy as Oil Revenues Decline." IMF Survey, 2016.
- البنك الدولي: *تقرير التنمية العالمية 2023*.
- World Bank: *Algeria Economic Monitor – Spring 2023*.
- البنك الدولي: *مراجعة الإنفاق العام: الجزائر 2022*.
- U.S. Department of State: *2023 Investment Climate Statements: Algeria*.

7- مصادر رسمية حكومية

- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. "بيان حول اسقاط طائرة مسيرة مالية اخترقت المجال الجوي الجزائري." MDN.dz, January 1, 2025.
- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. "Communiqué sur la neutralisation d'un drone inconnu près des frontières maliennes." MDN.dz, January 15, 2025.
- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. "بيان صحفي حول الأمن الحدودي والتسلّلات غير الشرعية عبر الحدود الشرقية." MDN.dz, March 27, 2025.
- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. "تصريحات الوزير أحمد عطاف حول الأزمة الليبية خلال ندوة صحفية مشتركة مع نظيرته التونسية." February 12, 2024.
- Ministry of Foreign Affairs of Algeria. *Algeria's Position on the Libyan Crisis and Regional Security*. Accessed May 17, 2025.
- Ministère de la Communication (Algeria). Déclaration sur la révision de l'accord d'association avec l'Union européenne. Alger: Gouvernement algérien, August 13, 2020.

- Federal Ministry for Economic Affairs and Climate Action (Germany). “Germany and Algeria Sign Joint Declaration of Intent on Green Hydrogen Cooperation.” Press Release, January 22, 2024.
- Bank of Algeria: *Rapport annuel sur la situation économique et monétaire de l'Algérie 2023*.
- الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار: *تقرير الأنشطة 2023*.
- «الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار: «مساهمات الصندوق في تنويع الاقتصاد الوطني.
- الرئاسة الجزائرية: «بيان الاجتماع الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا»، 10 أبريل 2024.
- عبد المجيد تبون: خطاب رسمي، الجزائر، 13 ديسمبر 2021.
- Ministry of Industry and Trade of the Czech Republic: "ČEZ Enhances Energy Security…"
- Ministry of Foreign Affairs of Algeria: "Algeria calls for 'immediate,' 'permanent' ceasefire…"
- Embassy of Algeria in Moscow: عدة بيانات رسمية منشورة على الموقع.

8- مصادر إعلامية و صحفية

- *The Economist*. “China Offers an Alternative to the West.” April 13, 2023.
- *The Guardian*. European Council on Foreign Relations and European Cultural Foundation. “EU Moving towards More Xenophobic View of 'Europeanness', Report Warns.” September 25, 2024.
- Reuters. “Algeria Becomes Top Gas Supplier to Italy, Surpassing Russia.” January 10, 2023.
- Reuters. “China to Deepen Security, Defence Cooperation with Algeria.” July 18, 2023.
- France24. “Crise franco-algérienne: Retailleau dénonce une tentative d’humiliation de la France.” January 21, 2025.
- Le Monde. “Bruno Retailleau appelle à ‘mettre fin à l’accord de 1968 sur l’immigration مع l’Algérie’.” January 20, 2025.
- Le Monde. “France faces Algeria’s wrath after concessions to Morocco over Western Sahara.” July 31, 2024.
- Al Jazeera (news version). “الجزائر تدعو إلى قطيعة شاملة مع النفوذ الفرنسي في إفريقيا.” October 15, 2024.
- Middle East Eye. “Niger Coup: Why Is Algeria Dead-Set Against Foreign Intervention?” August 8, 2023.
- APS (Algérie Presse Service). “الجزائر تؤكد التزامها بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في مالي.” June 15, 2023.
- APS. “الجزائر تتبنّى استراتيجية لفك الارتباط المنهجي مع فرنسا.” May 3, 2025.
- MAP News. “Algeria's Suspension of GME is 'Manageable' Problem for Morocco, Expert Says.” December 16, 2021.
- Regional Security Bulletin. “Malian Drone Strike on Kidal Civilians Sparks New Tensions.” March 2025.
- Energy Capital & Power. “The Role of Algeria in Europe’s Energy Sector: A Strategic Partnership for the Future.” February 2025.
- Offshore Energy. “SoutH2 Corridor: Algeria, Germany, Italy, Austria Ink MoU on Hydrogen Export Project.” October 26, 2024.

- Reuters: عدة تقارير عن سوناطراك، مشاريع الغاز، اتفاقيات دولية.
- الإذاعة الجزائرية: عدة تقارير حول الاستثمارات، اتفاقيات، صادرات الطاقة.
- وكالة الأنباء الجزائرية (APS): تقارير حول الاقتصاد، المديونية، السياسة الخارجية.
- Anadolu Agency: "Algeria's Gas Exports Hit Record High in 2022."
- Daily Sabah: “Algeria and South Africa’s Dynamic Diplomacy…”
- «العربي الجديد: «الجزائر تتهم المغرب بـ"حرب الأفيون..."»
- China Daily: "Complementarities and Commonalities."
- «الناس أونلاين: «الدبلوماسية الجزائرية حققت مكاسب...»
- Eurostat News: "Electricity & Gas Hit Record Prices in 2022."
- LNG Prime: "Algeria's Sonatrach Inks LNG Supply Deal with Greece's DEPA."
- TotalEnergies: بيان صحفي حول توسيع الشراكة في الجزائر.

9- مصادر عامة

- Wikipedia. “Trans-Saharan Gas Pipeline.” Last modified August 2024

الفهرس

العناوين	رقم الصفحة
مـقـدمـــة	04
الفصل الأول:الإطار النظري والتحوّلات الجيواستراتيجية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة	11
المبحث الأول: مفهوم النظام الدّولي وتحوّلاته	13
المبحث الثاني: مفهوم التحوّل الإستراتيجي	19
المبحث الثّالث: نظريات التحوّلات الجيواستراتيجية	33
المبحث الرّابع: التحوّلات بعد نهاية الحرب الباردة	43
المبحث الخامس: الأزمات الدولية والتحوّلات الجيواستراتيجية	49
المبحث السّادس: التغيرات المناخية والموارد الطبيعية	64
الفصل الثّاني : موقع الجزائر في ظل التحوّلات الجيواستراتيجية	76
المبحث الأول: موقع الجزائر الجغرافي والسيّاسي	78
المبحث الثّاني: التحديات التي تواجه الجزائر في ضوء التحوّلات الدولية	84
المبحث الثّالث: السياسة الخارجية الجزائرية	98
الفصل الثّالث: المساهمة الجزائرية في النظام الدّولي المتحوّل (2022-2025)	110
المبحث الأول: المقاربة الطاقية الجزائرية و المعادلات الاقتصادية	112
المبحث الثاني: الدبلوماسية و زوال الهيمنة الرمزية الأوروبية	120
المبحث الثّالث: التموضع الجزائري الإفريقي و الرمزية التحرّرية	127

الفصل الرّابع: الجزائر كفاعل جيواستراتيجي ناشئ (2025-2030)	142
المبحث الأول: السيادة الجيواستراتيجية في عالم متعدد الأقطاب	144
المبحث الثاني: الجزائر كقوة طاقية بديلة بخريطة الطاقة العالمية	162
المبحث الثّالث: التأهيل التكنولوجي والكفالة الإلكترونية	170
الفصل الخامس : المكاسب الجيواستراتيجية للجزائر في ظل التحولات الدولية	176
المبحث الأول: المكاسب الاقتصادية والطّاقية	178
المبحث الثاني: المكاسب الدبلوماسية والمكانة الرمزية	197
المبحث الثّالث: الجزائر و المكاسب الجيو-أمنية و التموضع الإقليمي	202
الفصل السّادس: الإستشراف الجيو- استراتيجي (أفاق 2030)	207
المبحث الأوّل: التموضع في الشرق الأوسط بعد الطوفان الجيو-استراتيجي	209
المبحث الثاني: الجزائر و إعادة هيكلة التحالفات الإقليمية والدولية	2016
المبحث الثّالث: الجزائر و التحوّل في التّعاطي مع قضية الصحراء الغربية	2025
خـاتـمـــة	234
قائمة المصادر و المراجع	239
الفهرس	250

مـلخّص مذكرة الماستر

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التحوّلات الجيواستراتيجية في النظام الدّولي وتحديد موقع الجزائر ضمنها. يبدأ الفصل الأول بتأصيل نظري لمفاهيم النّظام الدّولي، التحوّل الاستراتيجي، العوامل المؤثرة فيه، مع استعراض لأهم النظريات الجيوسياسية ، تحوّلات ما بعد الحرب الباردة، الأزمات العالمية الرّاهنة مثل الأزمة الأوكرانية و أزمة الشّرق الأوسط، صعود قوى جديدة و تأثير الأزمات الصحّية والمناخية. في الفصل الثّاني، يتم تحليل التموضع الجيوسياسي للجزائر و التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها إلى جانب ملامح سياستها الخارجية. ينتقل الفصل الثّالث إلى استعراض مساهمة الجزائر (2020–2025) في النظام المتحوّل من خلال سياسات طاقية ودبلوماسية جديدة. يناقش الفصل الرّابع صعود الجزائر كفاعل ناشئ حتى عام 2030، عبر محاور السيّادة، الطاقة و التكنولوجيا. ويعرض الفصل الخامس المكاسب الاقتصادية، الدبلوماسية و الأمنية المحققة من هذه التحوّلات. أمّا الفصل السّادس، فيستشرف آفاق التموضع الجزائري في النّظام الإقليمي والدولي، لاسيّما في ظلّ المتغيّرات الجيواستراتيجية.

الكلمات المفتاحية:

1/ النّظام الدولي و التحوّلات الجيواستراتيجية .**2/** السياسة الخارجية الجزائرية.**3/** الطاقة و الموارد كقوة ناعمة.
4/ التّموضع الإقليمي والدولي . **5/** التحالفات الجديدة . **6/** نظام متعدّد الأقطاب.

Abstract of Master's Thesis

This study seeks to analyze the geostrategic transformations in the international system and to determine Algeria's position within these dynamics. The first chapter provides a theoretical grounding of the concepts of the international system, strategic transformation, and its influencing factors, while also reviewing key geopolitical theories, post–Cold War transformations, and current global crises such as the Ukrainian conflict and the Middle East crisis. It further examines the rise of new powers and the impacts of health and climate crises. The second chapter analyzes Algeria's geopolitical positioning, alongside the internal and external challenges it faces, as well as the main features of its foreign policy. The third chapter explores Algeria's contribution (2020–2025) to the evolving international system through new energy and diplomatic strategies. Chapter four discusses Algeria's emergence as a rising actor by 2030, with a focus on sovereignty, energy, and technology. The fifth chapter outlines the economic, diplomatic, and security gains resulting from these transformations. Finally, chapter six envisions the future prospects of Algeria's positioning in both regional and international systems, especially in light of ongoing geostrategic shifts.

Keywords:

1/Geostrategic Transformations of the International System **2**/Algerian Foreign Policy **3**/Energy and Resources as Instruments of Soft Power **4**/Regional and International Positioning **5**/Emerging Alliances **6**/*Multipolar World Order*